دراسات اشتراكية

- وحدة القوى اليسارية
- حلف الأطلنطى والتهديد بالحرب
- الفيلم السياسى
- مؤتمر نظرى عالمى:

الاقتصاد والسياسة

سبتمبر ١٩٧٨

السنة السابعة

٩

CIALISM • СОЦИАЛИЗМ • SOCIALISMUS • CHU NGHIA XAHOI • SOZIALIS





دراسات اشتراكية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • السنة السابعة "٩" • سبتمبر ١٩٧٨

العام العالمى للطفولة

المكسيك

وحدة القوى اليسارية

بقلم : اليجو منديس جارسيا

لأكثر من ستة شـــهور الآن ، وحزبنا يعمل لتنفيذ قرارات اجتماع مشترك فى ديســـمبر ١٩٧٧ للجان المركزية للحـــزب الشيوعى المكسيكى ، وحزب الشعب المكســـيكى ، والحـــزب الاشتراكى الثورى . وكان الاجتماع حدثا هاما فى الســـياسة القومية ومن الضرورى أن ينجم عنه نتائج مفيدة . فلقد تبنت الاحزاب الثلاثة اعلانا بالوحدة تعهـدت فيه باقامة الميكانيزمات اللازمة للتوصل الى اندماجها العاجل ، والقيام بنشاط جماهيرى مشترك ، وتطوير برنامج مشترك للخروج من الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، والســـياسية ، وتطـوير العمل الموحـد مع القوى اليسارية الاخرى والنضال من أجل حزب عمالى جماهيرى قادر على توحيد أقسام عريضـــة من الشعب كقوة تواجه الاحـــزاب البرجوازية ، وتنظيم النضـــال للتغيير الديموقراطى والمعـادى للامبريالية والاحتكار والذى يحتاجون اليه كثيرا .

والوثائق التى ناقشها الاجتماع المشترك وضعت مسودتها بشكل مشترك قيادات الاحزاب الثلاثة • وقدم التقرير الرئيس جيلبرتو رينسون جالاردو ، عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعى المكسيكى • وقدم مانيويل ستيفنس جارسيا ، عضو القيادة القومية لحزب الشعب المكسيكى ، مسودة الاعلان السياسى •

وسبق الاجتماع نشاط تحضيرى • وحتى قبل المؤتمر القومى الثامن عشر لحزبنا « مايو ١٩٧٧ » عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المكسيكى واللجنتين المركزيتين لكل من الحزبين الآخرين اجتماعات مشتركة وضعوا فيه وأقروا معا دراسات عن النضال من أجل الاصلاح السياسى ومخرجا من الازمة • وكانت تلك الاجتماعات تعبيرا عن شعور قوى بالوحدة التنظيمية بين الاحزاب الثلاثة • وجاء فى الاعلان الذى أقره الاجتماع المشترك للجنتين المركزيتين للحزب الشيوعى المكسيكى وحزب الشعب المكسيكى (١) ، أن هذا الاجتماع خطوة هامة نحو الوحدة التى ستحشد معا كافة الماركسيين اللينينيين وأنصار الاشتراكية فى المكسيك (٢) •

وحدد المؤتمر الثانى عشر للحزب الشيوعى المكسيكى موقفه من هذا التطور الهام والجديد بين القوى الماركسية اللينينية لليسار • ووجد موقفه انعكاسه فى تقرير السكرتير العام للجنة المركزية ارنولدو مارتينيز فيرديجو ، الذى وافق عليه المؤتمر • ويتضمن القرار الرئيسى للمؤتمر هذه المبادىء : « ان التوحيد يفترض مقدما تماثل الاهداف والمبادىء وخبرة مكثفة مشتركة فى النضال ••• وموقفنا واضح بهذا الخصوص : فنحن ندافع عن حزب للطبقة العاملة يكافح ضد الرأسمالية ومن أجل الاشتراكية يسترشد بنظرية الاشتراكية العلمية ، وفى حياته الداخلية ، بالمركزية الديموقراطية • ونحن نؤيد كذلك الفرضية القائلة بأن حزبا ثوريا للطبقة العاملة ينبغى أن يصوغ فى لغة واضحة نظرية الانتقال الى الاشتراكية فى المكسيك ، ويضع برنامجا يحدد الاهداف ووسائل بلوغها ، ويحدد تكتيكات للدفاع اليومى عن مصالح البروليتاريا والجماهير العاملة الاخرى •

« وفى نفس الوقت ، فان حزبا ثوريا للطبقة العاملة يجب أن يستند الى مبادىء الاممية البروليتارية والتضامن مع شعوب العالم » •

واعلان الوحدة الذى أقرته الاحزاب الثلاثة فى الاجتماع المشترك للجانها المركزية ، وموقفها المتماثل من مشاكل المكسيك الاقتصادية والسياسية الرئيسية ، ليست تطورات عرضية • انها تعبير عن علاقاتها الايديولوجية الاوثق ، وتصميمها الحازم على العمل من أجل حزب ماركسى لينينى واحد للطبقة

---

(١) كان يسمى بحزب الشعب الاشتراكى « الاغلبية » فى ذلك الوقت •
(٢) ابوزيسيون ، ١٤ مايو ١٩٧٧ •

العاملة . ويقول الاعلان « ان الحزب الذى تحتاجه الطبقة العاملة ينبغى أن يسترشد بالنظرية الماركسية ـ اللينينية مطبقة على الواقع القومى . وينبغى أن يقاوم كل مايعرقل نموه ، وكذلك تلك الاتجاهات الضارة كالحلقيه ، والانتهازية ، والمراجعة ، والجمود العقائدى . وينبغى أن يضع فى اعتباره على الدوام الظروف التاريخية السائدة فى بلادنا ، وكذلك عادات وخصائص شعب المكسيك ، دون أن يتخلى اطلاقا عن مواقعه الاممية . وينبغى أن يبنى حياته الداخلية على أساس المركزيه الديموقراطية ، والمناقشة الحرة ، والانضباط الصارم فى تنفيذ القرارات . وينبغى أن يكون لديه برنامج اشتراكى ، ديموقراطى ، معادى للامبريالية يستهدف تطورا ديموقراطيا لخير الشعب ، ويوفر للشعب المشاركة فى ادارة كل مجال للنشاط الاقتصادى ، والسياسى والاجتماعى ، ويبين للشعب الطريق الى الاشتراكية » .

« ان هذا الحزب وقد تعهد بتحمل مسئوليته التاريخية ، سيكون عليه أن يشكل أعرض تحالفات ممكنة مع كافة الاحزاب التى تؤيد التطور الديموقراطى ، ومع مجموعات السكان التى لها مصلحة فى الاستقلال والتقدم الاجتماعى والحرية » (١)

وتعهدت الاحزاب التى وقعت على الاعلان بأن تطور ، ليس فقط ، وحدة العمل ، وانما كذلك الوحدة الايديولوجية ، حتى تصل الى آراء مشتركة حول المشاكل الرئيسية التى تهم الشعب والبلاد .

ان الحزب الشيوعي المكسيكى ، وحزب الشعب المكسيكى ، والحزب الاشتراكى الثورى مدفوعة بهذه المبادىء ، وبالرغبة فى صهر وحدتها خلال مجرى النضال ، قد اتفقت على مايلى :

ـ اقامة لجان للوحدة فى الاحزاب الثلاثة على جميع المستويات التنظيمية .

ـ تطور بحث مشترك كأساس لتدريب الكادر فى المدارس ومجموعات الدراسة ، من خلال الندوات والكونفرنسات ، الخ .

ـ التعاون على كافة المستويات الدعائية كمقدمة لاصدار جريدة مشتركة فى المستقبل القريب .

ـ اقامة لجان لتحليل المشاكل السياسية الهامة ووضع مسودة وثائق وفقا لمفهوم مشترك ، وتداول تلك الوثائق ، بموافقة قيادة الحزب ، بين الاعضاء ، كمشاريع للمناقشة ، حتى يمكن وضع سياسة مشتركة فيما بعد .

---

(١) الضيا ، ١٠ ديسمبر ١٩٧٧ .

ـ المطالبة بأن يسمح لكافة الاحزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات ٠

وقد أنجز قدر معين من العمل المشترك حول بعض هذه النقاط قبل ذلك ٠ فقبل اجتماع الاحزاب الثلاثة بوقت قصير ، مثلا ، نظمت الفصول المشتركة الاولى لكادرات المستوى المتوسط ، وأخذ طلبتها ومحاضريها من الاحزاب الثلاثة٠
وتقرر أن يعقد اجتماع مشترك آخر للجان الثلاث لدراسة العمل الموحد فى الانتخابات العامة عام ١٩٧٩ ٠

وقد استجابت الدوائر الديموقراطية والثورية بشكل موات لاعلان الوحدة ٠ وهذا أمر طبيعى ، لأن القوى اليسارية كانت تتطلع الى بداية ، أو على الاقل الى الاتفاق حول العمل الموحد ، الذى بدونه لايمكن حل مشاكل البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصعبة ٠ وهناك حاجة لهذه الخطوات نحو الوحدة لوضع حد للازمة على أساس ديموقراطى معاد للامبريالية والاحتكار ، فى مقابل حل على حساب الجماهير العاملة ولصالح رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وهو ماتتوق البرجوازية الحاكمة الى فرضه ٠ كما أن هناك حاجة اليها لتجنب الوضع الخطر الذى يمكن أن ينشأ فى أزمة داخلية حادة يؤدى اليها عجز الحكومة الحالية عن مواجهة المشاكل الضخمة لتدهور الدخل القومى وتصاعد البطالة ٠

وعندما تحدث عن النظرة الى حزب جماهيرى للطبقة العاملة شدد أرنولدو مارتينيز فيردوجو فى تقريره الى المؤتمر الثانى عشر للحزب على أن غرض الجهود التاريخية التى تقوم بها قيادة الحزب وأعضاؤه طوال السنوات الخمسين الماضية كانت خلق تنظيم يربط الاشتراكية العلمية بحركة الطبقة العاملة ٠ وتنفذ هذه المهمة فى كل فترة وفقا للوضع المعين ٠ ومن الممكن الآن تأسيس حزب ثورى كبير للطبقة العاملة ٠ وهذا نتيجة ، ليس فقط للجهود المباشرة للحزب الشيوعى المكسيكى ، وانما كذلك لاسهام الاحزاب والمنظمات الاشتراكية الاخرى ، ولتطور الحركة الثورية ذاتها ٠ وواجب الشيوعيين وجميع الذين يدركون ذلك أن يجدوا حلولا مناسبة « ويؤسسوا حزبا يرفع الطبقة العاملة الى وضع قيادى ويكون قادرا على قيادتها فى العمل من أجل تحطيم الرأسمالية وبناء مجتمع بدون استغلاليين أو مستغلين » ٠

وقال التقرير أن هنا منطقة هامة للتطابق بين آراء الشيوعيين وآراء غيرهم من المكافحين من أجل الاشتراكية من الاحزاب والاتجاهات التى لم تتخذ بعد طريق التوحيد ، وأعنى بذلك ، الحزب المكسيكى للشعب العامل ، والاتجاه الديموقراطى للاتحاد الموحد للمهندسين الكهربائيين ، اللذين يمثل زعماؤهما تيارا سياسيا واحدا ، والمثقفين الماركسيين الذين يصدرون جريدتى « استراتيجيا » و « بونتو كريتيكو » ، وكذلك آراء قادة مشهورين للرأى العام ، وشخصيات ثقافية وسياسيين ، تدفعهم الافكار الاشتراكية ويسهمون فى وحدة اليسار ٠

وأعلن الاجتماع المشترك ، معبرا عن نفس الآراء : « ان مهمتنا فى تحقيق

الوحدة وجهودنا من أجل الوحدة التنظيمية لايستبعدان وحدة العمل مع الحزب المكسيكي للشعب العامل أو الاتجاه الديموقراطى • وعلى العكس ، فنحن نقترح المثابرة فى هذا العمل ، ونحن نترك الباب مفتوحا لكى نناقش معهم الخطوات نحو الوحدة التنظيمية أو الاشكال الاخرى للوحدة التى سيحتفظ كل تنظيم فيها بهيكله واستقلاله •

« وينبغى أن نسعى كذلك الى العمل المشترك مع المنظمات اليسارية والاتجاهات الديموقراطية الاخرى ، والزعماء الذين لا يزال تعاونا محدودا معهم • لقد حان الوقت لكى يصهر كافة أنصار الاشتراكية وحدة العمل • »

وتمشيا مع البنود المتفق عليها لاعلان الوحدة ، تركز الاحزاب الثلاثة الآن على مايلى :

أولا ، النضال ضد الازمة الاقتصادية ، ومن أجل مخرج ديموقراطى فيها •

والوضع الاقتصادى يواصل تدهوره ، رغم أن الحكومة تعتبر أن تدهور عجز التجارة والمدفوعات « كنتيجة لخفض استيراد المصانع والتجهيزات » مكسبا • ويضرب مثلا على التدهور الاقتصادى نمو البطالة الجزئية والكاملة خلال ١٩٧٧ « أكثر من ٥ر١ مليون عاطل وحوالى ٨ ملايين عاطل جزئيا » ، واستخدام ٦٠٪ فحسب من الامكانيات المتاحة ، مما نتج عنه زيادة الناتج القومى ٩ر٢٪ فحسب ، وهو مايقل عن معدل نمو السكان فى نفس السنة والبالغ ٤ر٣٪ ، وحقيقة انه فيما بين يناير وأغسطس ١٩٧٧ تدهور مستوى المعيشة ٢٠٪ « بالاضافة الى آثار تدهور قيمة البيزو » ، وزيادة عدد المفلسين من صغار ومتوسطى رجال الاعمال وعدد أكبر من الحرفيين وصغار الملاك •

وأشار الاجتماع المشترك الى أن مسئولية هذه الحالة من الامور تقع كلية على الحكومة • وقال ان كافة البلدان الرأسمالية كانت تعانى من الاضطراب الاقتصادى ، « لكن الحكومة وحدها هى المسئولة عن السياسة الاقتصادية التى تلقى آثار الازمة على عاتق الجماهير العاملة بينما تحث نمو الارباح الكبيرة وتجعل البلاد أكثر خضوعا للامبريالية الامريكية » • وينبغى على الشعب ألا يقبل الخضوع للازمة ولآثارها ، لانها ، كما قال متحدثون فى الاجتماع ، ليست نتيجة لفعل قوى عمياء لاتقاوم • ومن الممكن تخفيف عبء الازمة بالكفاح من أجل التغيير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى • وتؤكد الاحزاب الثلاثة أن « المهمة اليوم هى تحقيق وحدة كافة الجماعات التى تتأثر بالازمة والتغلب على العمل المفكك الذى لا يزال قائما ، والسعى الى التقريب بين الآراء واعطائها تعبيرا مشتركا فى الاتجاهات القومية المعادية للامبريالية والمعادية للاحتكار » •

وهناك الآن تطورات مواتية فى النضال الجماهيرى مثل المظاهرات ، والاجتماعات ، والاضرابات من أجل أجور أعلى وديموقراطية نقابية أكبر • **انها**

تنبىء باحتمال نهوض مبكر فى المعارك النقابية · ومن ثم ، فان وحدة العمل اليسارية في المنظمات الجماهيرية تصبح على جانب كبير من الاهمية لتعزيز الوعى الطبقى ، ورفع مقاييس الحركة التنظيمية ، وتحقيق وحدة وفعالية أوثق للفئات الديموقراطية · ويصبح من الواضح بشكل متزايد « أن الحركة لن تستفيد باحتفاظ كل حزب بمجال خاص لنفوذه » · واقتراح الحزب الشعبى المكسيكى ، والحزب الاشتراكى الثورى ، والحزب الشيوعى المكسيكى التوصل الى تكتيكات مشتركة فى المنظمات الجماهيرية ، وعقد اجتماعات مشتركة للنقابيين ، والفلاحين ، والمدرسين ، والشباب ، والنساء ، أمر له صلة وثيقة بالموضوع · وستكون الجمعية الوطنية المتصورة دفاعا عن العمال المكسيكيين فى الولايات المتحدة « سواء هؤلاء الذين لديهم تصريحات دخول أو الذين ليس لديهم » حدثا هاما « وسوف تمثل كافة القوى المستعدة للدفاع عن قضية مشتركة » ·

ثانيا ، تدعو الاحزاب الثلاثة الى اصلاح سياسى حقيقى وشامل ·

وتعتقد أحزاب الوحدة أن عملية مواتية ، رغم أنها محدودة ، للاصلاح الدستورى قد بدأت ، وهى تؤثر أساسا على المنظمات السياسية ، والحملات الانتخابية ، وتركيب مجلس النواب (١) · ومن الواضح أن ذلك أصبح ممكنا بفضل تقدم الحركة الديموقراطية ، وتدعيم مواقع اليسار ، ونهوض النضال الجماهيرى · ومع ذلك ، فليست هناك مشكلة حول أن هذه الحقيقة تعكس لدرجة ما مصلحة الحكومة فى تحديث نظام العلاقات السياسية فى المجتمع ·

والاصلاح السياسى له جوانبه الايجابية التالية : انه يؤكد الحاجة لمنح كل المكسيكيين حق التنظيم فى أحزاب سياسية ، وضمان أن تكون وسائل الاعلام الجماهيرى فى متناول كافة الاحزاب ، كما أنه يعطى شكلا دستوريا لمشاركة الاحزاب المنظمة فى السياسة القومية ويعترف بها كمنظمات تمثل المصلحة العامة ، ويعدل المبادىء الانتخابية البرلمانية باقامة نظام محدد للتمثيل النسبى · وأخيرا ، فان الاصلاح يدخل عنصرا جديدا ـ التمثيل النسبى فى المناطق البلدية التى يوجد بها أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مواطن ، والاستفتاءات فى مدينة مكسيكو ، حيث لا يجرى انتخاب السلطات وانما يعينها رئيس الجمهورية ··

وفى نفس الوقت أشارت الاحزاب التى وقعت اعلان الوحدة الى نواقص وقصور الاصلاح الانتخابى · انه يعمل على استمرار اشراف الحكومة على

---

(١) فى الوقت الذى اصدرت فيه الاحزاب الثلاثة الاعلان ، كان مجلس النواب قد بدأ مناقشة مشروع قانون حول التنظيمات السياسية والحملات الانتخابية · ومنذ وقت ليس ببعيد اجرى كلا مجلسى الكونجرس عددا من التعديلات على الدستور تتعلق بالاصلاح الانتخابى · وأرسل الرئيس جوزى لوبيز بورتيللو كلا المشروعين الى الكونجرس ·

الانتخابات من خلال لجنة انتخابية اتحادية للحكومة بها أغلبية مضمونة • ولا يستبعد الاصلاح امكانية اساءة استعمال السلطة ، مثل التلاعب بسجل الاصوات ، واعادة تشكيل المناطق الانتخابية ، والمحاباة فى حصر الاصوات أو اعطاء الجمهور معلومات خاطئة عن نتائج الانتخابات • انه يحد من تطبيق التمثيل النسبى من خلال سلسلة من التحفظات موجهة ضد الاحزاب اليسارية ويقصر التسجيل الانتخابى لاحزاب جديدة •

والاصلاح الانتخابى هو فقط جزء من الاصلاح السياسى الديموقراطى الذى يكافح من أجله الحزب الشيوعى المكسيكى وغيره من قوى اليسار • ولذلك ، فانهم يعتبرون انه اذا ما أريد للاصلاح السياسى أن يكون كاملا وديموقراطيا ، فينبغى أن يشمل البنود التالية :

ـ العفو عن كافة المسجونين السياسيين ، وعن كافة المودعين فى السجون رهن المحاكمة ، وكافة المضطهدين أو المنفيين لاسباب سياسية • فلسوف يساعد ذلك نحو وضع سياسى لا يتهدد فيه المعارضين القبض ، ولا تسوى فيه النزاعات الاجتماعية بالقوة ، ومن خلال القمع •

ـ ديموقراطية نقابية ، وحق الاضراب غير المقيد ، والغاء التفتيش الحكومى باعتبارها ضارا بهذا الحق ، والحرية الشخصية المضمونة للجماهير العاملة فى اختيار التنظيم السياسى ، واستقلال النقابات عن أى حزب •

ـ اصلاح كافة بنود التشريع الزراعى التى تساعد الدولة على التدخل فى شئون الفلاحين •

ـ حظر الاساليب القمعية ، والتعذيب والتجسس ، التى تستخدمها ادارة الامن الفيدرالية غير الدستورية وغيرها من هيئات البوليس ، ووضع حد للنشاط المشين لمكتب التحقيقات الفيدرالى ووكالة المخابرات المركزية فى بلادنا، وتعديل الفصل الثانى من قانون العقوبات الفيدرالى الذى يجعل المعارضة السياسية أمرا يعاقب عليه ، والتخلى عن استخدام الجيش كأداة للقمع وحصر وظيفته فى حدود مانص عليه الدستور •

ـ الاحترام الكامل للحق الدستورى للتظاهر العام ، والغاء كافة القيود على هذه الحقوق من لوائح البوليس والمرور •

ـ ضمان الحرية الكاملة للصحافة واستخدام الاحزاب السياسية الدائم وعلى أساس متساو لوسائل الاعلام الجماهيرية كوسائل للاعلام والتربية السياسية •

ـ انتخاب « وليس تعيين ، كما هو متبع الآن » السلطات الحكومية فى المنطقة الفيدرالية •

وتؤكد الاحزاب الثلاثة أن النجاح فى النضال من أجل اصلاح ديموقراطى سياسى ، يتوقف بشكل كامل على الجهود المشتركة للقوى اليسارية والديموقراطية المكسيكية • وتلك مهمة من الدرجة الاولى تتطلب مشاركة الغالبية الساحقة من القوى السياسية ، كما أشار الاجتماع الثلاثى • ويشير ذلك ، بصفة خاصة ، الى الشخصيات العامة الديموقراطية الاعضاء فى الحكومة أو الذين يساندونها والذين ينتمون الى الحزب الثورى الدستورى الحاكم أو يؤيدونه • ومن الممكن ضمان تعاونهم فحسب اذا ما اتحدت قوى اليسار ، وكانت قوية وذات نفوذ ، واذا ما عملت كمحركات للصراع الطبقى ، الذى نحاول أن نوجهه عبر خطوط دستورية فى اطار الصراع بين الاحزاب • ويقول الاعلان « ان ماتحتاجه الحركة الديموقراطية ليس تشكيل تحالفات متباينة ، وانما وحدة قوى اليسار على أساس الاتفاق حول المسائل السياسية الرئيسية • ووضع برنامج مشترك لليسار المكسيكى بأعرض معانيه له أهمية كبرى من الناحية الموضوعية • والتوصل الى ذلك سيحث على خلق قوة سياسية بديلة جديدة فى البلاد •

وتستفيد وحدة اليسار المكسيكى من العوامل الذاتية والموضوعية التالية : تزايد التناقضات بين المجموعات الاحتكارية للبرجوازية ، والامبريالية والقوى الرجعية الاخرى ، من جانب ، وبين العمال والفلاحين والفئات الوسطى فى المدن ، وكذلك بعض أقسام البرجوازية المتوسطة والصغيرة والمثقفين الديموقراطيين ، من ناحية أخرى ، وهو الاتجاه الذى يولى أهمية متزايدة للمشاكل الاجتماعية الهامة ويتحدى طريق المكسيك الرأسمالى ، ونمو تأثير مثال البلدان الاشتراكية ، وفشل مخططات البرجوازية الحاكمة لابقاء البلاد تحت السيطرة الامبريالية ، مما نتج عنه أزمة بنيوية ملحوظة ، والافتضاح الواضح لايديولوجية « الثورة المكسيكية » ، التى غرستها البيروقراطية الحاكمة لسنوات ، والتى وصلت حتى الى أقسام كبيرة من القوى اليسارية التى تدافع عن الاشتراكية « آمنت هذه القوى بقدرة البرجوازية الموجودة فى السلطة ، المعادية للامبريالية والقومية وحتى الثورية » •

وبناء حزب ماركسى لينينى جماهيرى للطبقة العاملة لن يكون بالطبع أمرا سهلا • ولتحقيق ذلك ينبغى على الاحزاب الثلاثة التى وقعت على اعلان الوحدة أن تعمل معا فى النضال من أجل مصالح طبقتنا العاملة وشعبنا وأن تكسب خبرة مناسبة • وينبغى عليها أن تتوصل ، قبل كل شىء ، الى اتفاق نهائى حول المسائل الاستراتيجية والتكتيكية الرئيسية وتصوغ مبادىء تنظيمية رئيسية لاندماجها • ان كل الدلائل تشير الى أن أحزابنا لديها رغبة حقة للتوصل الى هدفها وهى تعمل بروح الوفاق والتفاهم المتبادل •

●

حلف الأطلنطي والتهديد بالحرب

بقلم: بوريس بوناماريوف

ان قضية الحرب والسلام قد واجهت اخيرا شعوب العالم أجمع بمشكلة جديدة وأكثر حدة . وهذه القضية تثير منذ وقت طويل اهتمام الجماهير العريضة للشعب العامل . بيد أنها أصبحت الآن ملحة بشكل خاص نتيجة لحدثين دوليين متعارضين تماما :

ففى نيويورك ، حضر ممثلو ١٤٩ بلدا دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة مشاكل نزع السلاح الملحة ، وتركز اهتمامهم على برنامج العمل الشامل الذى اقترحه الاتحاد السوفييتى .

وفى واشنطن ، تبنى اجتماع مجلس حلف الاطلنطى ، الذى انعقد فى نفس الوقت ، ((برنامجا طويل المدى)) مكلفا للغاية لزيادة التسلح خلال فترتين خمسيتين أو ثلاث ، فى الوقت الذى قام فيه زعماء الحكومة الأمريكية بسلسلة من الأعمال تتعارض مع خط الانفراج السياسى الذى استقر منذ بداية السبعينات من خلال الجهود الدؤوبة للبلدان المحبة للسلام .

ويتجه الوضع الدولى نحو التعقيد نتيجة للتعرجات العرضية فى سياسة الولايات المتحدة تحت ضغط القوى القوية المعادية للانفراج والتعاون الدولى المتكافىء ، والذى يفضلون عليه سياسة « مواقع القوة » المشئومة.

وواضعين فى اعتبارهم هذه السمة للوضع الدولى المعاصر ، واصل الحزب الشيوعى السوفييتى والدولة السوفييتية طيلة هذه السنوات، بالتعاون مع البلدان الاشتراكية الشقيقة وغيرها من الدول المحبة للسلام، وبالتأييد القلبى لملايين الناس فى جميع أنحاء العالم ، واصل نضالا دؤوبا من أجل سلم أقوى وضد قوى الحرب .

وقد تحققت نجاحات هامة بالفعل فى هذا النضال . فالانفراج اليوم لم يعد مجرد نظرية ، وشعار ، أو أمل كاذب . ومنجزاته العديدة ملموسة ومحددة تماما : خلق وضع سوى فى العلاقات الدولية ، والتطوير الواسع للتعاون الجاد ذى الفائدة المتبادلة بين الدول فى المجال الاقتصادى ، وتوسيع التعاون العلمى والثقافى ، وتوقيع اتفاقيات هامة ثنائية ومتعددة الاطراف تضمن استقرار الانفراج ذاته . ومما له أهمية خاصة فى هذا الصدد الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكى ، والتى وقعت على مستوى القمة فى صيف ١٩٧٥ ، والتى وضعت أساسا سليما لتعزيز السلام فى أوربا .

ولكنه سيكون من الخطأ أن نتجاهل أو نهون من الحقيقة الماثلة فى أن سباق التسلح يكثف فى نفس الوقت ، وأنه كما أكد المتحدثون فى الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة يحرم البشرية من ٤٠٠ بليون دولار فى العام ــ أى أكثر من بليون دولار فى اليوم !

ويعمل الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الشقيقة بكل قوة من أجل دعم الانفراج السياسى بانفراج عسكرى . وبرنامج السلام الذى اقره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ، وبرنامج مواصلة النضال من أجل السلام والتعاون الدولى . ومن أجل حرية واستقلال الشعوب ، الذى أقره المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى ، يحويان مقترحات واقعية وملموسة تهدف الى تدعيم الانفراج. وقد كسبت تلك المقترحات البرنامجية مساندة الشعوب ، وتحقق بعضها نتيجة لجهود دؤوبة .

وما يزال سباق التسلح مستمرا . وقد ذكر ليونيد بريجنيف بهذا ، فقال فى خطابه فى المؤتمر الثانى عشر لمنظمة الشباب الشيوعى « أن أكثر الاشياء جوهرية والحاحا فى عصرنا هو ضمان مزيد من تقليل خطر الحرب ووقف نمو التسلح » وتضمن خطابه مقترحات جديدة وهامة تهدف الى حل هذه المشكلة .

والوثيقة المعنونة « حول الطرق العملية لوضع حد لسباق التسلح » التى تقدم بها الوفد السوفييتى الى الدورة الخاصة للجمعية العامة ، انما تتركز حول هذه المقترحات وقد حظيت بتأييد واسع من قبل العديد من الوفود . ان ما أخذه حلف الأطلنطى على عاتقه تحت تأثير الولايات المتحدة فى مواجهة خطة العمل المقترحة من جانب الاتحاد السوفييتى ، بقراره بزيادة جديدة لم يسبق لها مثيل لسباق التسلح ، الذى قرر أن ينفق عليه ٨٩ بليون دولار اضافية ، لا يمكن تفسيره الا على أنه تحد ساخر للعالم أجمع ، ولكل البشرية المحبة للسلام .

وأعطى مندوبو العديد من البلدان وهم يتحدثون فى الجمعية العامة صورة مؤثرة للآثار الكئيبة لسباق التسلح ، الذى يستمر منذ عدة عقود . وقدر العلماء ، انه منذ ١٩٤٧ حتى ١٩٧٨ أنفقت الولايات المتحدة وحدها ما يزيد على تريليون دولار على التسلح . ويزيد ذلك عن ثلاث أضعاف المبلغ الذى انفقته نتيجة لمشاركتها فى الحرب العالمية الثانية ، وستة وثلاثين ضعف المبلغ الذى انفقته فى الحرب العالمية الأولى ، حتى أن كل أمريكى عليه أن يدفع أكثر من ١٠٫٠٠٠ دولار لسباق التسلح . وتواصل اختراع وتجهيز أحدث الانواع من الاسلحة ذات « قوة قتل أكبر » ، كما يقول الاخصائيون العسكريون . وتزداد تكاليف هذه الأسلحة أكثر فأكثر . ففى الولايات المتحدة تبتلع حوالى ٤٠ ٪ من كل مخصصات الابحاث والتنمية . وفى بداية السبعينات ، كانت الولايات المتحدة تنفق حوالى ٧ بليون دولار فى العام على هذه الأغراض ، وفى عام ١٩٧٨ — ١٢٫٠٤ بليون دولار ، ومن المتوقع أن يصل الرقم الى ١٤٫٢ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ .

ان كل صاروخ جديد ، وكل غواصة جديدة ، وكل قاذفة قنابل جديدة لها أثر مدمر على البرامج الاجتماعية . واليكم قليل من الأمثلة . فشراء البنتاجون لثمانى طائرات من طراز ف — ١٤ فحسب ، تصل تكاليف كل منها الى ١٣٠ مليون دولار ، يعادل نفس المبلغ الذى انتقص من برنامج بناء المساكن عام ١٩٧٢ . وشراء البنتاجون لثلاث غواصات ذرية بمبلغ ٥٦٧ مليون دولار عام ١٩٧٣ ترتب عليه استقطاع نفس المبلغ من مخصصات الميزانية الفيدرالية للصحة والتعليم والرفاهية .

وفى محاولة لتبرير هذا التبديد الهائل للموارد القومية ، يدعى هؤلاء الذين يديرون التجمع العسكرى الصناعى أن تطوير صناعة الأسلحة يساعد على زيادة عدد الوظائف وبرفع الأجور . لكن من الذى لا يعرف أن عدد العاطلين فى الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية الأخرى الم يتناقص بل ويبلغ الآن ١٦ مليونا ؟

وعلى أساس دراسة الآثار الحقيقية لسباق التسلح ، كان جاس هال

السكرتير العام للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة على حق تماما عندما قال عام ١٩٧٣ ان بلايين الدولارات التى أخذت منا فى شكل ضرائب والتى تنفقها الحكومة على عقود السلاح قد عجزت عن أن تؤدى الى زيادة مماثلة فى الوظائف لأن انتاج وسائل جديدة للابادة بالجملة لا يتـوقف الى نفس الدرجة كما كان فى الحروب السابقة على مواد وعمليات تحتاج الى استخدام عمل بشرى أكبر . وسوف نجد أعلى مستوى للبطالة الآن فى المدن والدول التى تلعب فيها صناعة الأسلحة الدور الرئيسى .

ان انعقاد الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح وخطب مندوبى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى ، بما تضمنته من مقترحات تفصيلية وواقعية لوقف سباق التسلح ، وخفض النفقات العسكرية وضمان الأمن الدولى ، قد كسبت بالطبع تأييدا واسعا من جانب الرأى العام المحب للسلام فى كل مكان ، بما فى ذلك الولايات المتحدة .

وفى نفس الوقت أوضحت خطب مندوبى الولايات المتحـدة وبعض حلفائها فى حلف الأطلنطى فى الدورة الخاصة ، أنهم يصرون على موقفهم المناصر للحرب برفضهم أية خطوات حقيقية تهدف الى خفض التسلح . وابطئت فجأة المحادثات الثنائية السوفييتية الامريكية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية رغم أن الخطوط الأساسية لمسودة اتفاقية الحد قد وضعت وكانت جاهزة للتوقيع ، ولم يتبق سوى تسوية مسألتين أو ثلاثة بارزة فحسب . ولفترة طويلة ، اتخذ ممثلو الولايات المتحدة وحلفاؤها كذلك موقفا سلبيا فى محادثات فيينا حول خفض الأسلحة والقوات فى وسـط أوروبا .

بيد أن الشيء الأكثر خطورة هو أن زعماء حلف الأطلنطى قد خططوا لمواجهة دورة الأمم المتحدة بدورة أخرى لحلف الأطلنطى . وقد عقدت الاخيرة فى واشنطن فى أواخر مايو ، ودلت على تعرج خطير آخر من قبـل الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى الذى تقوده .

فالى أى شيء توصل هذا التعرج الجديد ؟

أولا : تبنى مجلس حلف الأطلنطى ، كما قلت من قبل ، برنامج للتسلح طويل المدى حتى ١٩٩٣ تعهدت الدول الأعضاء لهذا الحلف العـدوانى بمقتضاه بزيادة نفقاتها العسكرية من عام الى عام ، ممتلكة أسلحة أكثـر تكلفة ، ومصنوعة فى الولايات المتحدة فى الأساس .

ويوضح ذلك السبب فى أن هذه الدول ، وعلى الأخص الولايات المتحدة ،

قد قاومت بعناد المقترحات السوفييتية لوضع حد لانتاج كافة أنواع الأسلحة النووية ، والتخلص عن انتاج أنواع جديدة من الأسلحة وزيادة عدد الجيوش : لقد كانت هذه الدول تعمل وفقا لخطط مختلفة تماما . وتشير الصحافة الغربية فى تقاريرها الى أن البرنامج الطويل المدى الذى تبناه مجلس حلف الأطلنطى يسمح لمائة برنامج تقريبا لانتاج أنواع جديدة من الأسلحة ، بما فى ذلك الانتاج المخطط لصواريخ جديدة ، ومن بينهما صواريخ « ام اكس » المكلفة للغاية ، وسفن حربية جديدة ، وطائرات ودبابات ، وتجهيزات الكترونية حربية ، الخ .

ثانيا : فى اجتماع مجلس حلف الاطلنطى ، أعلن الرئيس الامريكى كارتر عن مبدأ جديد لعمليات حلف الاطلنطى العالمية ، التى تعتبر توسيعا تعسفيا لمجال مسئولية « الحلف العسكرية الى مناطق شاسعة تمتد خارج الحدود المنصوص عليها فى المعاهدة التى تأسس بمقتضاها حلف شمال الأطلنطى ، والتى وقعت فى ابريل ١٩٤٩ فى قمة « الحرب الباردة » .

وحتى فى ذلك الوقت رسمت المادة ٦ من المعاهدة الخطوط الأساسية لحدود المعاهدة ، والتى تشمل أراضى البلدان الأعضاء ، والجزر الواقعة فى « منطقة شمال الأطلنطى شمال مدار السرطان » ، والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة من أوربا التى توجد فيها حينذاك قوات احتلال لدول المعاهدة . والآن يدعى حلف الأطلنطى الحق فى التدخل المسلح خارج حدود تلك المنطقة، وعلى الأخص فى افريقيا ، وقد بدأ تدخله بالفعل . فقد بدأت القوات المسلحة لحلف الأطلنطى عمليات عسكرية فى زائير ، التى يريدون تحويلها الى رأس جسر على « القارة السوداء » .

ثالثا : ينبغى على المرء أن يشير الى أن السلطات الامريكية الرسمية ، قد أعلنت بصراحة لأول مرة فى دورة حلف الأطلنطى ، وجود صلة بين مصالحها ، مصالح حلف الأطلنطى ، ومصالح القيادة الصينية ، التى عارضت بشكل مكشوف سياسة الانفراج وحثت الاستعدادات للحرب. وسبق ذلك زيارات من جانب بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى ، لبيكين ، وغيره من ممثلى بلدان حلف الأطلنطى . وخلال هذه الزيارات الرسمية تحدث زعماء الغرب صراحة عن « وحدة المصالح» بين الحلف والصين .

واطلقت صحافة بلدان شمال الاطلنطى على الصين « العضو السادس عشر فى حلف شمال الأطلنطى » ومما هو جدير بالذكر فى هذا الخصوص، أن حكومات الولايات المتحدة وحلفائها ، رغم كل تأكيداتها السابقة ، بدأت تزود الصين بالمعدات التى يمكن أن تستخدم للاغراض العسكرية . وفى نفس الوقت فان بعثات القوات المسلحة الصينية تتجول فى بلدان حلف الأطلنطى وتتفاوض حول مشتريات الأسلحة .

وكل ذلك يوضح بما فيه الكفاية أن الولايات المتحدة تسعى الى أن تفرض على حلف الأطلنطى خطا تمت صياغته فيما يسمى باللجنة الثلاثية. خلال السنوات القليلة الماضية ، خط توسيع الحلف العسكرى العدوانى لمحاربة الانفراج ، والاسرة الاشتراكية وحركة تحرر الشعوب .

وهذا النهج العدوانى ـ ولأقولها بشكل أكثر تحديدا ـ الخطر قد أثار تحفظات واعترافات حتى بين زعماء بعض بلدان حلف الأطلنطى . وحسب ما جاء فى التقارير ، فان تلك التحفظات تأتى من رئيس وزراء تركيا ايشفيت ورئيس وزراء كندا ترودو ، وغيرهما آخرون .

أما رئيس الوزراء البريطانى كالاهان ، الذى عادة ما يقدم تأييدا مخلصا لكل جوانب السياسة الأمريكية نظرا ((العلاقة بلاده الخاصة)) مع الولايات المتحدة ، فقد عبر صراحة عن تخوفاته من الآثار الاقتصادية الخطيرةلسباق التسلح وعن تحفظاته فيما يتعلق بتوسيع مجال عمل حلف الاطلنطى الى أفريقيا .

كما جرى الاعرابعن تخوفات خطيرة بخصوص زيادة انفاقات السلاح كذلك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، حيث دافع المستشار شميت مرارا عن تدعيم الانفراج والتعاون الجاد مع البلدان الاشتراكية .

ولكى تضعف مثل هذه الشكوى والتردد ، وتجعل شعبها يتحمل فى نفس الوقت عبء تصعيد جديد لسباق التسلح ، بدات الحكومة الأمريكية حملة صاخبة حول « تهديد سوفييتى » وهمى للولايات المتحدة وحلفائها بل والعالم أجمع .

فى تقريره الى المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى قال ليونيد بريجنيف : « كلما احتاج الامبرياليون الى تغطية مخططاتهم العدوانية يحاولون احياء أسطورة « التهديد السوفييتى » . ويسعون الى ايجاد الدليل على هذا التهديد فى أعماق المحيط الهندى وعلى قمم الكورديليراس. وبالطبع ، اذا نظر المرء من خلال نظارات ميدان حلف الاطلنطى فلن يكتشف على سهول أوربا سوى فرق سوفييتية مستعدة للانقضاض على الغرب.. والآن تعلن دعاية حلف الأطلنطى عن وجود تهديد أسطورى لافريقيا كذلك !

وهؤلاء السادة اذ يكدسون أكذوبة فوق أكذوبة ، يعملون بكل قواهم حتى أنهم عجزوا عن ملاحظة أن تصريحاتهم المختلفة لا تتفق مع بعضها البعض. فهم من ناحية يواصلون القول بأنهم يخشون تهديدا من جانب الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى ، ومن ناحية أخرى ، يعلنون فى

خطب صناعة القرارات أن الولايات المتحدة أقوى من أى دولة أخرى فى العالم وأنها حتى مستعدة للمواجهة . بيد أن كل سياسى عاقل سوف يتساءل : اذا ما كنتم بمثل هذه القوة ، فمم تخافون أيها السادة ؟

والزعماء السياسيون الأبعد نظرا فى الولايات المتحدة قد أدركوا حقيقة القول الزائف عن « التهديد السوفييتى » المزعوم ، والذى أجبر الولايات المتحدة وحلفائها ، كما يزعمون ، على انفاق ٨٠ بليون دولار أخرى على زيادة التسلح . فقد علق نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، السناتور تشيرش ، ساخرا فى ٩ يونيو ، بأن هناك لعبة واحدة تلعب الآن فى واشنطن ، وهى « ان الروس قادمون » . وأضاف أن ذلك عرض من أعراض الحرب الباردة وأكد أن هذا النوع من تصعيد الهستيريا يهدف الى تبرير تورط الولايات المتحدة المستمر فى الأحداث فى افريقيا السوداء . وتأسف تشيرش لهذه اللعبة وقال انه سيكون أمرا مأسويا اذا ما فوضت المساندة السياسية اللازمة للتصديق على مرحلة جديدة من اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

وفى نفس ذلك اليوم ، قال السناتور ماكجفرن معلقا على خطاب الرئيس كارتر فى أنابوليس ، انه لا يرى أى معنى فى تصعيد الهستريا المعادية للسوفييت بين الشعب الأمريكى ، الذى لا يحتاج الى مثل هذه المواجهة المكثفة .

وأعرب زعماء آخرون عديدون على جانبى الأطلنطى عن انزعاجهم الشديد من هذا التعرج الجديد فى سياسة الولايات المتحدة وحلفائها فى حلف الأطلنطى .

وتقدم ذريعة الأمن القومى كل التعليل المنطقى للجولة الجديدة فى سباق التسلح فى بلدان حلف الاطلنطى . لكن يبرز السؤال ، ما هى أفضل طريقة لحل هذه المشكلة ؟ وهنا يبرز خطان .

الخط الحالى للولايات المتحدة وشركائها فى زيادة وتجديد الأسلحة على الدوام ، وفقا للشعار القديم والذى ساءت سمعته منذ وقت بعيد : « اذا ما أردت السلام . يجب أن تستعد للحرب »

ويتمثل خط البلدان الاشتراكية فى خفض الأسلحة المتبادل على أساس مبادىء المساواة والأمن المتكافىء . ونحن على يقين من أن الأمن القومى للدول سيكون مضمونا بدرجة أكبر اذا ما خفضت القوات المسلحة والأسلحة فى بلدان حلف الأطلنطى ومعاهدة وارسو بالتدريج ، دون أن يسعى أى منها الى ميزات أحادية الجانب . وقد تقدمت البلدان الاشتراكية مرارا بمقترحات صيغت على أساس هذا المفهوم .

وتوضح الحقائق أن زعماء حلف الاطلنطى لم يستجيبوا لهذا المفهوم. ولقد زادوا بعناد ميزانياتهم العسكرية . ففى عام ١٩٤٩ بلغ اجمالى النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها ١٨٫٧ بليون دولار ، بينما بلغ ١٩٥٩ ، ٦١٫٢ بليون دولار ، وفى ١٩٦٩ ، ١٠٦٫٥ بليون دولار ، وفى عام ١٩٧٧ بلغ ١٧٤٫٧ بليون دولار . وفى العام الحالى ١٩٧٧ — ١٩٧٨ ستصل النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحدها الى ١١٢٫٧ بليون دولار ، وفى العام الحالى ١٩٧٨ — ١٩٧٩ يريد البنتاجون ١٢٨ بليون دولار .

فما هى النتيجة ؟ هل الأمن القومى للولايات المتحدة وحلفائها أكثر ضمانا اليوم مما كان عليه عام ١٩٤٩ ، ١٩٥٩ ، أو ١٩٦٩ ؟ وهل يساعد هذا التصعيد الجنونى للانفاق على التسلح فى تقليل التهديد بالمواجهة وخطر حرب أخرى ؟ ان الحكومة الأمريكية تواصل القول بأن هناك حاجة الى زيادة جديدة فى الاسلحة ((لضمان الامن القومى)) .

والحقيقة الماثلة أنه فى السبعينات كان هناك تخفيف للتوترات الدولية، وأن الانفراج قد بدأ ، وأن الناس فى أوربا وأمريكا كانت لديهم سماوات صافية فوق رؤوسهم لم تنجم على الاطلاق من أكداس الاسلحة التى تراكمت فى ارتفاع قمة جبل بلانك ، وانما نجمت من حقيقة أن البلدان الاشتراكية التى تنتمى الى منظمة معاهدة وارسو ، استطاعت بمساندة كل القوى المحبة للسلام ، من ايقاف « الحرب الباردة » ، واقامة تعاون جاد ذو فائدة متبادلة ووقعت عدداً من الاتفاقيات الدولية ، التى ساعدت فى استئصال بعض جذور سباق التسلح .

لقد كشفت الأحداث الأخيرة بشكل كامل عن جوهر حلف الأطلنطى ، من ناحية ، ومنظمة معاهدة وارسو ، التى اضطرت البلدان الاشتراكية الى اقامتها كرد على تكتل حلف شمال الأطلنطى العدوانى، من ناحية أخرى.

وتمثل خط حلف الاطلنطى طوال وجوده فى تصعيد التوترات ، ونزعة العدوان الدائمة ، وسباق التسلح المستمر ، والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، كما يشهد على ذلك التدخل فى زائير ، والتهديدات ، والتهديدات ، ومزيد من التهديدات .

وتمثل خط منظمة معاهدة وارسو فى النضال الذى لا يكل من أجل تعزيز السلام ، وضمان الأمن فى أوربا وفى أماكن أخرى ، وتحقيق وتدعيم الانفراج ، وتحويل الانفراج السياسى الى انفراج عسكرى ، وضمان خفض الأسلحة . وواصلت منظمة معاهدة وارسو هذا النضال طوال وجودها ، وتمشيا مع مصالح العدالة الأولية ينبغى على المرء أن يسلم بأنها قدسجلت نجاحا هامة على بعض الخطوط .

ولنتذكر أن منظمة معاهدة وارسو يعود اليها فضل هذه المبادرات الناجحة مثل المقترحات الخاصة بتوقيع معاهدات تقر حرمة حدود مابعد الحرب فى أوربا ، وعقد مؤتمر لعموم أوربا ، وصياغة المبادىء الرئيسية للعلاقات بين الدول ، التى أصبحت حجر الزاوية لوثيقة هيلسنكى الختامية ، وعقد الاجتماع الختامى للمؤتمر على مستوى القمة ، والمفاوضات حول الأسلحة والقوات فى أوربا الوسطى ، وهكذا .

والعديد من مبادرات السلام الاخرى لمنظمة معاهدة وارسو تنتظر كذلك قرارا ايجابيا . ومن بينها دعوة كافة المشاركين فى مؤتمر الامن والتعاون فى أوربا الى التوقيع على معاهدة بألا تكون البادئة باستخدام الاسلحةالنووية ضد بعضها البعض، والاقتراح الخاص بالخطر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ، ومساندة اقتراح جمهورية ألمانيا الديموقراطية حول تخلى كل من الدولتين الالمانيتين عن الاسلحة النووية ، والاقتراح الخاص بألا يكون لدى القوات المسلحةللدول الاخرى المعسكرة فىأراض جمهورية ألمانيا الديموقراطية وجمهورية المانيا الاتحادية ، مثل هذه الاسلحة ، والاقتراحات المتكررة حول الحل الفورى لحلف الاطلنطى ومنظمة معاهدة وارسو ، وكبداية ، تصفية تنظيماتها العسكرية ، وغيرها من المبادرات السلمية الاخرى .

وفى نفس الوقت ، ما الذى كان يشغل مجلس حلف الاطلنطى طوال هذه السنوات والعقود ؟ لقد اهتم بشىء واحد فحسب ! وضع خطط جديدة للتسلح وزيادة النفقات وتطوير أعمال التخريب .. وقد تغطى هذه النشاطات المشئومة من وقت لآخر بالاعمال الخيرة للسلام ، ولكن ذلك فقط لحرف الانتباه .

ويحتاج المرء فقط الى مقارنة هذين الخطين لكى يدرك أن منظمة معاهدة وارسو تسعى الى حماية البشرية من الحرب ، فى الوقت الذى كانت دورة مجلس حلف الاطلنطى تهدف الى مفاقمة الوضع الدولى ، وتصعيد سباق التسلح ، وزيادة خطر الحرب .

وكل أحداث الفترة الاخيرة التى تناولناها من قبل تملى بشكل ماس الحاجة الى العمل النشط من جانب أعرض جماهير الشعب الذين يستطيعون ويجب عليهم أن يمنعوا الامبرياليين من تنفيذ مخططاتهم المشئومة التى وصفها مجلس حلف الاطلنطى فى واشنطن فى ٣٠ ، ٣١ مايو ١٩٧٨ . وليست هناك حاجة فقط الى الحيلولة دون الجولة الجديدة المرسومة لسباق التسلح، التى ستزيد من اضطراب الوضع الدولى ، وانما هناك حاجة كذلك الى التقدم فى تخفيف التوترات ، على طريق نزع السلاح ، حيث اتخذت بالفعل خطوات هامة فى الفترة الماضية .

وقد عمل الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ودولتنا ، كما عملت الاحزاب والدول الشقيقة للبلدان الاشتراكية، على وجه التحديد فى هذا الاتجاه وكتبت برافدا فى ١٥ يونيو من هذا العام فى مقالها « حول سياسة الحكومة الامريكية الحالية » تقول « لقد اختار الشعب السوفييتى طريق السلام ، ولن يحيد عن هذا الطريق • ونحن لا نقبل الدعوات بأن نشارك فى دفن الانفراج وآمال ملايين الناس من أجل مستقبل سلمى ، ومن أجل امكانية أن يعيشوا فى كرامة هم وأبنائهم » • وتواصل الصحيفة تأكيدها قائلة « والاتحاد السوفييتى يؤكد من جديد نهجه نحو الانفراج الدولى وتطوير العلاقات الطيبة القائمة على المنفعة المتبادلة مع الولايات المتحدة ، اذا ما بادلتنا الولايات المتحدة بالمثل » •

والآن وقد قامت الولايات المتحدة ودوائر حلف الاطلنطى التى تسير فى أثرها بتنفيذ تعرج خطير آخر نحو تصعيد التوتر الدولى ، وسباق التسلح والتدخل المسلح ، يصبح لهذا التعاون النضالى بين الشيوعيين فى النضال ضد التهديد المتزايد للسلام اهمية خاصة •

والشيوعيون اذ يعملون من أجل توسيع جبهة هذا النضال ، يؤمنون بأن من واجبهم مواصلة تعميق صلاتهم مع الاحزاب غير الشيوعية ـ الديموقراطية الثورية والاشتراكية . وقد أكد المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى على أنه لا يمكن أن تكون هناك مسألة تقارب أيديولوجى بين الشيوعية العلمية واصلاحية الاشتراكية الديموقراطية، بين أن الاهتمام بأمن الشعوب ، والدافع لوقف سباق التسلح ،وردع الفاشية والعنصرية والاستعمار يمكن بل انها توحدنا بالفعل مع الاشتراكيين الديموقراطيين الذين يدركون مسئوليتهم حيال قضية السلام ، وينطبق ذلك بدرجة أكبر على العمال الاشتراكيين الديموقراطيين • وقد أكد المؤتمر الخاص بنزع السلاح الذى نظمته أخيرا الاممية الاشتراكية ، أن مثل هذا التعاون ممكن ومستحسن •

والعمل الجماهيرى من جانب الطبقة العاملة ، وجماهير الشعب الاخرى ، والجماهير العريضة هام للغاية فى النضال ضد قوى الحرب والعدوان • وبالتالى ، تقع على عاتق المنظمات النقابية ، ومنظمات النساء والشباب والطلبة الدولية ، دورا تنظيميا مسئولا بدرجة أكبر •

وفى أيامنا ، أصبح على دول عدم الانحياز ، التى تحتاج بشدة الى السلام لحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الملحة ، أن تلعب دورا خاصا فى تشكيل الجبهة العالمية للنضال ضد خطر الحرب • وتقع على عاتق حركة التضامن بين بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية مسئولية القيام بدور حيوى فى صد التدخل الوقح لحلف الاطلنطى فى شئون هذه القارات •

وأخيرا ، فان حركة السلام العالمية ، التى نمت خلال السـنوات الثلاثين الماضية الى قوة جبارة تعبىء وتقود للنضال من أجل نزع السلاح مئات الملايين من الرجال والنساء من المعتقدات السياسية والعقائد الدينية المختلفة ، عليها أن تلعب كذلك دورا معينا · ان ال ٧٠٠ مليون توقيع التى جمعها المناضلون من أجل السلام على نداء ستوكهولم الجديد من أجل نزع السلاح تقدم دليـلا بينا على امكانيات الحركة ونفوذها المتزايد باطراد .

لقد انقضت تلك الايام التى كان يمكن فيها للبرجوازية أن تسمح لنفسها بتجاهل هذه الحركة ، وبحظر نشاطها،وحرمان زعمائها من تصريحات الدخول والخروج · وعندما كانت الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة مجتمعة اتخذ مجلس السلام العالمى فى نيويورك اجراءاته الخاصة لمساندة نزع السلاح وقدم رئيسه روميش شاندرا رسميا الى كورت فالدهايم السكرتير العام للامم المتحدة مجلدا يحوى نتائج حملة جمع التوقيعات من أجل المطالبة بوضع حـد لسباق التسلح ·

وفى اطار منتدى قوى السلام ، تعاونت حركة السلام العالمية مع الاتجاهات الاخرى للرأى العام فى توسيع جبهة هذا النضـال الذى يتفق مع المصـالح الحيوية لكل البشرية ·

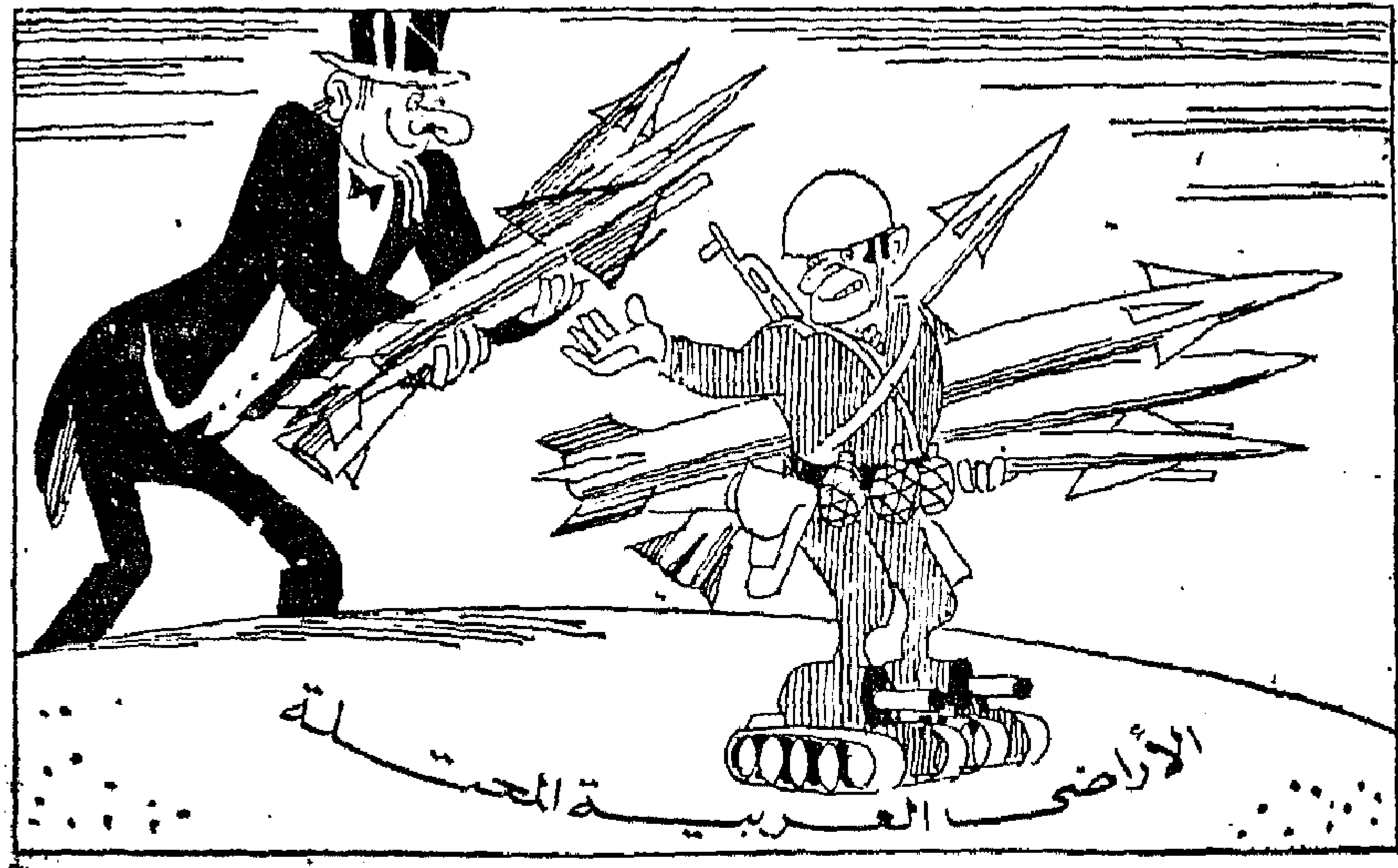
ان القوى التى تقف مدافعة عن قضية السلام هائلة حقا · واذا ما عملت بدأب وهدف واضح ، فليس هناك من شك أن تلك المحاولة الجديدة من جانب الامبرياليين لتصعيد الهجوم ستفشل كما فشلت كافة المخططات السابقة لدعاة الحرب ·

وبالتالى ، فان الوضع يتطلب بذل الجهود دون تأخير من أجل حشد وتوحيد كل الذين لهم مصلحة حيوية فى تعزيز الانفراج والسلام · وتبين التقـارير الواردة من جميع أنحاء العالم أن هذا الادراك ينتشر على نطاق أوسع بين أكثر الاقسام تباينا للرأى العام العالمى ·

والاحزاب الشيوعية والعمالية ، والقوى القائدة لنضال التحرر الوطنى ، والمنظمات الديموقراطية الدولية ، وحركة قوى السلام قد رفعت صوتها بدرجة أعلى تطالب بحزم بضرورة كبح الامبرياليين ، واحباط المخططات المشـئومة لحلف الاطلنطى التى تعرض قضية حماية السلام للخطر ·

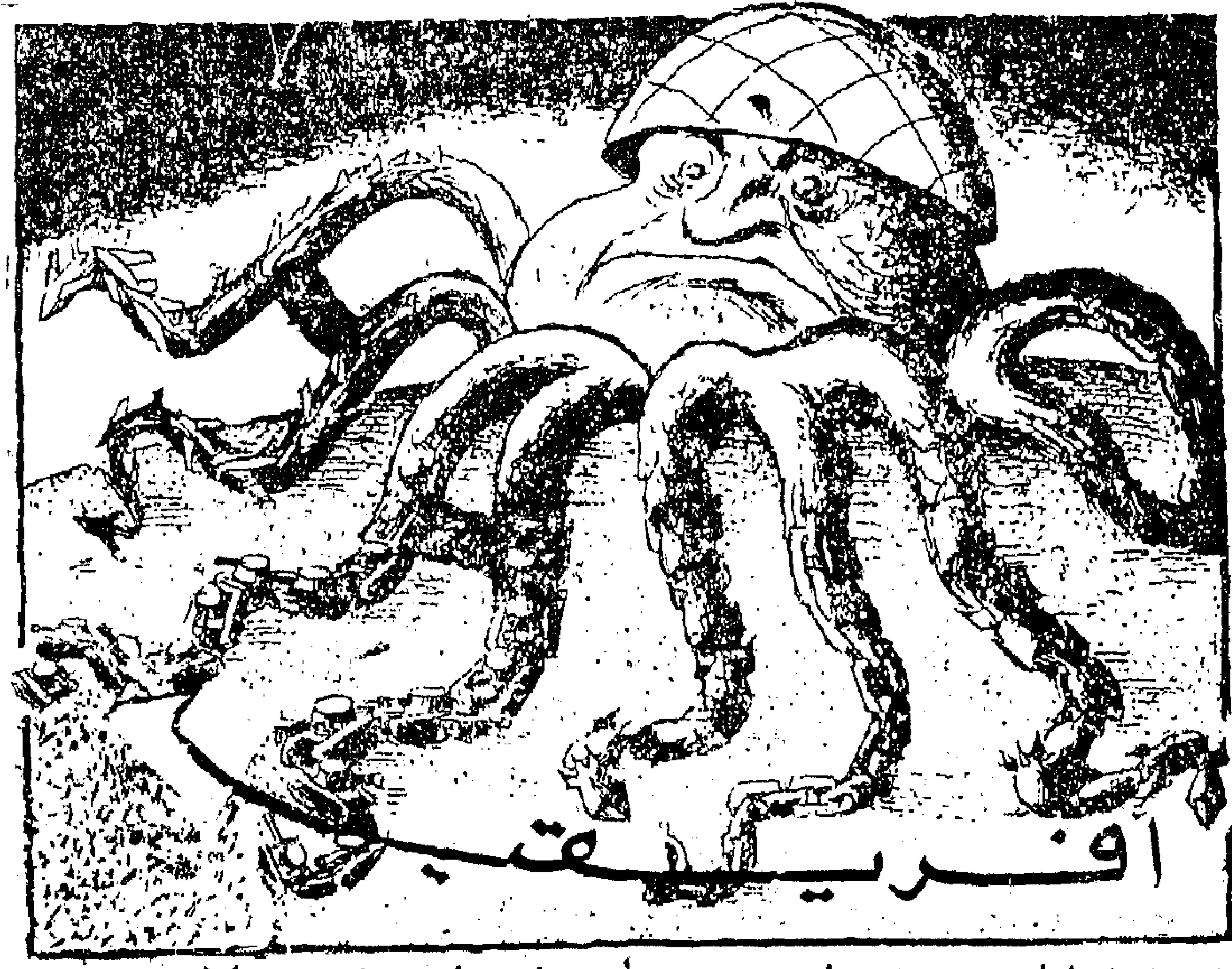
●

• كاريكاتير •



لن نوقف جهودنا لإنقاذ السلام في الشرق الأوسط

يو. شيربيانوف



مخططات حلف الأطلنطي لإنقاذ أفريقيا

أ. أبراموف

الاقتصاد الرأسمالى
المصاعب والعقبات

بقلم : يورى كابليتسكى
ونيقولاى سيرجيف

تعصف ظواهر الازمة العميقة بالعالم الرأسمالى منذ أربع سنوات متتالية ، ويبدو كثير منها وكأن لا نهاية له . لقد عجز جهاز رأسمالية الدولة الاحتكارية عن موازنة عملية اعادة الانتاج ، واعادة الصحة الى النشاط الاقتصادى بالرغم من كل مافعله ، بما فى ذلك محاولات البلدان الرأسمالية الكبرى لتنسيق عملها . ففى منتصف عام ١٩٧٦ أعلنت سبع بلدان غربية على رأسها الولايات المتحدة عزمها على تصحيح الوضع عن طريق سياسة انكماشية . لكن هذه البلدان وجدت أوراق اللعب تتحول ضدها : فقد نشط التضخم فى كل مكان ، وفى المقام الاول فى الولايات المتحدة ، فى حين هبط توسع الانتاج الصناعى هبوطا شديدا .

وسحب اجتماع قمة غربي عقد في لندن في مايو ١٩٧٧ الاولوية من الاجراءات المضادة للتضخم ، وقرر أن أول ماينبغي عمله هو أن تنشط البلدان ذات « الاقتصاد القوى » « الولايات المتحدة واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية » نموها الاقتصادى ، وبذا تساعد البلدان الاخرى على أن تخرج من الازمة ، ولكن سرعان ماجاءت الانباء بأن اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية عاجزتا عن تأمين معدلات النمو الاقتصادى التى قررها المؤتمر .

والازمة الاقتصادية الحالية أزمة خاصة ، فقد تفتحت أمام خلفية من التغيرات العميقة فى توازن القوى العالمى لصالح الاشتراكية ، وتفاقم حاد لعدم استقرار المجتمع الرأسمالى سياسيا واقتصاديا .

ومهد كل تطور الرأسمالية فيما بعد الحرب الطريق الى الازمة . اذ يبرز عدم التناسب والتناقضات التى تجمعت طويلا فى الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد الرأسمالى العالمى فى مجموعه . وبالطبع فقد نجمت الازمة الحالية عن فعل مجموعة من العوامل الدورية طويلة الاجل وتتزايد تعقيدا . وقد اكتسبت كثير منها الآن سمات جديدة نوعيا .

وتضرب الازمة بجذورها فى التمزق الذى لم يسبق له مثيل طيلة عقود لعمليات اعادة الانتاج ، وفى وقت أصبحت فيه الرأسمالية أقل قدرة على الاستخدام الكفء للانجازات العلمية والتكنيكية . وأعدت لها الى حد كبير عمليات مثل التضخم الذى كان « يتراكم » فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتفاقم المصاعب تفاقما غير عادى فى كل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالى العتيق غير المتكافىء . وينطبق هذا بالدرجة الاولى على نشوب التناقضات الحادة بين الدول النامية الفتية التى تسعى للافلات من قبضة الفقر ورأس المال الاحتكارى الغربى فى مجموعه .

ويلعب تصاعد نشاط الاحتكارات متعددة الجنسية فى البلدان الامبريالية ــ الذى يعكس مرحلة جديدة فى تركيز الانتاج ورأس المال ومركزهما فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، ومرحلة جديدة فى ازدياد حدة التناقض الرئيسى للامبريالية ــ يلعب هذا النشاط دورا خاصا فى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الحالية . فمع بداية العقد الحالى كانت الاحتكارات العالمية أو كما أصبحت تسمى الآن عن حق الاحتكارات متعددة الجنسية ، والتى لايزيد عددها على بضع مئات ، قد أخضعت لمصالحها الانسانية ما يقرب من ٤٠ ٪ من الانتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى ، ونحو ٦٠ ٪ من تجارته الخارجية . ان عمل شبكات انتاجها وتسويقها ــ الموجودة فى عشرات البلدان فى كل أنحاء الارض ، والتى يوجهها الاحتكار الام بدقة بما يتفق مع سياسته ، قد زاد من حدة كثير من تناقضات الاقتصاد الرأسمالى .

وكانت الروابط الداخلية فيما بين الفروع الاجنبية للشركات متعددة الجنسية هو المسار الذى امتدت الازمة خلاله بسرعة بالغة الى كل أنحاء العالم كى تكتسب عمقا لم يسبق له مثيل .

وتحاول الاحتكارات متعددة الجنسية ، وعلى رأسها الشركات الامريكية الكبرى ، وهى تتبع استراتيجية انتزاع فائض الارباح على نطاق العالم الرأسمالى بأسره تحميل البلدان التى تقع فيها فروعها جزءا يتزايد باستمرار من عبء الازمة ، وتنتهك صراحة سيادة الدول ، وتسيء الى مصالح الشعوب الوطنية ، وتشن فى الوقت ذاته حملة على مصالح الجماهير العاملة الحيوية فى عشرات من البلدان . ان مصالحها هى التى تعبر عنها بالدرجة الاولى سياسة الدوائر الحاكمة فى البلدان الغربية الكبرى التى تحاول باستماتة تجميع جهودها للخروج من الازمة ، وبعث الاقتصاد ، عن طريق تخفيض مستوى معيشة الجماهير العاملة ونشر البطالة من أجل فائض أرباحها .

ونود فيما يتعلق بمناقشة « قضايا السلم والاشتراكية » لمختلف جوانب أزمة الرأسمالية أن نتناول بعض سماتها التى تجلت بحدة خاصة ، وأظهرت تكافلا متزايدا . وتبين هذه السمات أن الاقتصاد الرأسمالى يقف على عتبة مزيد من المصاعب . ومن بين هذه السمات ، فى المقام الاول ، هبوط الانتاج وعدم استقراره اللذان لم يسبق لهما مثيل فى عمقهما وطول أمدهما ، وانخفاض مستوى الاستثمارات ، ونقص الاستخدام المزمن للطاقات الصناعية ، والطابع الجديد نوعيا للتضخم والبطالة ، واشتعال التناقضات الاقتصادية الخارجية .

● فشل جهود الانعاش :

وصلت الفجوة بين قمة الناتج الصناعى التى بلغتها غالبية البلدان الرأسمالية فى الربع الاخير من عام ١٩٧٣ ، وأدنى مستوياته فى منتصف عام ١٩٧٥ الى ١٣٪ فى الولايات المتحدة ، و ١٧٪ فى بريطانيا ، و ٢٢٪ فى جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا ، و ٢٥٪ فى اليابان ، و ٣٠٪ فى فرنسا ومنذ منتصف عام ١٩٧٥ بدأ هبوط الانتاج الصناعى يكبح فى بعض البلدان ، وبخاصة الولايات المتحدة واليابان ، ويخلى مكانه لعمليات انتعاش ومكن هذا الدعاة البرجوازية من أن تزعم أن أواخر عام ١٩٧٥ وبداية عام ١٩٧٦ شهدت « مخرجا ديناميكيا » من الازمة ، وأن الاقتصاد الرأسمالى قد بدأ « نهوضه » الآن .

غير أن الاتجاه الصاعد أخذ يبطيء فى منتصف عام ١٩٧٦ . ورغم أن الناتج الصناعى فى عام ١٩٧٦ كان يزيد بنسبة ٨٪ على أدنى مستويات

انتاج عام ١٩٧٥ فانه قد أصبح واضحا أن « الانتعاش » لم يحدث فى الواقع ، فقد استنفذ الاتجاه الصاعد قوته دون أن يصل بأغلب البلدان ، بما فيها اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا ، الى مستويات الذروة التى سبقت الازمة .

وعلى عكس نبؤات الاقتصاديين البرجوازيين لم تكن نتائج عام ١٩٧٧ بدورها نتائج مرضية : فلم يرتفع الانتاج الصناعى فى أوربا الغربية الا بنسبة ٢٪ ، وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية ــ ثالث دول العالم الرأسمالى الصناعية التى انتظر المتلهفون الغربيون أن تقوم بدور « القاطرة » وتجر بقية بلدان أوربا الغربية بعيدا عن الازمة ــ كان مستوى الناتج الصناعى فى الخريف أدنى بنسبة ١٠٪ عن مستوى ما قبل الازمة . أما بريطانيا ــ رابع بلد رأسمالى من حيث الطاقة الاقتصادية ــ فلم تحقق عمليا أى تقدم من مستوى عام ١٩٧٥ ، الذى كان أدنى عن مستوى ماقبل الازمة بنسبة ٨٪ . وفى خريف عام ١٩٧٧ كان الناتج الصناعى فى ايطاليا أدنى منه فى بداية العام بنسبة تزيد على ٦٪ وفى فرنسا بنسبة ٤٪ . وتشهد حالة صناعة المعادن الحديدية ، وهى صناعة رئيسية . بخطورة ظواهر الازمة التى استمرت فى عام ١٩٧٧ فى أوربا الغربية وتزايد عمقها . ففى نهاية ذلك العام هبطت نسبة استخدام طاقاتها الانتاجية الى ٥٠٪ . وتعانى صناعة بناء السفن وصناعة النسيج أزمة عميقة .

ويؤمن أغلب الاقتصاديين والمنظمات فى أوربا الغربية بأن الانتاج يشرف على انخفاض حاد . وثمة تنبؤات متزايدة عن أن « الركود الضئيل » فى بلدان أوربا الغربية فى العام الحالى يمكن أن يتطور الى تدهور اقتصادى عميق .

وفى عام ١٩٧٧ لم تصل اليابان ، حيث تطورت الاتجاهات الصاعدة فى الانتاج تطورا نشيطا الى حد ما خلال جزء من عام ١٩٧٦ ، الى ذروة ماقبل الازمة . ويتفق أغلب الاقتصاديين على أنها لن تعود قادرة على مواصلة دفع النشاط الاقتصادى عمليا عن طريق التوسع الاقتصادى الخارجى وحده ، ويوضح هذا ــ الى جانب التطورات الحديثة الفعلية ــ ان اليابان لا تكاد تبرر آمال واضعى الاستراتيجية الغربية فى أن يوفر تطورها « الديناميكى » دفعة للاقتصاد الرأسمالى العالمى تمكنه من تخطى هذا « السكون طويل الامد » .

وقد عجزت الولايات المتحدة بدورها فى العام الماضى عن الافلات من بطء نمو الانتاج الصناعى ، ورغم أنها فى وضع أفضل الى حد ما من بقية أنحاء العالم الرأسمالى وأساسا بفضل توسع الاحتكارات الامريكية العالمية فى الخارج . وقد وصفت لجنة الكونجرس الامريكى الاقتصادية

المشتركة حالة الاقتصاد الامريكي في النصف الاول من عام ١٩٧٧ كما يلي :
« ... بعد عامين من بدء الاقتصاد انتعاشة من كساد ١٩٧٤ - ١٩٧٥ مازالت نسبة البطالة تتأرجح عند ٨٪ ، ومازال التضخم يثير القلق ، وآفاق النمو في العام الحالي مخيبة للامال بعض الشيء » . وهـذا هو الوضع في أقوى البلدان الرأسمالية اقتصاديا ، والتي تزعم الدعاية البرجوازية أنها توضح للبلدان الغربية الاخرى الطريق لانعاش الاقتصاد ودفعه .

ويبين الدمار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن مصاعب الازمة العميقة مازالت قائمة في صناعة البلدان الرأسمالية . وهكذا ، ففي عام ١٩٧٧ أفلست ١٨٠٠٠ شركة في اليابان أي مايزيد على العام السابق بنحو ٢٠٪ ، وما يبلغ ضعف عددها في آخر سنوات ماقبل الازمة . وفي بلدان أوربا الغربية ارتفع عدد الشركات التي أفلست أو أوقفت عملها في عام ١٩٧٧ عنه في عام ١٩٧٦ بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ .

واستخدام طاقات الانتاج بأقل من قدرتها بصورة مستمرة هائلة أحد الاعراض المميزة لصناعة العالم الرأسمالي . فقد ظل أكثر من ٢٠٪ من الطاقات خاملا خلال أربع سنوات متتالية في كثير من البلدان الرأسمالية وهو رقم يزيد كثيرا عما كان عليه قبل الازمة .

ولم يكن في هذا مايثير دهشة الاقتصاديين الماركسيين والمحللين البرجوازيين الجادين . فقد تشابكت تناقضات الاقتصاد الرأسمالي بشدة في أنشوطة محكمة في الازمة الحالية في حين كانت اتجاهات الانتعاش تستند الى أساس ضعيف متمثل في نمو قصير الاجل من الطلب الاستهلاكي يرجع الى حد كبير الى تنفيذ الطلب المؤجل كما جرى تنفيذ الكثير منه على أساس التقسيط « ففي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ زاد دين التقسيط في الولايات

المتحدة بضعف سرعته في الماضي ، وكذلك على أساس التوسع الاقتصادي الخارجي لاكبر البلدان الغربية . وكان من العوامل في ذلك تتزايد مخزون الشركات من المواد الضرورية في توقع لا مبرر له لافق أكثر اشراقا .

وكان من الاسباب الهامة لعدم تحقق الانتعاش أن الاتجاهات الصاعدة في الانتاج لم يكن يرافقها مزيد من الاستثمار ، ونعتقد أن هذا يوحي بأن هذه الاتجاهات ليست دورية . وهكذا هبطت استثمارات الشركات الامريكية في صناعة الالات والمعدات والبناء الصناعي بنسبة ٤٪ في عام ١٩٧٤ وبنسبة ١٤٪ أخرى في عام ١٩٧٥ . وفي عام ١٩٧٦ كانت الاستثمارات في رأس المال الثابت أدنى بنسبة ١٨٪ عن مستوى ما قبل الازمة في اليابان ، وبنسبة ١٣٪ في الولايات المتحدة ، و ١٠٪ في جمهورية المانيا الاتحادية ، و ٨٪ في فرنسا ، و ٧٪ في بريطانيا .

وتبين الوقائع عدم سلامة « النظريات » التى وضعت أخيرا فى الغرب عن امكانية الخروج من الازمة ، وانعاش النشاط الاقتصادى دون تنشيط عامل رئيسى فى عملية اعادة الانتاج مثل توسيع مرافق الانتاج وتجديدها فقد أقنعت التجارب الاخيرة المريرة القادة البرجوازيين أنفسهم بالتخلى عنهما .

ويتجلى بقوة عجز الرأسمالية المتزايد عن استخدام الفرص التى يوفرها للبشرية التقدم العلمى والتكنيكى الحديث . ويقول الاقتصاديون البرجوازيون أنفسهم أن جانبا كبيرا من الالات والمعدات الخاصة فى بلدان أوربا الغربية عتيق ينبغى استبداله فى حين أن الاستثمار يبقى عند أدنى مستوى له فى ظل الازمة « هبط الاستثمار فى رأس المال الثابت فى عام ١٩٧٧ عن مستوى ماقبل الازمة بنسبة ١٥٪ فى اليابان ، و ٥٪ فى جمهورية ألمانيا الاتحادية وبنسبة ٤٪ فى الولايات المتحدة رغم بعض النمو »

● عبء التضخم المتزايد :

يوفر معدل نمو أسعار تجارة التجزئة والجملة والتجارة الخارجية ونطاقه ، والتغيرات فى مستوياتها فى منتصف السبعينات مايبرر القول بأن التقدم قد اكتسب طابعا جديدا نوعيا ، وأصبح يمارس تأثيرا قويا على الاقتصاد الرأسمالى بأسره مؤديا الى الركود . ولقد كانت التطورات فى السنوات القليلة الماضية فريدة بمعنى ما : فقد مضى الهبوط فى الانتاج جنبا الى جنب مع الارتفاع الجنونى فى الاسعار بدلا من انخفاضه .

ويعد الارتفاع المستمر غير المحكوم فى الاسعار خلال الازمة الجارية تعبيرا عن أوجه عدم التناسب والتناقضات الكثيرة فى الاقتصاد الرأسمالى ويزيد من حدة عمليات التضخم تزايد العجز فى ميزانيات الدول والتضخم المستمر فى الاعتمادات العسكرية الهائلة . ويؤدى اتساع نشاط الاحتكارات متعددة الجنسية الى أن يمتد التضخم الى الاقتصاد الرأسمالى بأسره ، والى شل الادوات « الوطنية » التقليدية لاحتوائه .

والتضخم المزمن سمة عضوية من سمات الرأسمالية ، لكن أسعار التجزئة والجملة لم تكن تزيد قبل الازمة الاخيرة ـ بأكثر من ثلاثة فى المائة واذا كان هذا ينجز فى مستوى معيشة الشعب فقد كان الخبراء الغربيون يعتقدون أنه أمر طبيعى وحين قفز التضخم فى السنوات التى سبقت الازمة مباشرة الى ما بين ٥٪ ، ٦٪ وبدأ يؤثر على مصالح رأس المال الاحتكارى نفسه اتخذت الاجراءات للعودة بالتضخم الى « الحدود المأمونة» لكن الازمة سخرت من كل هذه التوقعات . وفى عام ١٩٧٤ ارتفع مؤشر زيادة أسعار التجزئة والجملة العام « مايسمى عامل الانكماش فى اجمالى

الناتج الوطني » في البلدان الرأسمالية المتطورة بنسبة ٥ر١٢٪ ثم ارتفع بنسبة ١٠٪ أخرى في العام التالي . وفي عام ١٩٧٦ أبطأ معدل التضخم الانتاجي الى حد ما لكنه ظل أعلى من ٨٪ أي مايزيد على مستوى العقد السابق للازمة بنسبة تتراوح بين ١٠٠٪ و ١٥٠٪ وقد انخفض مستوى التضخم العام أساسا بفضل أسعار الجملة ، في حين ظلت أسعار الاستهلاك ترتفع بنفس سرعتها من قبل تقريبا . وفي أكتوبر ١٩٧٧ كان متوسط الاسعار في بلدان أوروبا الغربية أعلى بنسبة ١٠٫٥٪ عما كان عليه في العام السابق .

ورغم أن الكادحين ينجحون في تحقيق بعض الزيادات في أجورهم الرسمية خلال معارك طبقتين عنيفتين فان التضخم الراهن يفخر في مستوى معيشتهم الى مدى أكبر من ذي قبل . ووجدت السياسة الانكماشية القاسية التي بدأت الدوائر الغربية الحاكمة اتباعها في عام ١٩٧٦ تعبيرا أساسيا عنها في تجميد الاجور . وحتى في الولايات المتحدة ـ حيث كان نمو الاسعار التضخمي أدنى منه في أوروبا الغربية واليابان حتى وقت قريب ـ فقد انخفضت دخول الاسر الحقيقية في عام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ عما قبل الازمة حسب أقوال الصحف الامريكية . وفي السنوات الماضية ارتفعت أسعار التجزئة أكثر من ٥٠٪ وتكاليف بناء المساكن مايقرب من ٧٠٪ . وارتفعت نفقات التعليم في الكليات التي في متناول الناس أكثر من غيرها من ١٧٨٣ دولارا سنويا الى ٢٧٩٠ دولارا . وأصبحت ـ كما يعترف أغلب علماء الاجتماع الامريكيين ـ فوق متناول كثير من العائلات وتقول صحف بريطانيا وفرنسا أن برامج التقشف التي اتبعت هناك قد هبطت بأجور الكادحين الحقيقيين ومستوى معيشتهم .

وتقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مستوى التضخم في البلدان الغربية الصناعية قد ارتفع في النصف الاول من عام ١٩٧٧ الى ٥ر١١ مقابل ٨٪ في النصف الثاني من العام السابق . وبشكل عام فقد زادت أسعار التجزئة في مجرى الازمة الحالية « من يناير ١٩٧٤ حتى يناير ١٩٧٨ » نحو ٩٠٪ في ايطاليا وبريطانيا ، و ٥٥٪ في فرنسا واليابان .

لقد ارتفع التضخم الى مستوى جديد كليا ، ولابد له أن يستمر في تقويض مستوى معيشة الناس في العالم الرأسمالي الى حد أكبر من ذي قبل ، وزيادة الحالة الاقتصادية العامة سوءا ، وعرقلة عمليات اعادة الانتاج ، وزيادة عدم استقرار الاسواق الخارجية .

● تعميق التناقضات الاقتصادية الخارجية :

مهد تزايد حدة التناقضات والمصاعب في المجال الاقتصادي الخارجي للرأسمالية الى حد كبير للازمة الاقتصادية الراهنة . ويميل استمرار

التناقضات الحادة بين البلدان الرأسمالية الصناعية والبلدان النامية ، وعدم استقرار التجارة الخارجية والوضع النقدى فى كثير من البلدان ، وتزايد المنافسة بين الامبرياليين ، الى تعميق الازمة وتعقيدها ، كما أنها تمثل سماتها المميزة .

لقد أدت عمليات الازمة فى اقتصاد الرأسمالية المتطورة الى هبوط الطلب على المواد الاولية من البلدان النامية فى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وخفض الاسعار العالمية لكثير من المواد الاولية . وتقول انباء الصحف أن هبوط الطلب على ٢٠ من سلع المواد الاولية الرئيسية بسبب الازمة قد أضاع على الدول الغنية مابين ١٨ ، ٢٠ مليار دولار فى هذين العامين . وفى الوقت نفسه ارتفع تكاليف وارداتها من الغرب بنسبة ١٠٪ على الاقل ، كما زادت نفقات استيرادها نحو ٢٠ ــ ٢٢ مليار دولار .

وانتهى ماسمى بمؤتمر الشمال والجنوب الذى حضرته ثمانى بلدان رأسمالية صناعية من ناحية وتسعة عشر بلدا ناميا من الناحية الاخرى واستمر ١٨ شهرا ــ بالفشل الفعلى فى أواخر مايو ١٩٧٧ ، مما كشف عن مدى عمق التناقضات بين الدول الفتية التى تريد اعادة تركيب كل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة فى ظل الرأسمالية وسياسة الاستعمار الجديد التى تتبعها الدول الامبريالية .

وقد شددت البلدان الغربية الكبرى جهودها للخروج من الازمة عن طريق التوسع التجارى الخارجى ، ولكن لان الازمة قد أصابت عمليا كل مراكز الرأسمالية الرئيسية فى الوقت نفسه فقد زاد توسيع صادرات بعض البلدان من سوء ظروف بعضها الاخر . وفى عام ١٩٧٥ هبطت التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية بنسبة ٦٪ وفى العام التالى ارتفع حجم صادراتها « فى الاسعار الثابتة » بما يقرب من ١١٪ وكان هذا أحد العوامل قصيرة الاجل الكامنة خلف انتعاش الصورة الاقتصادية العامة لكنه أيضا سبب مزيدا من عدم التوازن فى الموازين التجارية وموازين المدفوعات فى البلدان الرأسمالية . وهكذا ازداد الميزان التجارى للولايات المتحدة حدة ، وعجزت رغم كل الجهود عن زيادة صادراتها الى المدى الذى حققه بعض منافساتها .

وفى تحد لما تحقق من تفاهم داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على عدم اللجوء الى أى قيود مباشرة أو غير مباشرة على التجارة فقد تضاعفت اتجاهات الحماية فى كل بلدان هذه المجموعة ، فى حين وصلت المنافسة بينها الى حدود الحرب التجارية . وتفاقمت بشدة التناقضات وبخاصة بين الاحتكارات اليابانية ورأس المال الكبير فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية . فطالبت الولايات المتحدة بلدان السوق الاوربية

المشتركة ـ وقد أفزعها غزو اليابان الواسع للاسواق الخارجية ـ بتخفيض « اختيارى » لكثير من صادراتها الرئيسية ، وهذا ماعارضته الدوائر الاحتكارية اليابانية بشدة . كما اشتدت الخلافات بين الولايات المتحدة وبلدان السوق المشتركة وكذلك بين بلدان السوق الاوربية المشتركة نفسها . وطالت المفاوضات متعددة الاطراف داخل اطار منظمة الاتفاقية العامة حول التعريفة والتجارة ـ وهى المفاوضات التى بدأت فى عام ١٩٧٣ ـ بسبب اشتعال التناقضات التجارية والسياسية من جديد ، ولم تؤد الى أية نتائج عملية . ونتيجة لذلك هبط نمو التجارة الخارجية الرأسمالية الى ما يتراوح بين ٤٪ و ٥٪ فى عام ١٩٧٧ .

ويمكن لتزايد التفاوت فى التطور فى التجارة الرأسمالية العالمية وازدياد حدة المنافسة بين الامبرياليات أن يهبطا كثيرا بالتجارة ويزيد النزعة الى الحماية الجمركية ، ويؤديا الى حروب تجارية جديدة بين المتنافسين الاساسيين حول الاسواق الخارجية ، وبذا يعقدان وضع الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية اضطرابا وعدم استقرار متزايدين فى المجال النقدى الرأسمالى ، ويجد هذا تعبيرا عنه على سبيل المثال فى هبوط سعر صرف عملات رأسمالية رئيسية مثل الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى والليرة الايطالية ، وازدياد حدة ذبذبات أسعار الصرف الاخرى ، مع مد جديد فى حركات مضاربة رأس المال « الاموال الساخنة » بين البلدان ، وبالدرجة الاولى عن طريق الشركات متعددة الجنسية ، وتعمق عدم التناسب فى موازين مدفوعات كثير من البلدان . وقد أجبرت بريطانيا وايطاليا على اللجوء الى القروض الدولية الكبيرة لتجنب المزيد من الاضطرابات النقدية ، واضطرت فرنسا الى الانسحاب للمرة الثانية من نظام « تعويم » أسعار عملات بلدان أوربا الغربية المشترك تجاه الدولار . وعلى العكس تعزز الى حد ما مركز المارك الالمانى والين اليابانى وتوضح نتائج السنوات القليلة الماضية تماما أن كل المحاولات الغربية لاقامة علاقات نقدية أكثر صحة ، وتطبيق نظام «تعويم» أسعار الصرف القائمة على حقوق السحب الخاصة والعملات الاخرى وليس على الذهب ، قد باءت بالفشل ، فهى لا تؤدى الى تثبيت الوضع وانما الى اثارة اضطرابات جديدة لانها تستهدف الى حد كبير مساعدة الدول الامبريالية الكبرى ـ وفى المقام الاول الولايات المتحدة ـ على المحافظة على مواقعها الممتازة فى هذا المجال من مجالات الاقتصاد الرأسمالى فى ظل الظروف الجديدة على حساب الشركاء الآخرين فى التجارة العالمية .

● ملايين من العاطلين :

في فترة ماقبل الازمة كان عدد العاطلين تماما في البلدان الرأسمالية الصناعية يبلغ مابين ٧ ، ٨ ملايين عاطل أى مابين ٢ر٥٪ و ٣٪ من قوة العمل . وقد زادت الازمة من البطالة . وتدل كثير من المؤشرات على أنها قد استقرت لفترة طويلة عند مستوى جديد أعلى : ١٤ — ١٥ مليون ١ر٥٪ — ٦٪ من الكادحين .

وكان ثمة افتراض بأن نقطة الذروة في البطالة خلال الازمة الحالية قد عبرت في اكتوبر ١٩٧٥ حين وصل عدد العاطلين المسجلين رسميا طبقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى ٢ر١٥ مليون عاطل ، وفي مايو ١٩٧٦ انخفضت البطالة الى ١٤ مليون عاطل ، ولكنها عادت عند نهاية العام الى أكثر من ١٥ مليون عاطل . وبعد اجتماع القمة في لندن أعلنت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ان النبؤة السابقة عن هبوط البطالة الى ١٣ مليونا في عام ١٩٧٧ كانت خاطئة ، وأنه ستكون هناك في الواقع زيادة كبيرة . وكانت هذه النبؤة صحيحة فمع نهاية العام الماضي تجاوز عدد العاطلين كليا في البلدان الصناعية الغربية ١٧ مليون عاطل أى مايزيد بنحو مليوني عاطل على نقطة الذروة في أكتوبر ١٩٧٥ . وفي الخريف الماضي ارتفع عدد العاطلين المسجلين رسميا في بلدان السوق الاوربية المشتركة وحدها الى أكثر من ستة ملايين . وفي العام الماضي زادت البطالة في اليابان بنسبة ٥٪ عما كانت عليه في العام الاسبق . وفي الولايات المتحدة ظل مستوى البطالة على ماهو عليه رغم بعض النمو في الانتاج أى نحو ٧٠٪ من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا . وتعترف رسالة الرئيس كارتر الى الكونجرس في بداية عام ١٩٧٨ بأن نحو ٣ ملايين أمريكى يعملون بعض الوقت ، في حين كف مليون عن تسجيل أنفسهم لانهم فقدوا أى أمل في العثور على عمل .

وللبطالة اليوم آثار اجتماعية على الكادحين أخطر من ذى قبل بما لا يقاس . فقد أصبحت بطالة طويلة الاجل ، وفقد كثيرون حقهم في الحصول على تأمينات البطالة وتشير المصادر الرسمية الى أنه من بين ٣ر٧ مليون عاطل تماما في الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٦ فقد ٣ر٢ مليونا « نحو ٣١٪ » حقهم في تأمينات البطالة ، وقد ارتفع هذا العدد في نهاية العام الى ٤ر٤ مليونا « ٥٥٪ من المجموع الكلى » .

وليس ثمة سبب يدعونا لان نتوقع هبوطا ملموسا فى عدد العاطلين خلال السنوات القليلة القادمة بل حتى تخفيف آثار البطالة الفادحة على الملايين من الرجال والنساء . ويقول الكونجرس الامريكى أن البطالة حتى عام ١٩٨٠ ستكون أكثر من ٥ ٪ من مجموع السكان القادرين على العمل . ومن المتوقع فى ذلك الحين أن يرتفع عدد العاطلين فى جمهورية ألمانيا الاتحادية من ١ر١ مليونا عام ١٩٧٧ الى مليونين . وتبدو الافاق فى كل البلدان الاوربية الغربية الاخرى بدورها غير مواتية الى أقصى حد .

وتقنعنا التطورات الحديثة بأن الدوائر الغربية الحاكمة قد تركز جهودها ــ لصالح فائض أرباح الاحتكارات ــ على اتباع سياسة تحرم ملايين وملايين جديدة من الرجال والنساء من حقهم الاول ، الحق فى العمل بدلا من مكافحة المرض الاجتماعى ــ مرض البطالة .

وقد ضاعف كادحو البلدان الرأسمالية بثبات فى الاونة الاخيرة نضالهم ضد سياسة رأس المال الكبير الاستغلالية المعادية للشعب . وزاد عدد العمال الصناعيين والمستخدمين الذين اشتركوا فى النضال الاضرابى زيادة شديدة فى منتصف السبعينات فقد ارتفع فى العام الماضى بشكل ملحوظ الى ٥٠ مليونا .

ان أمراض الاقتصاد الرأسمالى تبرز بوضوح متزايد مزايا أسلوب الانتاج الاشتراكى . ففى السنوات الاربع التى انقضت بين ١٩٧٤ ــ و١٩٧٧ ــ وفى حين لم يزد الانتاج الصناعى فى البلدان الرأسمالية المتطورة الا بنسبة ٦٪ ــ ارتفع الناتج الصناعى فى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى بنسبة ٣٣٪ . ويتقدم الاقتصاد الاشتراكى العالمى ــ الخالى من الازمات والكساد بخطا ثابتة من نقطة الى أخرى ، وهو يشق طريقه الى الامام فى المنافسة التاريخية بين النظامين الاجتماعيين .

●

الفيلم السياسى

بقلم : الكسندر كاراجانوف

اشتركت منذ بضع سنوات فى مناقشة مع بعض الزملاء الايطاليين حول الموضوعات الممكنة لاحدى الندوات الدورية بين السينمائيين السوفييت والايطاليين • وخلال المناقشة اشار المخرج السينمائى كارلو ليزانى الى ندوتنا فى عام ١٩٦٣ قائلا : « فى ذلك الوقت كنا نتقدم على أساس أن السياسة تشغل مكانا أكبر من اللازم فى الافلام السوفيتية • وها نحن أنفسنا الان ننتج أفلاما سياسية » • كان ليزانى يقول ذلك بطريقة اقرب الى السخرية والتأمل، وكأنه يشعر بالدهشة للتغيرات التى جرت ، ولسذاجة افكاره السابقة عن دور السياسة فى الفن • ولم يكن وحده فى ذلك ، فقد تناول كل المتحدثين تقريبا ظاهرة السينما السياسية بشكل أو آخر عند مناقشة موضوعات الندوة القادمة •

ففى أواخر الستينات وبداية السبعينات بدأ العالم السينمائى كله يتحدث عن الفيلم السياسى ، ولم يعد التعبير شائعا فحسب ، بل أصبح (الموضة) السائدة • وظل التعبير شائعا رغم تزايد اتجاه التشكيك فى صحته وسط الدوائر السينمائية • اذ يقول المتشككون أن تعبير « الفيلم السياسى » لا يمكن قبوله لان كل فيلم هو فيلم سياسى ، واذا نحـــن أبرزنا السينما السياسية كنوع خاص (مثل أفلام رعاة البقر والمغامرات أو الجريمة أو الافلام الموسيقية وما الى ذلك) فسيكون من المنطقى الاعتراف بوجود طراز آخر من السينما ـ الفيلم غير السياسى ، المنفصل عن الصراع الطبقى الفعلى •

ولابد لنا أن نعترف بقوة هذه الحجة • فالواقع بالطبـــع أن أى فيـــلم يسهم بطريقة ما فى الصراع الطبقى ، ويخدم أغراضا سياسية ، حتى أكثر الافلام بعدا عن السياسة • فحين تكون البرجوازية فى السلطة يحرف مثـل هذا الفيلم الجماهير عن القضــايا والتناقضـــات الاجتماعية ، ويضفى عـلى الحياة طابعا أسطوريا ، وينقل المشاهدين الى عالم من الاوهام ، وبذا يضعف سعيهم الى المعرفة والنضال • وبهذا المعنى فان مفهوم « الفيلم السياسى » لا يعمد للاختبار العلمى الدقيق ، ويستحق تماما أن يوصف بأنه من ثرثرة ولغو صانعى الافلام • لكن المرء حين يناقش صحة مفهوم ما وحدوده لا يستطيع أن يتجاهل وقائع الحياة التى أدت الى ذيوعه •

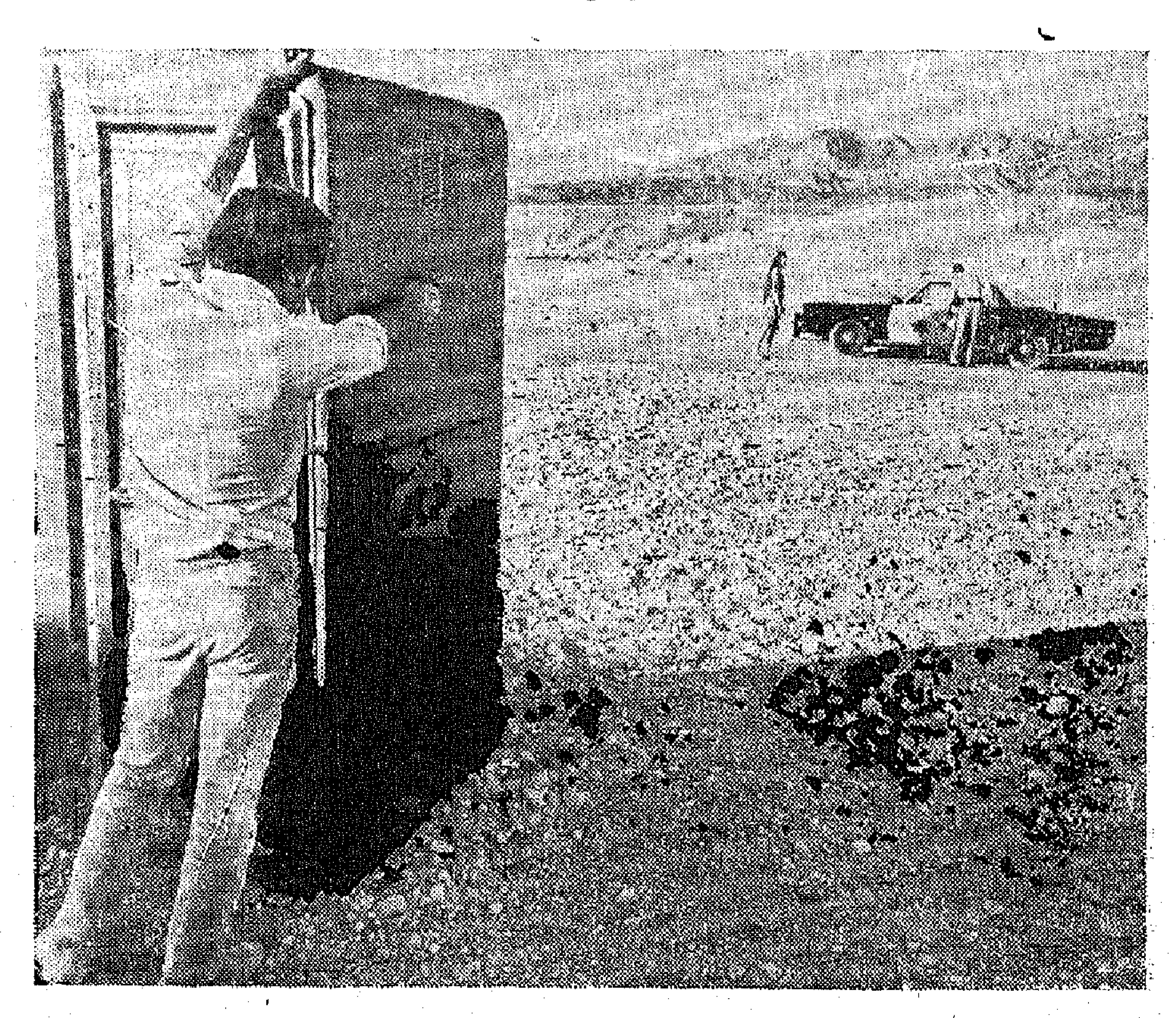
ونحن نعرف من تاريخ الشاشة أن كثيرا من الافـــلام التى أنتجتها هوليوود الامس وكثير من الاستوديوهات التى اتبعت نموذج هوليوود كانت مبنية على صيغة المثلث الخالد « رجل وامرأتان » أو « رجلان وامرأة » • فاذا تداخلت بعض القضايا السياسية أو الاجتماعية مع القصة فما كانت تعدو أن تكون خلفية تضفى لونا ما على الفعل • لكن المزيج مختلف فى الافلام التى نصفها الآن بأنها أفلام سياسية ، فما كان فى الخلفية قد برز الى المقـــدمة ، وأصبح هو المضمون الرئيسى لما يحدث على الشاشة ، وأصبحت السياســـة والمنازعات والعمليات السياسية تعتبر مادة درامية تشكل موضوع الفيـــلم ومع « تشغيل » هذه المادة يصبح الفيلم ملتزما بشكل حاسم بقضايا اليـــوم الملحة ••

فحياة ثورى اغتالته الرجعية (فيلم بو • ويدر بيرج « جوهيل » وفيلم جيوليانو مونتالدو « ساكو وفانزيتى ») وقصة اضراب (آدالين ـ ٣١ مـن اخراج ويدر بيرج أيضا) ، ونطور الوعى الطبقى لعـــامل (فيلم ايليوبترى «الطبقة العاملة تصعد الى السماء») والصدام بين القوى السياسية أثناء التحقيق فى جريمة ، (فيلما كوستا جافراس « زد » و « حالة حصـــار » وفيلمـــا فرانشيسكو روزى « قضية ماتى » و « جثث ناخرة » وفيلم ماركو بيلوكيو « ضع الوحش على الصفحة الاولى » وفيلم ايف بواريه « اغتيال » وفيلم داميانو داميانى « اعترافات مفتش البوليس للمدعى العام الجمهورى ») وتدابير مؤامرة رجعية وفضحها (فيلم جون فرانكنهايمر « سبعة أيام فى مايو » وفيلم ماريو مونيشيللى « نريد الكولونيلات ») ، وتحول مثقف برجوازى صغير رخو الى



● انى أتذكر : اخراج فيللينى ●

● ● ●



● نقطة زابريسكى : اخراج انتوينونى ●

قاتل فاشى (فيلم برناردو بروتولوتش « التوافق ») والاقدار المتغيرة للحرب التى يشنها العسكريون (« الحرب والناس » من اخراج سازويا ماموتو) — تلكم هى المواضيع والمنازعات التى تخلق عقدة الافلام السياسية المشهورة فى أواخر الستينات وبداية السبعينات • وبعض هذه الافلام يحتوى عـلى ذلك « المثلث » المعروف كذلك ، والخصومات العائلية ، والمنازعات القائمة عـــلى الخيانة والغيرة ،لكنها كلها أحداث تجرى فى الخلفية ، كعناصر ثانوية تربط البنية الموضوعية الجديدة بالنماذج التقليـــدية « المختبرة » التى اعتـــادها المشاهدون •

وقد اندفع الفيلم السياسى داخل الحياة السينمائية فى الوقت الذى بدأ فيه عمل المخرجين الذين كان النقاد يعتبرون أفلامهم قمة التعبير عن السينما المعاصرة فى الستينات (يقول مارسيل مارتان فى ١٩٦٢ « انطونيونى هو روح السينما المعاصرة ») يكشف عن امارات أزمة واضحة • فعلى مستوى فنى رفيع كانت أفلامهم تقوم ب « التشريح السيكولوجى للشعور بالعزلة ودراسة مظاهر الاغتراب وعجز الناس عن فهم بعضهم البعض ، وكان فى لغة صانعى الافلام من الرقة والاتقان ما يحاكى الادب فى قدرته على التغلغل داخل الشخصية والى عالم الافكار والعواطف البشرية • وكثيرا ما كانت الطبيعة والاصالة المدهشة التى تتحقق بذلك فى تصوير الحياة تبز الافلام الوثائقية • فقد كان المخرج — بفضل غنى رسائله التعبيرية — يتحرر من سيطرة خط القصةالجامد وغيره من مقدسات السينما السابقة • وكان يبدو أن فيض الحياة الفعلية قد وجد التعبير المعادل له • وتحققت نتائج شيقة للغاية فى تجارب « أفلام الفكر » ، وفى تجسيد الفكر على الشاشة (فيلم آلان رينيه « العام المـــاضى فى مارينباد » وفيـــلم فيللينى « ٥ر٨ ») •

غير انه أيا كان اقتراب هؤلاء الفنانين البارزين من تصوير تعقيـــدات الوجود البشرى الفعلية وأيا كانت رقتهم فى نقل الحالات الانفعالية ، فانالحقيقة المجسدة فى أفلامهم تظل جزئية غير كاملة ، فقد جسدت الدراما الانسانية عادة فى دراما الفردى البرجوازى ، فى هزائمه (التى اتخذت طابعا مطلقا) سواء فى الحب أو فى محاولات الوصول الى تفهم زملائـــه البشر له • ولم يصحب ازدياد المهارة فى صناعة الافلام انبعاث مسائل للطاقة الاجتماعية فى بحث ما لم يبحث من قبل ، وفى اكتشاف مالم يكتشف من قبل • ولم يكد يوجد انعكاس لعمليات الصراع الطبقى ، وانهيار النظام الاستعمارى ، ووقائع وظواهر معركة الافكار المعاصرة ، وحملة السلام الاشتراكية ، والعقبات التى تضعها القوى الرجعيـــة أمامها ، ولم تحلل النزاعات والصدامات البشرية فى اطار المواجهة الايديولوجية والاجتماعية التى يتسم بها عالم اليوم ، وظلت الاتجاهات الرئيسية للتطـــور الاجتماعى — بما فيها تأثير الاحزاب الشيوعية والعمالية المتزايد — « بعيدة عن الشاشة » •

واذ يحصر صانع الفيلم نفسه بهذا الشكل ، ويركز — فيلما بعد فيلم ، وعاما بعد عام على نفس معضلات الشعور بالعزلة والعجز عن الاتصال ، وعـــلى

ضمور المشاعر الاجتماعية والمشاعر بشكل عام ، فقد كان مقيضا للفن أن يصل الى نقطة لا توجد بعدها سوى الرتابة والتكرار ، والاحساس بالتوقف ومحاكاة الذات ٠

ولكن الفيلم السياسى وسع الكثير من دائرة مواضيع المخرج ٠ ووفر حافزا جديدا للبحث عن مزيد من البساطة فى معالجة العقد ، واثراء للغة السينمائية يتيح لها أن تربط الشاعرى بالوثائقي ، والقصيدة بالصحافة ٠ واذا كان المخرجون قد استمروا فى استخدام اكتشافات الفن السينمائى وتقاليده فى الستينات فقد عادوا حتى الى فترات أسبق ـ الواقعية الجديدة الايطالية فى الاربعينات والخمسينات ، وتجربة السينما السوفييتية فى العشرينات والثلاثينات ٠٠

وكان من الامور ذات الدلالة البالغة أن اندفاعة الفيلم السينمائى قد ارتبطت ـ سواء من حيث التعاقب الزمنى أو من زاوية السبب والنتيجة ـ بنهوض حركة الطبقة العاملة الجديد ، وتصاعد النضال ضد « الحرب القذرة » التى خاضتها الولايات المتحدة فى فيتنام ، وأحداث أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وبصورة مباشرة ونشيطة بشكل خاص بما يسمى بانفجار تمرد الشباب ، ونهوض النشاط السياسى بين الشبيبة فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ٠

ومن الجدير بالذكر انه لم يظهر التحول نحو السينما السياسية فى عمل المخرجين الذين مالوا عموما (ومن قبل) الى المواضيع الاجتماعية فحسب ، بل كان له تأثير محدد على المخرجين الذين كان اهتمامهم مركزا أساسا على قضايا الاغتراب والشعور بالعزلة ٠ ففى حين أن ميكيل أنجلو أنطونيونى لم يفعل فى « تكبير الصورة » أكثر من التجديد الجزئى لبنية موضوعه المألوفة (بادخال عناصر من القصة البوليسية على موضوع الافتقار الى الاتصال) فانه فى « نقطة زابريسكى » يوسع مجال ملاحظته ليشمل قضايا الشباب المتمرد فى الولايات المتحدة ، ويبدأ الحديث عن واقع المجتمع الاستهلاكى بحدة ومباشرة غير مألوفين ، ويجد بطل فيلمه « المهنة صحفى » فى محاولته الافلات من جدران وحدته الموحشة نفسه منغمسا فى عملية تزويد حركة أنصار أفريقية بالسلاح وقد أخرج آلان رينيه فيلمه « انتهت الحرب » عن شيوعى أسبانى يعمل سرا ، وفى فيلم « الملعونون » يفضح لوكينو فيسكونتى التدهور الاخلاقى لاولئك الذين أقاموا « النظام الجديد » الفاشى ٠ أما فريدريكو فيللينى الذى نجح فى أن يعود بعض المشاهدين على تعقيدات لغته وأسلوبه فقد أدهش الجميع بانتاج فيلم « انى أتذكر » غير العادى فى وضوحه وبساطته ، حيث يربط بين المشاهد الرقيقة للحياة فى مدينة صغيرة فى الثلاثينات والمشاهد الدعائية باللغة السخرية للاحتفال الذى يقام لزعيم فاشى يصل الى المدينة ٠

وكان رواد السينما السياسية هم مخرجوا اليسار الملتزمون اجتماعيا ٠ وجاءت أفلامهم السياسية استجابة لمطالب المشاهدين ومزاجهم الجديد ، كما كانوا فى الوقت نفسه « يعبرون عن أنفسهم » ـ عن الموقف مما يحدث فى عالم

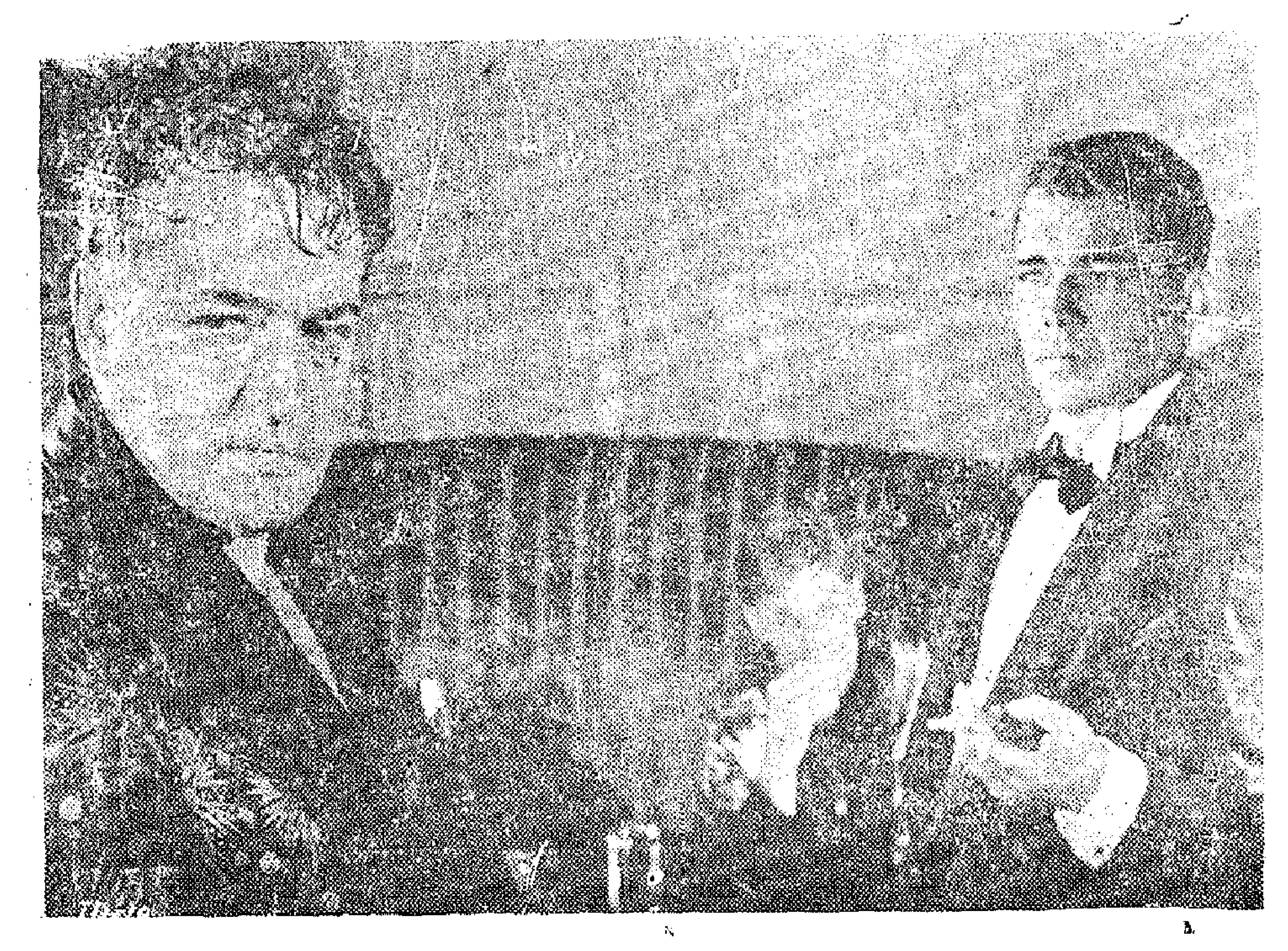
متغير ، وسخطهم على هجوم الرجعية الجديد ، ومعارضتهم لحـــكم الملكية الخاصة والنزعة الفردية ٠

ونحن نعرف من تاريخ السينما السياسية الوليدة غير الطويل أن عددا من الافلام ذات الاتجاه اليسارى (وينطبق هذا بشكل خاص على ايطاليا) قد تم اخراجها بمساندة مادية ومشـــاركة من منظمات الطبقة العاملة الحزبية والنقابية ٠

وأحيانا ما كانت تمولها تعاونيات نظمها المخرجون التقدميون ، وفـى بعض الاحيان كان المخرجون أنفسهم (بعد أن يكسبوا ما يكفى من الاموال من « الافلام التجارية ») هم الذين يقومون بالتمـــويل ٠ غير انه لابد أن يكون واضحا لكل امرىء أن السينما السياسية ما كان يمكن أن تحقق مثل هـــذا التقدم الواسع دون مشاركة رأس المال الذى تقدمه صناعة السينما ذاتها ٠

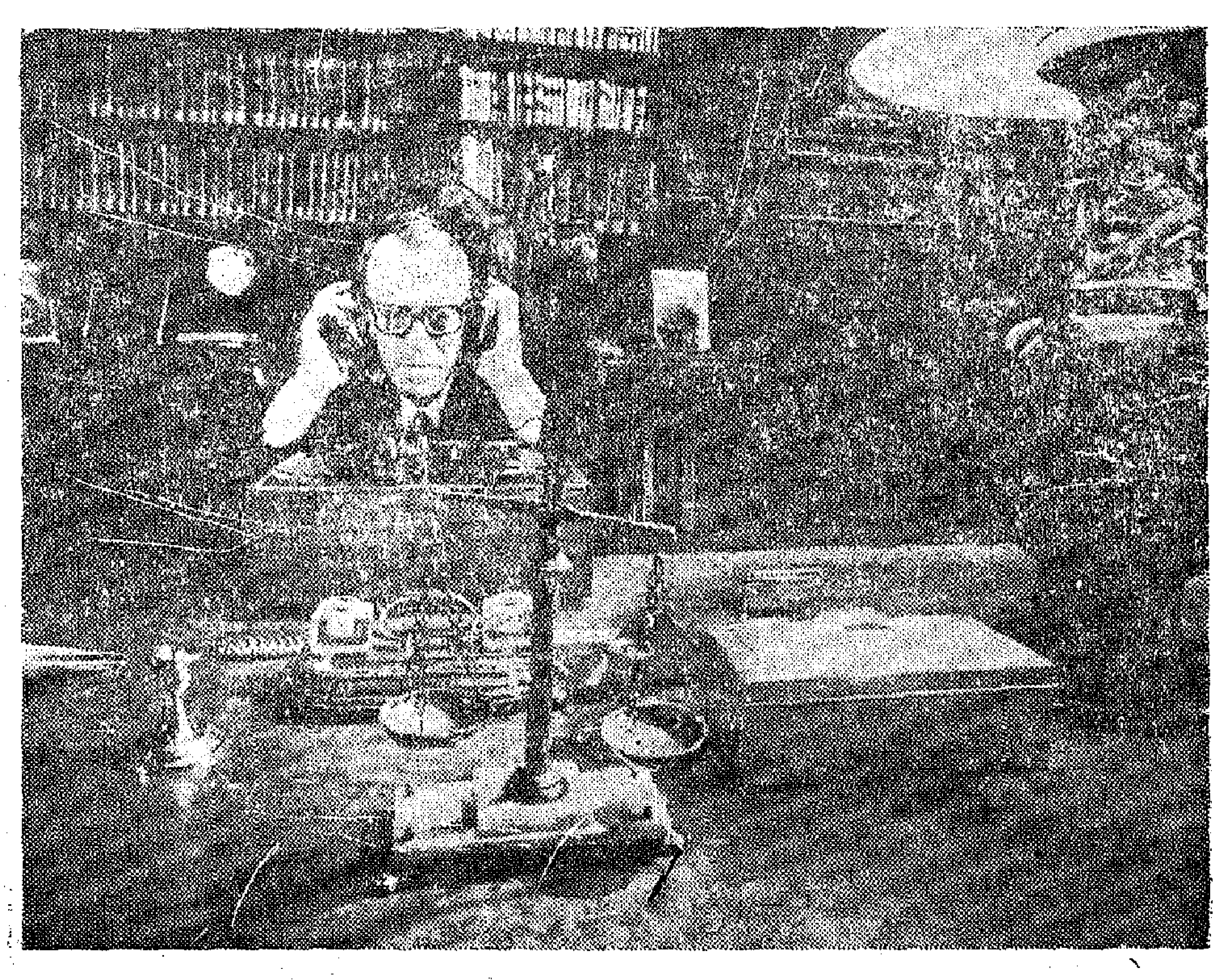
وهنا نواجه مفارقة من أبرز مفارقات الحياة الســـينمائية فى الاونة الاخيرة ٠ ففى كثير من الاحوال كان المنتجـــون ومالكو الاســـتوديوهات البرجوازيون الخالصون هم الذين حولوا الافـــلام السياسية ذات الاتجاه اليسارى ٠ وكان فى هذا عنصر من السخرية والوقاحة يمكن تلخيصه فى المبدأ القائل : كل شىء من أجل الربح أو النقود هى النقود ٠ وكان هنـاك عنصر (الموضة) الشائعة ، كما كان هناك عنصر الحسابات : فقد كان المنتجـــون يأملون بتقديم بعض التنازلات لاكثر كتاب السيناريو والمخـرجين اليساريين موهبة أن يكسبوا شباب المشاهدين بتأثيرهم الحاسم على شباك التذاكر من ناحية ، وأن يكيفوا بالتدريج الافـــلام السياسية التى اكتسبت الشـعبية الاستثنائية ومخرجيها مع متطلبات السوق ، ونماذج السينما الاستهلاكية ٠ وينبغى أن نعترف بأن هذه الحســـابات قد نجحت فى كثير من الحالات ٠ فسرعان ما بدأت الصناعة « تبيع » السينما السياسية وهى تستمر فى ذلك حتى يومنا هذا ٠ وأغرقت الشاشة بمزيج من الاباحيـــة والسياسية وعربدة القسوة والعنف وأفلام الرعب والكوارث وما الى ذلك ٠ وفى مثل هذه الافلام تسقط الافكار السياسية فى سياق يشوه معناها العميق ، ويميع النقد الاولى لعلاقات الملكية الخاصة بألوان التسلية ، وتخفف الســـخرية اللاذعة لتغدو فكاهة لا ضرر منها ، وتحول النزاعات الاجتماعية الى منازعات أخـــلاقية بين « الاخيار » و « الاشرار » بين « الفاضل » و « الشرير » ٠

ان تأثير المنتج على السينما السياسية ذات الاتجاه التقـــدمى تسهله الحقيقة الماثلة فى أن عددا كبيرا من الافلام يصنعها اناس لا يمتـــد وعيهم الاجتماعى وفكرهم السياسى الى أبعد من المعارضة الليبرالية لحكم رأس المال ٠ وقد جاءت فى تاريخ السينما السياسية لحظات توفرت فيها (كما حدث فى الولايات المتحدة مثلا فى ذروة النضال ضد حرب فيتنام) امكانات موضوعية للانتقال من النقد الليبرالى للمجتمع البرجوازى الى النقد الثورى ٠ غير أن هذه الفرص لم تنتهز ، لا لان صناعة السينما لم تساند ــ ولا كان من الممكن أن



● الملعونة : اخراج ڤيسكونتى ●

● ● ●



● جثث فاخرة : اخراج رورى ●

تساند ــ هذا الانتقال فحسب بل كذلك لان كثيرا من المخرجين الذين انتجو فى أيام الازدهار الاولى للسينما السياسية أفلاما تمتلىء بالنقد الاجتماعى لم يكونوا فى داخلهم مستعدين ايديولوجيا لمثل هذه الخطوة ٠

ان الشباك التى تنصبها سياسة المنتجين البرجوازيين وتكتيكاتهم وتعقيدات الانتقال من النقد الليبرالى للمجتمع الرأسمالى الى نقد أكثر ثباتا وعمقا ليست سوى جزء من العوائق أمام الفيلم السياسى ذى الاتجاه التقدمى لكن أعراض الازمة فى السينما السياسية ترجع كذلك الى نفوذ « أمراض الطفولة اليسارية » ٠

قال لينين فى مقاله « الخلافات داخل الحركة العمالية الاوربية » ان التحريفية (الانتهازية ، الاصلاحية) والفوضوية (النزعة النقابية الفوضوية والاشتراكية الفوضوية) يمكن أن تلاحظ بأشكال مختلفة وألوان مختلفة فى كل البلدان المتمدينة طيلة ما يزيد على نصف قرن من تاريخ الحركة العمالية الجماهيرية ٠ فان من أعمق أسباب الخلافات فى الحركة العمالية نمو هذه الحركة نفسه ٠ » فاذا لم يجر قياس هذه الحركة بمعيار مثل أعلى خيالى ما ، بل نظرنا اليها باعتبارها الحركة العملية للناس العاديين فسيتضح أن اجتذاب أعداد أكبر وأكبر من « المجندين » الجدد ، وجذب أقسام جديدة من الجماهير العاملة ، لابد أن تصحبه حتما تذبذبات فى مجال النظرية والتكتيكات وتكرار للاخطاء القديمة ، وعودة مؤقتة الى الافكار البائدة والاساليب العتيقة وما الى ذلك ٠ ويواصل لينين هذه الفكرة فيتحدث عن ظهور أنصار فى الحركة العمالية لا يستوعبون « الا جوانب معينة من الماركسية ، الا أجزاء معينة من النظرة الجديدة الى العالم ٠٠٠ » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٦ ، ص ٣٤٨)

لقد كتب هذا المقال الذى أوردت اقتباسا منه فى عام ١٩١٠ ، لكن ما يلفت الانظار اليه من تعقيدات فى نمو الحركة العمالية يميز فى نظرى يومنا هذا بالدرجة نفسها ، ولابد أن يكون لها تأثيرها على الفن الذى يعكس واقع حركة التحرر ونقد علاقاتها الملكية الخاصة ٠ ومن المفهوم تماما أن تتجلى هذه التعقيدات بصورة درامية على نحو خاص فى عمل السينمائيين الذين يتميزون بثورية برجوازية صغيرة « جزئية » لا تستند الى أساس متين من الفهم العلمى لعمليات التطور الاجتماعى والصراع الطبقى ٠

لقد كان فيلم كوستار ــ جافراس « زد » من طلائع اندفاعة السينما السياسية ، وقد استقبلته الدوائر الديموقراطية استقبالا طيبا وأثنت على معارضته لظاهرة بشعة فى الحياة السياسية المعاصرة مثل دكتاتورية « الكولونيلات السود » القمعية فى اليونان ٠ غير أن كوستار ــ جافراس أنتج ــ بعد عامين فقط من بدء عرض فيلم «زد» ــ فيلم « الاعتراف » الذى استغلته الرجعية كسلاح للدعاية المعادية للاشتراكية منذ اللحظة التى ظهر فيها على الشاشة ٠

أما تطور ماركو بيلوكيو فكان أكثر تعقيدا · فقد كان أول أفلامه الشهيرة « الايدى فى الجيوب » يعكس بوضوح أفكار التمرد الفوضوى المنكر لكل شيء وبعد فيلم « الصين عن قرب » (رغم تصويره الساخر الى حد ما «لليساريين») أعلن بيلوكيو انه يتعاطف مع المجموعات الماوية فى ايطاليا ، بل زعم أن «الثورة الثقافية» الصينية ينبغى أن تنقل الى الارض الايطالية — لا بشكل أوتوماتيكى بالطبع وانما مع قدر من التكيف مع الظروف الايطالية ·

وفى عام ١٩٦٨ انضم بيلوكيو الى « رابطة الشيوعيين الايطاليين » اليسارية المتطرفة · وبتعليمات من الرابطة وبارشادها أخرج فيلم « باولا » وفيلم « عاش مايو الاحمر » · وأثناء اخراج هذين الفيلمين زار هو والعاملون معه أفقر أحياء باولا ليحصل على نظرة أقرب وفهم أفضل لموضوعه — الكادحون وعكس الفيلم بعض الملاحظات التى جمعت هناك ، غير أن قادة المنظمة طلبوا حلا آخر مبرمجا للموضوع ، حلا لا يمكن لمبادئه العقائدية الجامدة أن تتمشى مع الدليل الواضح للممارسة وتحطم التفاهم بين مجموعة الفيلم والرابطة ، واستخلص المخرج من ذلك انه « لا مكان للسينما المناضلة فى ايطاليا » ·

ومرت بضع سنوات قبل أن يخرج بيلوكيو فيلمه الدرامى لاذع السخرية « ضع الوحش على الصفحة الاولى » حيث يعالج الموضوع السياسى بدون المشاعر المميزة للفن المنحط ، والحماس الجدالى الذى كان يتمتع به فى فترة تمرده الفوضوى وارتباطه بالماويين فيما بعد ، وربما يكون هذا تحولا جديدا فى التطور الايديولوجى لمخرج موهوب ·

وفى وقت من الاوقات كان جان لوك جودار من رواد « الموجة الجديدة » الفرنسية وقد فعل الكثير فى الواقع لتجديد نطاق مواضيع السينما الفرنسية والعالمية ولغتها وأسلوبها · وفى ذلك الوقت كانت أفلامه « على آخر نفس » و « عاشت حياتها » و « الجندى الصغير » محور الجدال فى عالم السينما · ولكن حتى فى ذلك الحين كان فى وسع المرء أن يرى أن « التحرر من الكبت » لدى جودار لم يكن يعكس تناقضات الحياة فحسب ، بل كذلك تناقضات الفنان نفسه الذى وان كان يرفض الرأسمالية الا انه لا يقبل الاشتراكية ·

ففى « الجندى الصغير » يضع جودار منظمة الجيش الفرنسى السرى ومنظمة الوطنيين الجزائريين على قدم المساواة فى الوحشية والقساوة — ان كلا الجانبين يستحقان « حرية البطل الشخصية » · وفى « الفافيل » الذى يصور كوكبا أرسيت فيه التكنوقراطية وقمعت كل المشاعر الانسانية كان المناضل من أجل البشرية هو ايفان جونسون مراسل « الفيجارو — برافدا » الذى وصل من الارض · وقد أوضح جودار فى كل من موضوعه واسلوبه نسبية المفهومات والمقولات والمبادىء · وكلما مضى الى أبعد كان يزداد وضوحا أن نسبيته انما هى ديالكتيكية زائفة معادية للواقع ، وقد ارتبط بتبلبل مواقعه الايديولوجية بتعمية خاصة فى الشكل ·

وشهد النصف الثانى من الستينات جودار يعيــــد النظر فى التراث الجمالى « للموجة الجديدة » • وهو اليوم يعلن عن معالجة مختلفة تماما للفن • ويقول انه حتى الآن كان المخرجون من أمثال برتولونتى وبازولينى وهو نفسه يجربون فحسب ، لكن هذا ليس كافيا • فلابد أن يخدم التجريب فى الفــن الصراع الطبقى • وانطلق جودار ليعود بالفن الحديث الى التجاوزات المتمردة لسينمائى بداية العشرينات الذين رفضوا ـ الى جانب أكاديمية المسرح القديم ومشاهد السينما البرجوازية المختلفة ـ كل التقاليد بل حتى الفن نفسه • ويستشهد جودار بالجدال الذى دار فى تلك الايام بين المخرجين السوفييتيين دزيجا فيرتوف وسيرجى ايزنشتاين فيمجد وضع فيرتوف للوثيقة السينمائية موضع المعارضة من الفيلم الفنى ، ويرد جودار أن ايزنشتاين قد استســلم للنزعة الفنية ، ويتهمه بالانتهازية والتخلى عن الثورية •

ويؤمن جودار اليوم بأن تمرده السابق كان فرديا ، ويقول انه يود أن ينضم الى « الحركات الاجتماعية العظمى » لكنه لا يستطيع أن يرى قوة ثورية يمكنه أن يرتبط بها •

لقد اتخذت تشويهات الفن الثورى تحت تأثير التشنجات اليســارية المتطرفة فى الفكر السينمائى كل الاشكال المتصــورة فى أعمال المخرجــين السينمائيين الذين أشرت اليهم ، ويزيد من خطورة هذه التشويهات انغماس بعض الفنانين ذوى التأثير الكبير جدا فيها ، بمن وراءهم من مخرجين شباب مخرجين أحيانا ما يتبعونهم دون تفكير •

ولم يبق الفكر السياسى حكرا على اليسار ، فقد جاء فى اثر اليساريين (بين أقواس وبدون أقواس) مخرجوا الاتجاه البرجــوازى الرجعى ، الذين يحاولون أن يقدموا اجاباتهم لقضايا اليوم المطروحة آخذين فى اعتبارهم الوضع الراهن ، وأمزجة الجيل الجديد ، واهتمام المشاهدين المتزايد بالسياسة •

وكانت النتيجة مفارقة أخرى من مفارقات الحياة السينمائية • فمــن ناحية يظل النقاد والصحفيون البرجوازيون ـ بمجرد القصور الذاتى عــلى ما يبدو ـ يدعون للفكرة القائلة بأن السياسة والفن الحقيقى لا يتفقان ، ومن ناحية أخرى تقدم البرجوازية خلف هذا الستار اللفظى دفعة لم يسبق لهـا مثيل للفن الذى يهتم مباشرة بقضايا السياسة وعملياتها • وكانت المحصلة النهائية لهذا كله انه لم يعد يوجد مجال سياسى أو جبهة للصراع الايديولوجى لم تنتج فيها صناعة السينما البرجوازية أفلاما تخدم بشكل مباشر مؤسسات الامبريالية السياسية والدعائية •

فعلى سبيل المثال ، « استجاب » المخرجون البرجــوازيون بطريقتهم الخاصة للذكرى المئوية لمولد لينين ، ولاهتمــام الجماهير العاملة والجيــل الجديد المتزايد بلينين وأعماله • وانتجت كيرستين ستينبيك ـ الدنمركية ـ فيلما مثقلا بالاكاذيب الخبيثة عن عبقرى ثورة اكتوبر (وصحيح أن هــذا

الخليط الذى صنع باسلوب الصحافة الصفراء لم يحقق أى نجاح بين الجماهير) لكن الاكثر جدية ـ وبالتالى أكثر خطورة • كان الفيلم الذى قدمه المخرج الامريكي فرانكلين شافنر « نيكولاسى والكسندرا » • ففى عرض تاريخ الثورات الروسية الثلاث (من خلال تاريخ حياة أسرة رومانوف) تتبع صانعو الفيلم خطوات التاريخ عن كثب ، وغالبية المشاهد والاحداث فى الفيلم صحيحة تماما من حيث المضمون والنغمة • الا انهم نثروا بين هذا كله مشاهد تصور لينين وتشوه صورة قائد الثورة ، وتفترى على الحزب البلشفى • وقد صيغ هـذا الفيلم بدهاء يصعب معه على المشاهد غير المطلع ـ بل يستحيل ـ أن يضع خطا فاصلا بين الحقيقة والزيف • ويزيد من البلبلة بين المشاهدين وانتشار الافكار الزائفة عن لينين والثورة أن شافنر قد أنتج قبل عامين أو ثلاثة من « نيكولاسى والكسندرا » فيلمه السياسى اللاذع « الرجل الافضل » الذى فضح فيه المؤامرات القذرة التى جرت وراء الستار فى واحد من الحزبين البرجوازيين الرئيسيين أثناء الحملة لاختيار المرشح لرئاسة الولايات المتحدة • لقد كانت سمعة شافنر كمخرج ليبرالى أو حتى يسارى وواحد من أنصار الواقعية الانتقادية ، هى التى زادت من جاذبية فيلم « نيكولاسى والكسندرو » وثقة المشاهدين فى صدقه •

ولا يصحب صناعة الافلام السياسية البرجوازية « بيع » السينما السياسية ذات الاتجاه اليسارى فحسب ، بل وخنقها المباشر ويتم هذا عن طريق المحاكم والرقابة السياسية ، وبدرجة أعمق عن طريق « الرقابة الاقتصادية » التى تغلق الباب أمام الافلام غير المرغوب فيها وتحول بينها وبين الوصول الى دور السينما والتليفزيون ، كما يستخدم النقاد لهذا الغرض ••

وفى عام ١٩٧٢ رأى مشاهدو ميونيخ العرض الاول لفيلم بيتر فليشمان « الكارثة » وموضوعه هو تمرد الشباب على الاخلاقيات البرجوازية وجو الحياة البرجوازية الخانق • ويصور الفيلم « آباء » المدينة التى يجرى فيها الحدث يهاجمون السياسة الشرقية لبراندت ويعدون حشـدا للعناصر الانتقامية من ألمان سيليزيا فى حين ينظم خصومهم مظاهرة مضادة • ولم يكن هذا الربط بين الاحتجاج الاخلاقى الذى أصبح الآن تقليديا فى « سينما الشباب الالمانية » والعمل السياسى مستساغا لدى النقاد الرجعيين • وفى ٢٤ مارس نشرت صحيفة « سوددوتش تسايتونج » مقالا بقلم ولفجانج ليمر ربما كان أكثر المقالات التى نشرت عن هذا الموضوع صراحة • ولا يخفى ليمر كراهيته للفيلم ومخرجه ويوضح صراحة أسباب نقده اللاذع : ان لفليشمان شعبيته فبفضل فيلمه « مشاهد صيد فى جنوب بافاريا » أصبح « اسمه مرادفا لسينما الشباب الالمانية تقريبا » ، ويظهر فى أفلامه اتجاه يسارى واضح ، وآخر أعماله « ملىء الى حد منفر بأعراض المرض الذى يصيب السينما السياسية حاليا » •

وعلينا كيما نقيس تطور السينما السياسية أن نضع فى ذهننا انها ـ رغم

نجاح وذيوع أفضل الافلام السياسية ـ لم تصبح بعد القوة السائدة على الشاشة في البلدان الرأسمالية • فما زال الوضع السائد في انتاج الافلام وتوزيعها للافلام التي تسمى في بلدان الغرب البرجوازية ب « الافلام التجارية » ، الافلام من النوع والاسلوب التقليديين • لكن كثيرا من هذه الافلام ـ ان لم يكن كلها ـ يعكس آخر اتجاهات الفكر السينمائي • فكثيرا ما يحاول صانعو الافلام التجارية أن يتكيفوا مع هذه الاتجاهات فيستخدموا مواضيع السينما السياسية وقضاياها ووسائلها •

ويجرى نوع من التداخل بين هذين الطرازين من السينما ، ويضاعف من هذه العملية أن كبار المخرجين ـ حرصا منهم على الوصول الى التفاهم مع جماهير المشاهدين ـ قد بدأوا يستخدمون بصورة أوسع تكتيك « الفيلم الاستهلاكى » في أعمال يمكن أن تدعى لنفسها أنها شيء أكثر من مجرد التسلية • وأحيانا تؤدى التداخلات من هذا النوع الى أفلام من طراز « هجين » تسخر من التفرقة المألوفة بين السينما « التجارية » و « الفنية » • وقد كان فيلم برناردو برتولوتشى « آخر تانجو في باريس » فيلما من هذا النوع • ففضح التدهور الاخلاقى للمجتمع البرجوازى من خلال تدهور فرد برجوازى يمضي يدا بيد مع تنازلات واضحة لتعطش السوق الى أفلام الاباحية • وثمة مثال آخر هو فيلم فرانسيس كوبولا « الاب الروحى » الذى هو مزيج من أفلام العصابات وأفلام النقد الاجتماعى •

وتبين الممارسة أنه بالرغم من تنوع الافلام التى تنشر أفكار البرجوازية الرجعية فان توجهها نحو جماهير المشاهدين والاشكال والاساليب السينمائية « المختبرة » ملحوظ بوضوح • واذا قلل سينمائيو البلدان الاشتراكية والسينمائيون التقدميون في البلدان النامية والرأسمالية من شأن هذه السمة فى عمل خصومهم الايديولوجيين فقد تخسر السينما التقدمية كثيرا من تأثيرها الاجتماعى وحيويتها •

ولا يعنى هذا أن على الفنانين الحقيقيين الذين يصنعون أفلاما سياسية ذات اتجاه يسارى أن يتبارزوا مع تجار الفن البرجوازيين في وضع « الاشراك » للمتفرجين • لكن هناك أيضا خطر المضى الى الطرف الآخر الذى تعبر عنه الصيغة القائلة : ان الاحتجاج على وحشية البوليس لا يمكن أن يجرى التعبير عنه بنفس الوسائل الفنية التى تستخدمها الافلام البرجوازية عن البوليس • وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية (بمعنى ما) يتحدث بعض صانعى الافلام التقدميين فى ضرورة التغيير الكلى ، واعادة النظر الشاملة فى الخبرة التى جمعتها السينما • وأحيانا ما تكتسب فكرة « ثورة فى اللغة السينمائية » فى

أعمالهم قيمة فى ذاتها ، وتنهال على النظارة الخدع المبالغ فيها والهيروغليفيات غير المفهومة والتعقيدات التى لا تدرك • وتقطع فى النتيجة العملية الطبيعية لتجدد الفن ذاتيا فى مجرى استيعابه للمضمون الجديد وتفقد السينما المناضلة صلتها الروحية والعاطفية بالجماهير الواسعة ، بالنظـــارة الذين توجه اليهم رسالتها السياسية •

وكثيرا ما يتردد فى دوائر صانعى الافلام فى الغرب الرأسمالى أن السينما العالمية تقف الآن عند مفترق طرق ، وأنها تعانى من توقف خطير طـويل فى تطورها • وهناك أساس فى الواقع لمثل هذه الافكار • فقد واجه فيلليني بعد انتصاره فى « انى أتذكر » هزيمة فى « كازانوفا » • وآخـــر أفلام أنجمـار برجمان ليست فى مستوى أفضل أعماله ، وفى فيلم « التواء ميسورى » حيث يمثل جاك نيكلسون ومارلون براندو أدوارا ضعيفة لا نكاد نتعرف على عمل آرثر بن المخرج الذى قدم لنا أفلاما مثل « بونى وكلايد » و « الرجل الكبير الصغير » • وقدم ستانلى كوبريك ، الذى اجتذبنا على الدوام تقريبا بحدة ادراكه الاجتماعى والفلسفى ،فيلما رشيقا للغاية لكنه بارد كالصخر وواضح الافتعال هو فيلم « بارى ليندون » البعيد تماما عن انفعالات العالم الحديث وتناقضاته فاذا أضفنا الى هذا فيلم جون شليزينجر « رجل الماراثون » وفيلم آلان رينيه « العناية الالهية » فسيكون علينا أن نستخلص أن كل كبار المخرجين فى العالم الرأسمالى الغربى تقريبا قد قدموا أفلاما جديدة ليست فى مستوى أفلامهم السابقة •

وأنا أقول « تقريبا » لان عددا من الاستثناءات يقفز فورا الى الذهن• فهناك فى المقام الاول ملحمة برناردو برتولوتش « القرن العشرين » ، وهناك فيلـم سيدنى لوميت « الشبكة » ذى الدلالة الاجتماعية العميقة • ويقدم فيلم مارتن ريت « الواجهة » عرضا نفسيا دقيقا أصيلا لرجال « القائمة الســوداء » فى هوليود • وفى فيلم خوان بارديم « عطلة نهاية الاسبوع » تتداخل الكوميديا الحية تداخلا رقيقا مع قصة جدية عن تطور الوعى الاجتمـــاعى لواحـــد من العمال •

ويشير ظهور مثل هذه الافلام الى أنه بالرغم من كل المصاعب والعقبات فى طريق السينما السياسية فان النسيان لم يطو خبرتها وتقاليدها • انهاتنتمى الى السينما العالمية،وقد أصبحت عنصرا لا غنى عنه فى كل العملية السينمائية ولا شك فى أن السينما ستواصل التطور فى الطريق الذى رسمته أفضـــل الافلام السياسية •

ولا تخص قضايا السينما السياسية العالم السينمائى البرجوازى وحده ،

فمن المعترف به عموما أن من مصادر الفيلم السياسى الرئيسية الاعمال الاولى لسيرجى ايزنشتاين وفسيفولود بودوفكين ودزيجا فيرتون والكسندر دوفجينكة كما أسهمت الافلام السوفييتية فى العقود التالية مثل « شاباييف » و « ثلاثية مكسيم » و « نحن من كرونشتادت « نائب البلطيق » و «لينين فى اكتوبر » و « مواطن عظيم » بالكثير في تطور السينما ، واتقانها للمواضيع الاجتماعية والسياسية ٠

وفى الوقت نفسه فان السينما السياسية بالنسبة لصناعة السينما السوفييتية وفى البلدان الاشتراكية الاخرى هى أكثر من أفلام تكرس لتاريخ الثورة ، أو تصف أحداث حركة الجماهير العاملة التحررية وعملياتها ٠ فالفيلم السياسى هو فى المقام الاول فيلم عن الصراع الطبقى ٠ ومنذ أمد طويل أصبحت المنافسة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بين الاشتراكية والرأسمالية جبهة رئيسية من جبهات الصراع الطبقى فى العالم الحديث ٠ وعلينا أن نأخذ هذا فى اعتبارنا ونحن ندرس حدود الفيلم السياسى المعاصر ٠

والمخرجون السوفييت وغيرهم من المخرجين الاشتراكيين عندما يحللون قضاياهم الوطنية ــ الاجتماعية والجمالية ــ لا يوسعون « خريطة مواضيع » السينما العالمية فحسب ، بل يسهمون كذلك بقدر كبير فى الفن السينمائى ٠ وسيتطلب تحليل هذا الاسهام مقالا خاصا ٠ غير أنى أود وأنا اختتم هذه الاخطار عنظاهرة الفيلم السياسى فىالعالم الرأسمالى أن أؤكد أن هذهالظاهرة لا يمكن أن تدرس دون أن يؤخذ فى الاعتبار الخبرة التى اكتسبها المخرجون الاشتراكيون ٠

ونحن فى الوقت الذى نتحدث فيه عن الدلالة العالمية لهذه الخبرة لا نغمض أعيننا عن نواقصنا ، ولا نستطيع أن نقلل من الحاح قضايانا التى لم تحل ٠ ورغم هذا فقد قدمت السينما الاشتراكية اسهاما لا نزاع فيه فى الجهد الابداعى للسينما العالمية ، ولابد من استخدام هذا الاسهام فى التبادل الثقافى العالمى بصورة واسعة ٠

ويساعد الانفراج الحالى فى توسيع العلاقات الدولية بين صانعى الافلام وتعميقها ــ عن طريق المهرجانات السينمائية والانتاج المشترك وتبادل الافلام والمناقشات الخلاقة ٠ والمهمة الآن هى أن نحقق استخداما أكمل وأكثر فعالية للفرص الجديدة لتعزيز القوى التقدمية فى السينما العالمية فى نضالها من أجل الانسان والتقدم الاجتماعى ٠

●

● مؤتمر نظري ●

الاقتصاد و السياسة

والتحول الثوري للمجتمع

تعرض بيرجي بافلوفيتش رئيس قسم فى معهد حركة الطبقة العاملة فى المدرسة العليا للعلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد لمسألة رئيسية من مسائل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فى الثورة وهى طابع نظام الحكم السياسى القادر على اجراء التحولات الثورية فى القاعدة الاقتصادية الاجتماعية وتحقيق مصالح الطبقة العاملة وكل الجماهير العاملة فى هذا المجال الاساسى ، وكذلك مضمون الديمقراطية السياسية وأشكالها فى مختلف مراحل الثورة .

قال بافلوفيتش أن التطورات الاقتصادية فى بولندا وأساليب حزب العمال البولندى الموحد فى تناولها تتفق مع القواعد الاساسية التى اكتشفت من قبل ، الا أنه كانت هناك سمات خاصة هامة فى الفترة الاولى من التحولات الثورية .

فخلال الاصلاحات الاولى (قبل عام ١٩٤٨) أكد حزبنا ـ الذى لعب على الدوام الدور القيادى فى اجراء التحولات الاقتصادية ـ أن تأميم الصناعة والاصلاح الزارعى ، الخ .. انما تجرى لصالح الشعب بأسره وصالح الدولة . وطبق حزب العمال البولندى الموحد مختلف أشكال الديموقراطية الاشتراكية بوصفها الاسلوب الرئيسى لتحقيق مشاركة شعبية أوسع وأنشط فى تطوير البلاد .

---

(١) انظر القسم الاول ـ دراسات اشتراكية ـ يونيو ١٩٧٨

وكان من أهم هذه الاشكال فى الحياة الاقتصـادية التنفيذ المثابر لفكرة الديموقراطية فى القاعدة ، فى علاقات الانتاج • غير أنه وجدت فى الفترة الاولى لبناء أسس الاشتراكية نظرية أحادية الجانب لمسألة الملكية ، مع التأكيد بالدرجة الاولى على الجانب القانوني الشكلي • وفى الخمسينات كان كثير من العلماء يرون أن نمو قطاع الدولة والقطاع التعاونى فى الاقتصاد الوطنى مؤشر يدل على مدى التحولات الاجتماعية • وفيما بعد قال هـ • سلابيك فى كتابه « مراحل تطور الثورة البولندية وطبيعتها » أن فكرتهم الاساسية يمكن التعبير عنهـا بعبارات أبسط كما يلى : يعادل مدى الاشـتراكية مدى ملكية الدولة والملكية التعاونية •

وفى النصف الثانى من الخمسينات بدأت ملكية الدولة تعتبر بالفعل وحدة من المقولات القانونية والاقتصادية والاجتماعية • وأخذ الموقف من أشكال الملكية يتحدد ـ بصورة متزايدة ـ بعوامل ترتبط ببلوغ أهداف الاشتراكية الاساسية ـ وجوهرها هو تحقيق أقصى اشـباع لاحتياجات المجتمع ، وتنظيم العلاقات الاجتماعية وفق متطلبات العدالة الاجتماعية • وأدت مثل هذه المعالجة الى تعميق عمليات اضفاء طابع اجتماعى على الانتاج ، وبلوغ أشكال متطورة من الديموقراطية الاشتراكية وادارة العمال الذاتية فى المؤسسات التى تملكها الدولة ، وتوفير جو يشعر العمال فيه باحساس متزايد بالمسئولية عن شئون مؤسسـاتهم وبلادهم •

وانعكست التغيرات فى القاعدة الاقتصـادية ـ الاجتماعية فى الديمقراطية الاشتراكية ـ البنية الفوقية السياسية المقابلة • ويوفر نظام بولندا السياسى لكل الجماهير العاملة ، للمجتمع وللفرد ، الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية الكاملة ، والضمان الحقيقى لممارسة هذه الحقوق • وهو مع مراعاة المبادىء العامة بالنسبة لكل بلدان الاشـتراكية يأخذ التقاليد البولندية فى اعتباره • ونحن نجد هذا فى وجود اتحادات سياسية أخرى الى جانب حزب العمال البولندى الموحد ، وفى استخدام البرلمان ، والتعاون الواسع بين كل القوى الاجتمـاعية • ويتيح النظام المجال لاختلاف الآراء القائم فعلا وتنوع المبادرات ، لكنه يتسم بأنه يستهدف الوحدة على الدوام ، وهو فى هذا يختلف اختلافا جذريا عن نموذج « التعدد السياسى » بما يحوى من تنافس بين المجموعات التى تمثل الطبقات والاتجاهات الاجتماعية المختلفة • وقد أكد نشاط حزب العمال البولندى الموحد كل التأكيد الدورالقيادى لحزب الطبقة العاملةالذى تعتبره الماركسية اللينينية شرطا لانتصار الثورة وبناء الاشتراكية •

وقال داميان بريتيل ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الاسبانى أن الخط الاستراتيجى للحزب الشيوعى الاسبانى ـ الطريق الديمقـراطى الى الاشتراكية الذى نلخصه فى بلادنا فى مصطلح « الشيوعية الاوروبية » ـ هو انعكاس للواقع الاسبانى ، يؤكد ـ من ناحيـة ـ أن الديمقراطية والاشتراكية لاينفصلان ، ومن ناحية أخرى أن للسياسة الاولوية على الاقتصاد لان السياسة تعبير مركز عن الاقتصاد •

لقد وضع الحزب الشيوعي الاسباني سياسته ويطورها بصورة مستقلة تماما معلنا وحدة الحركة الشيوعية بكل تنوعها ، وفاضحا أية محاولة للاتهام أو الادانة أو الحرمان ٠

ولقد قوضت سياسة الحزب الشيوعي والنضال الجماهيري ديكتاتورية فرانكو ٠ وفشلت محاولات دعمها عن طريق الاتجاه الوسطي المزعوم لحكومة ارياس ـ فراغا فشلا ذريعا ، ولم يكن أمام حكومة سواريز الاولى من خيار الا أن تعلن العفو ، ويمنح الحزب الشيوعي الاسباني الصفة القانونية ، وتوافق على الانتخابات ٠ وأوضحت النتائج أن الشعب يريد التغيرات والديمقراطية فقد أعطى الاحزاب اليسارية أغلبية في البرلمان ٠

وأوضح هذا بما لايدع مجالا للانكار أن خط الحزب الشيوعي السياسي ، خط القضاء على الديكتاتورية الفاشية باتباع طريق ديمقراطي جديد لم يستكشف ولم تطأه قدم من قبل ، كان خطا صحيحا سليما علميا ٠

وكانت تركة البلاد عن الماضي أزمة اقتصادية حادة ٠ وحاولت حكومة الحزب الواحد وهو اتحاد الوسط الديمقراطي معالجة القضايا الناجمة عن ذلك بتقييد الجماهير العاملة بميثاق اجتماعي قاس ، وتقييد الشعب كله بخطة لاشاعة الاستقرار بالدرجة نفسها من القسوة ٠ لكن الازمة في أسبانيا أزمة عامة ، ومن ثم فانها لاتؤثر على الاقتصاد وحده بل على السياسة كذلك ٠ وهذا يبرز حقيقة لا جدال فيها هي أن الازمة السياسية هي كذلك أزمة قدرة الحكومة على ادارة الشئون العامة ٠

وفي ظل هذا الوضع الحرج وضح للحزب الشيوعي أن من الضروري تشكيل حكومة ائتلاف وطني ديمقراطي تستند الى أغلبية وطنية وبرلمانية ، وتتمتع بالمكانة والهيبة اللازمتين لمواصلة الاجراءات الاقتصادية والسياسية التي تحتاجها البلاد ٠ وفيما بعد انعكست هذه الاجراءات في ميثاق مونكلوا الذي لم يكن سوى تجسيد لسياسة المصالحة الوطنية ، وتأكيد فعلي للميثاق الدستوري ـ الذي دافعنا عنه طيلة الحملة الانتخابية ـ وانما بمشاركة الحكومة وحتى حزب التحالف الشعبي ٠ ورغم أن هذا الحزب لم يوقع القسم السياسي من ميثاق مونكلوا فقد قبل اجراءاته الاقتصادية ٠

ويعني تنفيذ ميثاق مونكلوا كسب الجماهير العاملة لقطاع سياسي مماثل في حياة البلاد العامة ، وكذلك اتخاذ عدة خطوات اقتصادية ـ اجتماعية ضد المصالح الاكثر رجعية للاوليجاركية المالية ٠ وتؤكد كل هذه الحقائق امكانية التحول الديمقراطي للدولة ، رغم المصاعب التي تواجهها في الانتقال من ديكتاتورية فاشية الى ديمقراطية ٠

وتجري عملية كسب القوميات والمناطق لحقها في الحكم الذاتي بسرعة ، مما

يوفر الظروف للوصول الى لا مركزية جهاز الدولة ، وبذا يزيد الجهاز قربا من الشعب ، ويصبح أكثر ديمقراطية ويتيح للديمقراطية النيابية الامكانية لاكتساب أبعاد جديدة ويجعل الديمقراطية المباشرة أكثر فعالية ٠

ويولى طريقنا الديمقراطى دلالة كبيرة للبرلمان ، وأجهزة الحكم الذاتى والحكم المحلى ، والديمقراطية فى المؤسسات ، والمشاركة والرقابة الديمقراطيتين فى المناطق الريفية وعلى كل المستويات ٠ ويؤكد طريقنا الاهمية الحاسمة للنضال الجماهيرى الذى يتسم بالمسئولية فى مجتمع منقسم الى طبقات ٠ ومازال حل التناقضات القائم بين الديكتاتورية والديمقراطية الهدف الرئيسى للصراع الطبقى حتى فى يومنا هذا ٠

ومكنتنا السرعة التى تطورت بها الاحداث ، وبخاصة بعد توقيع ميثاق مونكلوا ـ من وضع مشروع دستور نعتقد أنه يتفق ـ بشكل عام ـ مع متطلبات اقامة مؤسسات ديمقراطية فى مجتمعنا ٠ ويتيح لنا هذا فرصا جديدة كما يلعب جهاز الدولة دورا يختلف عن الدور الذى يسنده اليه رأس المال ، وهو بالتحديد اجراء تحولات للسير ببلادنا الى الديمقراطية السياسية والاجتماعية التى تمثل عتبة الاشتراكية فى ظل الحرية والديمقراطية ٠

ودور الحزب الشيوعى الاسبانى فى تحقيق هذا كله معروف جيدا ـ فسياسة بلادنا بكاملها تدور حول سياسة حزبنا ٠ ولا تقتصر قوته الحقيقية على امكانات نوابه العشرين ، بل هى أكبر من ذلك كثيرا ، وهى تقاس بالدرجة الاولى بقدرات الحزب السياسية ، وتأثير خطه التكتيكى والاستراتيجى الذى يسمى فى بلادنا « الشيوعية الاوروبية » ٠

وفى الختام أود أن أوضح أنه كما أن كل ماحدث قبل ١٥ يونية قد أكد صحة سياستنا فان كل الاحداث التالية قد أقنعتنا بذلك مرة أخرى ٠

وقال الويزبيسدورف ، عضـــو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحـزب الشيوعى فى لوكسمبورج أن العلاقة الديالكتيكية بين القاعدة والبنية الفوقية تختلف فى كل مرحلة من مراحل الصراع الطبقى ، وأنها تتطلب على الدوام دراسة نظرية وقرارات عملية تنسجم معها ٠

وأضاف بيسدورف أنه أيا كان أسلوب الانتاج فان القوى المنتجة هى العنصر الذى يكفل تتابع تطور المجتمع ، ويحدد تقدمه من المرحلة الادنى الى المرحلة الاعلى ٠ غير أن علاقات الانتاج عنصرا آخر من عناصر أسلوب الانتاج يعبر عن الانقطاعات فى التطور التاريخى ٠ وترتبط البنية الفوقية ارتباطا مباشرا بها ٠

واكثر الانتقالات أهمية فى المجتمع ـ كما فى الطبيعة ـ هى الانقطاعات والوثبات لانها تولد خصائص وصفات نوعيه جديدة ٠

وعصرنا هو بالتحديد عصر يجرى فيه مثل هذا الانتقال ، ومن هنا فلابد أن ندرس ميكانيزمه دراسة مستمرة ، ويزيد من أهمية ذلك أن الادراك غير الكافى لخصائص العصر ـ وعلى سبيل المثال التشبيه المباشر بنهج الثورات البرجوازية ـ يمكن أن يؤدى الى استخلاصات خاطئة بشأن الثورة البروليتارية ٠

فمن المسلم به عموما أنه بعد الثورة البرجوازية الفرنسية كان الانتقال الى الرأسمالية فى البلدان الاخرى عملية سلمية ٠ فمرحلة بعد مرحلة كسبت البرجوازية مواقع مختلفة فى الدول الاقطاعية فى حين ظلت مواقع أخرى فى أيدى الاقطاعيين ٠ وتشكلت الدولة البرجوازية بالتدريج ، ومرت بكثير من المراحل الوسيطة ٠ فهل من الصحيح اذا أن نستخلص ان مثل مراحل انتقال هذه ممكنة فى الثورة الاشتراكية ، حيث تستطيع الطبقة العاملة استنادا الى أغلبية الناخبين أن تدخل بالتدريج الى الدولة البرجوازية ؟ وبعبارة أخرى هل من الممكن لها أن تستولى على الميكانيزم الايديولوجى وتعيد تركيب جهاز الدولة البرجوازية مع المحافظة على الديمقراطية والشرعية البراجوازيتين ، ودون اللجوء الى ديكتاتورية البروليتاريا ؟

نعتقد أنه لايمكن الاجابة على هذا السؤال اجابة صحيحة الا اذا أخذنا فى الاعتبار فارقين رئيسيين بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية ٠

الاولى أن بدايات اسلوب الانتاج الرأسمالى قد تطورت فى المجتمع الاقطاعى ٠ فالقاعدة الاقتصادية التى تحتاجها البنية الفوقية البرجوازيه قد تشكلت فى أعماق النظام القديم ٠ وأضعف نمو الانتاج السلعى الرأسمالى الاقتصاد الطبيعى الاقطاعى وبنيته الفوقية ، وتركها مفتوحة أمام البرجوازية ٠ وبدأ مالكو وسائل الانتاج الجدد ـ الرأسماليون ـ يتغلغلون فى الدولة الاقطاعية ، فى حين كان أفراد الارستقراطية الاقطاعية يديرون الاقتصاد فى أغلب الاحوال ٠

وثانيا ، أن الطبقة العاملة ـ حافرة قبر البرجوازية ـ كانت تنمو فى موازاة نمو الانتاج الرأسمالى ٠ وكان هذا قوى دافعة هامة فى سعى البرجوازية الى سلطة الدولة ، تجبرها على الدوام على التهادن مع نظام الحكم الاقطاعى خوفا من الطبقة العاملة ٠

ولا يكاد يكون من الضرورى أن نثبت أنه لا العامل الاول ولا الثانى يوجد فى الثورة البروليتارية ٠ فتشكل أسلوب الانتاج الاشتراكى ـ الذى يمهد له اضفاء طابع اجتماعى على الاقتصاد ـ ليس ممكنا الا بعد أن تصل الطبقة العاملة

وحلفائها الى السلطة وهذا هو السبب فى أن الثورة السياسية ليست نهاية الثورة الاجتماعية ذات المضمون الاشتراكي وانما هى بدايتها • ففى الثورة الاشتراكية تتشكل القاعدة والبنية الفوقية فى ارتباط وثيق •

ان الاستيلاء على جهاز الدولة البرجوازية ، ثم تحطيمه خطوة حاسمة تحدد كل شيء آخر • فما هى الطرق المؤدية الى ذلك ؟ اذا أخذنا في الاعتبار دور الدولة البرجوازية ووظيفتها ـ وبخاصة في مرحلة احتكارية الدولة ـ فان من الواضح ان هذه القلعة لا يمكن الاستيلاء عليها الا بعد أن تضعف وتهتز حتى يصبح من الممكن اجتياحها • صحيح ان ماركس وانجلز قد تحدثا عن امكانية الانتقال السلمي بالوسائل القانونية • لكن هذا لايزيد عن أن يكون امكانية نعتقد أن من الخطأ أن نضفي عليها طابعا مطلقا ، أو أن نضعها موضع معارضة من أشكال الصراع الاخرى ، أشكال الديمقراطية السياسية التى تمكن الطبقة العاملة من ممارسة اراداتها ـ التحويل الجذرى للقاعدة لصالح الجماهير العاملة •

ان من المعترف به عموما أن دور الدولة الاقتصادى يزيد كثيرا مع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية • وحول ذلك يثور هذا السؤال : كيف تستطيع الطبقة العاملة ومنظماتها التأثير على عمل مؤسسات الدولة بحيث تستجيب لمصالح الطبقة العاملة الى أقصى حد ممكن ؟ تناول هذه المسألة أوليس ليبانين ممثل الحزب الشيوعى الفنلندى فى المجلة •

ان مشاركة الشيوعيين فى حكومة برجوازية من أكثر القضايا تعقيدا منزاوية النظرية والممارسة • والشيوعيون الفنلنديون مجمعون من حيث المبدأ على أن عليهم ـ حين يشاركون فى الحكومة ـ أن يؤثروا على نشاط الدولة لصالح الجماهير العاملة غير أن الآراء تختلف حول الشروط الحقيقية لمشاركة الشيوعيين فى الحكومة •

ونعتقد أن المسألة الرئيسية هى أى نوع من الحكومة هى ، وماهى أهدافنا من الاشتراك فى الحكومة ، وماهى ظروف تحقيق هذه الاهداف •

ففى مايو ١٩٧٧ حين لاحت الفرصة قررت الحكومة الشعبية الديمقراطية ـ والحزب الشيوعى قوة رئيسية فيها ـ أن تشترك فى الحكومة ثانية (١) على

---

(١) فى فترة مابعد الحرب اشترك الشيوعيون فى الحكومة فى فترات ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨ و ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ و ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

الاسس التالية : ان أساس الحكومة السياسى كان هو بالتحديد الاساس الوارد في مشروع برنامج تعاون الديمقراطية الذى أقره مؤتمر حزبنا الوطنى السابع عشر • وتضم الحكومة ــ فيما عدانا ــ الحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الوسط أى الحزبين اللذين اقترضا التعاون معهما طيلة فترة مابعد الحرب ، كما تمثل الحكومة كذلك حزب الشعب الليبرالى وضرب الشعب السويدى (١) • وبعبارة أخرى ، تمثل الحكومة دائرة واسعة من القوى السياسية التى نعتقد اننا نستطيع التعاون معها • والاشتراك فى الحكومة يساعد على الجهود المشتركة لهذه الاحزاب فى البرلمان وفى مجال البلديات •

ــ وان البديل الوحيد الممكن كان حكومة أكثر يمينية يمكن أن تضم حزب الائتلاف الوطنى الذى يعبر تعبيرا مباشرا عن مصـــالح رأس المال الـكبير • ويستبعد تكوين الحكومة الحالى أية قوى تقف الى يمين الوسط البرجوازى •

ــ لو اننا بقينا فى المعارضـــة وكان الاشتراكيون الديمقراطيون فى الحكم لساءت العلاقات بين الحزبين كثيرا ، وضعف العمل المشـــترك بين العمال فى المؤسسات والنقابات ــ وهذا أمر لدينا خبرة كافية به • وكان يمكن لحزبنا أن يجد نفسه معزولا بعض الشىء • ويمكن أن يقال الشىء نفسه عن علاقاتنا بحزب الوسط •

ــ ومن الناحية الدستورية يعد البرلمان الهيئة التشريعية العليا • أما فى الممارسة فان الحكومة هى التى تضع مشروعات القوانين وتقدمها الى البرلمان وتنفذ قراراته • وعادة تقر المشروعات المقدمة من الحكومة فى شكلها الاصلى • ومن هنا فان الاشتراك فى الحكومة يتيح فرصا اضافية كبيرة للتأثير على قرارات البرلمان •

ــ حتى الآن استطعنا أن نؤثر فى سياسة بلادنا الخارجية ــ أولا عن طريق تعاوننا مع حزب الوسط وفى النهاية مع الاشتراكيين الديموقراطيين كذلك • ويمكننا أن نستنتج ، لذلك ، أنه من خلال مواصلة التعاون مع هذه الاحزاب سنكون قادرين بالمثل على ضمان تغييرات فى السياسة الداخلية وفى الاقتصاد • وسيكون ذلك أكثر صعوبة من تغيير الســـياسة الخارجية لان التغييرات فى السياسة الداخلية تتضمن تغييرات فى العلاقات الاقتصادية الحالية • وهذا شىء ، قد لايكون حزب الوسط ، مثلا ، مستعدا له بعد •

ــ ان المشاركة فى الحكومة لاتتضـــمن موقفا غير انتقادى من قراراتها ومن أحزاب الحكومة الاخرى • وعلى العكس من ذلك ، فالشـــيوعيون يتخذون على الدوام موقفا انتقاديا من أى عمل تقوم به الحكومة يعتقدون أنه خاطىء • وفى

---

(١) فى مارس الماضى انسحب الحزب من الحكومة ــ المحرر •

داخل الحكومة يمكن للحزب أن يستفيد بصورة أفضل من وسائل الاعلام الجماهيرية لتوصيل أفكاره وآرائه الى الشعب ٠

ان المشاركة في الحكومة لها مشاكلها ومسئولياتها وحتى مخاطرها ٠ وأحد هذه الاخطار هو أن تصبح فى نظر الشعب مماثلا للاحزاب الاخرى ، عندما يكف الشعب عن تمييز الشيوعيين عن الاحزاب الاخرى ٠ وفى كلمات أخرى تبدو وكأننا نذوب فى المجتمع الرأسمالى ٠ وهذا سيجعل رأس المال الكبير فى غاية السعادة ٠

ان قدرتنا على تحقيق نتائج ايجابية هى قضية أخرى ٠ انها قضية معقدة نتيجة لازمة البلاد الاقتصادية العميقة ٠

ومع ذلك فاننا نؤمن بشكل راسخ انه من الممكن ايجاد حلول صائبة عندما تحدد كل هذه المشاكل والاخطار وتواجه بصراحة ٠ فنحن الشيوعيون نشترك فى الحكومة كيما نعمل ونناضل لكيلا نتطابق مع الاحزاب الاخرى أو نذوب فيها ٠

وتحدث فلاديمير فينوجرادوف مدير معهد الاعلام العلمي للعلوم الاجتماعية التابع لاكاديمية العلوم السوفييتية عن الخبرة السوفييتية فى الرقابة العمالية التى لعبت دورا هاما فى تطور الثورة وتوطيد مكاسب ثورة أكتوبر ٠

وقال فينوجرادوف ان شعار لينين المدعوم بالحجج عن الرقابة العمالية على الانتاج كاجراء ديمقراطي للانتقال الى الاشتراكية هو مثال لتطوير الماركسية الخلاق ٠ يقول لينين فى « مهام البروليتاريا فى الثورة الحالية » : **ليست مهمتنا العاجلة** هى « تطبيق » الاشتراكية وانما أن نضع الانتاج الاجتماعى وتوزيع المنتجات على الفور تحت **رقابة** سوفييتات مندوبى العمال (المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٢٤ ص ٢٤) ٠

وكان تأميم الارض ودمج كل البنوك فى بنك وطنى واحد وفرض رقابة السوفييتات عليه والرقابة على مكاتب التأمين والاحتكارات الرأسمالية من أكثر الخطوات العملية الحاحا وأولوية فى الطريق الذى رسمه هذا البرنامج الى الاشتراكية ٠

ولم يبنى لينين تقديره للخطوات الملموسة نحو الاشتراكية على نضجها الاقتصادى وقابليتها للتطبيق من الناحية التكنيكية فى المرحلة المعينة فحسب ، بل كذلك على ما اذا كانت هذه الاجراءات والخطوات ستحظى أو لاتحظى بتأييد أغلبية الجماهير العاملة ، وقدرة هذه الاغلبية على فهمها ٠

وفى مايو ويونيو ١٩١٧ أصبحت الحركة من أجل الرقابة العمالية على الانتاج

حركة جماهيرية منظمة نامية . وأخذ شعار الرقابة العمالية يكسب المزيد من المؤيدين ، وبدأت الجماهير العاملة يرون بوضوح متزايد أن الحكومة البرجوازية المؤقتـــة عاجزة عن وقف الانهيار الاقتصـــادى ، وأنها لاتريد كبح المخربين والرأسماليين أو اجراء أية تحولات اقتصادية لصالح الجماهير العاملة .

وكانت الرقابة العمالية أحد اجراءات الانتقال الى الاشتراكية الهادفة الى تطوير الثورة البرجوازية الديمقراطية سلميا الى ثورة اشتراكية . ولكن فترة تطور الثورة السلمي انتهت فى يوليو ١٩١٧ . وطرح الحزب مهمة الاعداد لانتفاضة مسلحة . وفى تلك الفترة تغير أيضا مضمون شعار الرقابة العمالية . ففى ذروة الثورة المضادة بدأ العمال فى الورش والمصانع ـ وهم يواصلون جهودهم لتنفيذ هذا الشعار ـ يربطونه بصـــورة متزايدة بنقل السلطة السياسية الى الجماهير العاملة .

وكان من السمات الاخرى للنضال من أجل الرقابة العمالية فى هذه المرحلة مطالبة الجماهير العاملة المتزايد بتطبيق مثل هذه الرقابة لا على مســـتوى المؤسسات المفردة فحسب ، بل على نطاق البــلاد بأسرها . وكان هــذا تناولا جديدا ، يشهد بنمو البروليتاريا السياسى .

وساعدت قرارات مؤتمر الحزب السادس على توسيع تدخل العمال فى شئون الانتاج فى المؤسسات وتعميقه . وخلال بضعة أشهر كانت الثورة قد زودت العمال بخبرة فى النضال السياسى والاقتصادى وكان من الممكن أن يستغرق كسبها سنوات طويلة فىظروف أخرى . لقد كان عليهم أنيفهموا تعقيدات عملية الانتاج . وعلم هــؤلاء العمال الكثير ، ومنحهم الثقـــة فى قوتهم وقدراتهم التنظيمية .

وهكذا فمع نمو الثورة البرجوازية الديمقراطية فى روسيا الى ثورة اشتراكية كانت الرقابة العمالية على الانتاج والتوزيع شكلا جديدا فعالا لصراعالبروليتاريا الطبقى من أجل احتياجاتها ومطالبها اليومية وأهدافها النهائية على السواء .

أما الطريقة التى انتقلت بها وسائل الانتاج الى أيدى الجماهير العاملة فتلك مسألة هامة اخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة الاولى .

لقد اعتبر آباء الشيوعية العلمية تحويل وسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية قانونا للثورة الاشتراكية ، وآمنوا بأن أشكال هذا التحويل وطرقه ستتوقف على الظروف التاريخية الملموسة . وتبين الوقائع ان السوفييتات ـ فى الظروف المعينة ـ لم تسمح فقط بالتعويض بل دفعت بالفعل تعويضات للملاك السابقين لوسائل الانتاج . فينص مرسوم أصدره مجلس مفوضى الشعب فى ١٨ أبريل ١٩١٨ على أن من حق مالكى الاسهم وغيرها من الاوراق المالية التى ســـجلت

تسجيلا صحيحا«أن يحصلوا على مقابل لها اذاأممت المؤسسة بالمقداروالشروط الواردة فى قانون التأميم » ٠

وقال لينين فى صيف عام ١٩١٧ فاضحا افتراءات البرجوازية التى كانت تزعم أن الاشتراكيين يعتزمون مصادرة ملكية « مئات الملايين » من الناس ، أى صغار الفلاحين ومتوسطيهم ، أن مايدور فى ذهن الاشتراكيين فى الواقع هو ملكية كبار ملاك الاراضى والرأسماليين ، كما أنه يكفى لسحق مقاومةالرأسماليين مصادرة ملكية عدة مئات أو على الاكثر ألفا أو ألفين من الميلونيرات ـ عمالقة البنوك والعمالقة التجاريين والصناعيين (أنظر **المؤلفات الكاملة** ـ المجلد ٢٤ ـ ص ٤٤٠) ٠

ونعتقد أن ماقلناه مثل طيب على الموازنة السلمية التى أقامها الحزب البلشفى بين أساليب الصراع السياسية والاقتصادية ، مثل طيب على مساعدة الجماهير على أن تفهم بالتدريج المهام الثورية التى تواجهها ٠

وقال أوريل نيجوتشويو الاستاذ فى جامعة كلوج

انه مع تقدم بناء الاشتراكية المتطورة تطورا شاملا فى رومانيا ينضاعف فعل قوانين الحياة السياسية ، وبوجه خاص ينمو دور الطبقة العاملة وحزبها القيادى ٠

وقال ان دور الطبقة العاملة القيادى ينمو فى بلادنا من خلال تطوير الديمقراطية النيابية والمشاركة العمالية المباشرة عن طريق أداء العمال للوظائف القيادية فى كل المجالات والتدريب الواسع للقادة من بين الطبقة العاملة ٠ ويتفق هذا كل الاتفاق مع قرار قيادة الحزب الاخير بأن يشكل عمال المصانع مايقرب من ٣٠٪ من مجالس الرقابة العمالية بما فى ذلك المجلس المركزى للرقابة العمالية على النشاط الاقتصادى والاجتماعى والاجهزة الجماعية الاخرى ـ المركزية والمحلية ، الحكومية والعامة ٠ ويضفى اشتراك العمال وسائر العاملين المباشر فى أجهزة الحكم المركزية والمحلية دافعا ثوريا قويا جديدا على العمل الاقتصادى ـ الاجتماعى ، ويؤدى الى الجمع بين خبرة الجماهير وخبرة الكوادر القيادية ، بصورة أكثر انسجاما ، ويعزو وحدة الجماهير العاملة والقيادة ،ويساعد على تعزيز الرقابة ، ويزيد من مسئولية الطبقة العاملة وسائر الجماهير العاملة ٠

ويتحقق نمو ، دور الحزب الشيوعى القيادى عن طريق وضع برنامج حزبى علمى ، يمثل فى جوهره برنامجا لكل الجماهير العاملة ، ووضع الاستراتيجية والتكتيكات لتنفيذ ، وتوجيه كل النشاط السياسى والتنظيمى لتنفيذ برنامج الحزب وسياسته وتطوير الاشكال الديمقراطية لتعاون الحزب مع الجماهير ، وتحسين كفاءة أعضاء الحزب وجماهير العاملين ورفع وعيهم واحساسهم بالمسئولية والتطبيق الدائم لمبادىء الحزب التنظيمية فى حياة الحزب وفى كل مجالات النشاط الاخرى ، أى المركزية الديمقراطية والجماعية فى العمل وفى

القيادة والانضباط الحزبي الشيوعي الخ ··· وانغماس الحزب العضوي المتزايد في العمل الملموس في كل القطاعات ·

ويتحقق انغماس الحزب العضوي المتزايد في الشئون الاقتصادية ـ الاجتماعية في المرحلة الحالية لبناء الاشتراكية المتطورة تطورا شاملا عن طريق تطبيق عدة أشكال جديدة نبعت من واقعنا وهي :

١ ـ الربط بين المناصب الحزبية والحكومية ، وعلى سبيل المثال فان السكرتيرين الاولين للجان الحزب في المناطق والبلديات والمدن والقرى هم في الوقت نفسه رؤساء اللجان التنفيذية للمجالس الشعبية على المستوى المماثل ، كما أن عددا من سكرتيري لجان الحزب في المناطق والبلديات والمدن ونواب سكرتيري اللجان الحزبية الريفية هم في الوقت نفسه نواب رؤساء اللجان التنفيذية أو مكاتب المجالس الشعبية على المستوى المماثل · ومنذ العام الماضي بدأ سكرتيرو اللجان الحزبية في المؤسسات يشغلون مناصب رؤساء مجالس الجماهير العاملة في مؤسسات الدولة الاقتصادية · وتوضح الخبرة أن الجمع بين الوظائف الحزبية ووظائف الدولة يتفق مع مطالب المرحلة. ويحقق مايلي : الاسراع باتخاذ القرارات وابلاغها وتنفيذها ، أي الاسراع بتنفيذ سياسة الحزب ، مزيدا من الكفاءة والاحساس بالمسئولية بين الكوادر الحزبية ، طابعا أكثر تحديدا للعمل القيادي ، تنسيقا عضويا بين المشاركة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ، الغاء التوازي بين نشاط الحزب والدولة ، توفير فرص أوسع لزيادة كفاءة نشاط أجهزة الدولة بالروح الحزبية ، روابط أوثق بين أجهزة الحزب والدولة والجماهير العاملة ومعرفة أعمق بقضاياها ، وكل هذا يعزز ثقة الجماهير في سياسة الحزب ونمو دور الحزب القيادي ·

٢ ـ اقامة أجهزة ومنابر مركزية ومحلية للحزب والدولة (مزدوجة) مثل المجلس الاعلى للتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، ومجلس التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، والمجلس المركزي للرقابة العمالية على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، والمجلس المحلي للرقابة العمالية ، والمجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا ، ومجلس الثقافة الاشتراكية والتربية ، واللجان المحلية للثقافة والتربية الاشتراكية والمجالس المحلية للتربية السياسية والثقافية الاشتراكية ·

٣ ـ المناقشة الدورية المشتركة بين التنظيمات الحزبية وتنظيمات الدولة للمسائل الرئيسية في مختلف مجالات النشاط ·

وينمو دور الدولة الاشتراكية في القيادة المتكاملة للمجتمع في موازاة نمو دور الحزب القيادي وتحسينه · كما أن تعمق الديمقراطية الاشتراكية عامل آخر يمارس تأثيرا ايجابيا على التطور الاقتصادي · وهذا هو الخط الرئيسي ومفتاح تحسين النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي وتنظيمه وتوجيهه وتخطيطه · وقد أدى تحسين الفرص التنظيمية لمشاركة الطبقة العاملة والفلاحين والفئة المثقفة والشعب بأسره في حكم المجتمع الى اقامة عدة منابر وطنية وأجهزة ديمقراطية دائمة مثل الغرفة التشريعية للمجالس الشعبية ومجلس الزراعة الوطني ومجلس الجماهير العاملة الوطني ·

سؤال للرفاق التشيكوسلوفاك من الرفيق خوليولابوردى ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الارجنتينى · تحاول الدعاية البرجوازية القاء الشك حول ما اذا كان الانتقال الى الاشتراكية فى تشيكوسلوفيا قد اتخذ فعلا مسارا سليما ، وحول ما اذا كانت مبادىء الدستور والقواعد البرلمانية قد روعيت فى الواقع · كما أنها تعرض دور العوامل الخارجية فى ضوء مختلف · فهل تتفضلون بشرح ذلك ؟

رد بافل أويرسبرج عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى :
سأتحدث أولا عن العوامل الخارجية · ماذا كان الوضع فى تشيكوسلوفاكيا عند نهاية الحرب العالمية الثانية ؟ حرر الجيش السوفييتى ٨٠٪ من أراضى البلاد · كما شارك فى النضال لتحرير البلاد فيلق الجنرال سفوبودا التشيكوسلوفاكى ، وحرر الجيش الامريكى ١٥٪ من أراضى البلاد · ولكن منذ ١٥ ديسمبر ١٩٤٥ لم يكن فى البلاد جندى واحد من جنود الائتلاف المعادى للهتلرية ·

ونتيجة لهذا مورس الضغط السياسى والاقتصادى على تشيكوسلوفاكيا ــ وبخاصة من جانب الولايات المتحدة ــ مثل وقف التعويضات من ألمانيا الغربية ، ورفض اعادة مخزون الذهب الذى استولى عليه الامريكيون فى المناطق الغربية من ألمانيا ، ورفض المساعدة المالية الخ ···

ومن الناحية الاخرى أعطى الاتحاد السوفييتى للبلاد كل ألوان المساعدة · ولنتذكر أن البلاد أصابها جفاف عام ١٩٤٧ ، وقد قرر الاتحاد السوفييتى عندئذ تزويدنا بستمائة ألف طن من الحبوب رغم أنه ذاته كان يعانى من هبوط فى محصول الحبوب · وفى ١٣ ديسمبر ١٩٤٧ وقعت بلادنا أول معاهدة تجارية طويلة الاجل لفترة خمس سنوات ، كفلت تزويد تشيكوسلوفاكيا بالمواد الاولية للصناعة ــ الحديد الخام والقطن الخ ··· واجتمع المؤتمر التأسيسى لرابطة الصداقة السوفييتية التشيكوسلوفاكية فى ذروة أحداث فبراير ، وأعرب عن تأييده الكامل للتعاون بين بلدينا ·

وفيما يتعلق بالدستورية ، فقد كان لدينا حتى ٩ مايو ١٩٤٨ دستور ٢٩ فبراير ١٩٢٠ الذى وضعته البرجوازية كأساس لنظام الجمهورية البرجوازية الديمقراطية السياسى · كانت المراسيم الرئاسية عن التأميم وسلطات مجالس المصانع والرقابة العمالية والاصلاح الزراعى الخ ··· أعمالا دستورية وجزءا عضويا من الشرعية الدستورية · فقد صادقت عليها الجمعية الوطنية المؤقتة التى ظلت تعمل طيلة ثمانية أشهر والتى كانت الاحزاب السياسية ممثلة فيها على أساس التكافؤ · وأعدت هذه الجمعية المؤقتة لانتخاب جمعية تأسيسية كلفت بوضع دستور جديد ·

وفى اجتماع كامل فى نوفمبر ١٩٤٧ ـ وكانت الازمة قد احتدت فعلا ـ طرح كليمنت جوتوالد هذا الشعار : « فلنكسب أغلبيـــة الامة » • وفيما يتعلق بانتخابات عام ١٩٤٨ القادمة فقد اقترح أن « قوائم الحزب الانتخابية ينبغى أن تتجاوز اطار الحزب » بمعنى أن تضم قائمة الحزب الشيوعى شخصيات بارزة تتمتع بمكانة شعبية على نطاق البلاد • وكانت المسألة الوحيدة المطروحة هى هل ستكون هذه القائمة مستقلة للحزب الشيوعى ، قائمة ائتلاف ما • لقـد تصرف الشيوعيون باعتبارهم ورثة أفضل تقاليد الشعبين التشيكى والسلوفاكى التقدمية والمدافعين عنها ومطوريها •

وحين احتدت الازمة طرح الحزب مفهوم الضربات الطبقية المضادة واقترحت النقابات اتخاذ القرار عن المرحلة الثانية للتأميم وقد اتخذه فعلا مؤتمر مجالس المصانع فى ٢٢ فبراير ١٩٤٨ • وكان قرار النقابات الثورية حافزا دفع الثورة المضادة للخروج علنا الى حد استقالة أعضاء الحكومة • وكانت تتوقع عدم قبول الاستقالة • غير أن جوتوالد أصر على أن يقبل الرئيس الاستقالة بناء على نصوص الدستور التى تقول أنه : حينما تتقدم بالاستقالة أقلية فى الحكومة لا أغلبية ـ وكان هذا ماحدث فى فبراير ـ ينبغى اعادة تكوين الحكومة • وكان المفروض أن يقر الرئيس اعادة التكوين هذه ـ التى يقترحها رئيس الحكومة ـ وتطرح الحكومة الجديدة الثقة بها على البرلمان • وهـــذا بالدقة ما حدث فى فبراير ١٩٤٨ •

ولأضف الى هذا أن عناصر جديدة قد ظهرت فى ذلك الحين ويمكن أن تسمى عناصر الديمقراطية الحقيقية • فقد انعقد أولا مؤتمر مجالس المصانع الذى حضره ٨٣٠٩ مندوبا وافقوا بما يشبه الاجماع (باستثناء ١٣ مندوبا) على التأميم • ثم نظم اضراب عام لمدة ساعة فى ٢٤ فبراير أعلن فيه ٢٫٥ مليونا تأييدهم لمؤتمر مجالس المصانع ، واتخذ هذا القرار : اذا رفض الرئيس بنش قبول الاستقالة فسيستأنف الاضراب • وكان لهذا بدوره تأثيره على قرار الرئيس • وأخيرا كان من العوامل الهامة الحركة الجماهيرية لبعث الجبهة الوطنية على أســـاس برنامج يدعو الى مواصلة تطور الثورة الوطنية الديمقراطية •

وأثناء اقرار تكوين الحكومة « الجديدة » اتضح أن ٥٩ من بين النواب الثلثمائة كانوا فى المنفى أو غائبين • وحظى اقتراح جوتوالد بموافقة البرلمان الاجماعية وحضر الاجتماع ٢٤١ نائبا • وصادق البرلمان نفسه على جميع القوانين والمشروعات التى عرضتها ثورة فبراير بما فيها الدستور الجديد وفى الانتخابات التالية فى مايو ١٩٤٨ كسبت قائمة مرشحى الجبهة الوطنية ٩٠٪ من الاصوات • وعبدت هذه التغيرات الطريق الى الاشتراكية •

وتوضح خبرتنا أن الطريق الديمقراطى الى الاشتراكية ممكن حين يطور العمل السياسى من « أعلى » ومن « أسفل » معا • وبالمناسبة فقد شعرت بالدهشة حين سمعت رفيقنا الاسبانى يقول ان الطريق الديمقراطى للاشتراكية مازال طريقا غير مســـتكشف لم تطأه قدم • قد ينطبق هـــذا على الاســـبان • أما فى

تشيكوسلوفاكيا مثلا فقد شق الطريق الديمقراطى الى الاشتراكية منذ ثلاثين عاما •

سؤال الى د• برينيل من لويس باديللا عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البوليفى :

أية اجراءات معادية للامبريالية واجراءات اشـــاعة الديمقراطية فى الحياة الاقتصادية يقترحها الحزب الشيوعى الاسبانى ؟ وكيف يربط برنامج النضال المعادى للاحتكار ومن أجل التقدم الاجتماعى فى الممارسة بسياسة « الائتلاف الوطنى » التى يتبعها الحزب ؟

رد د• بريتيل : أود أولا أن أقدم تفسيرا قصيرا يتصـل بمـلاحظة الرفيق التشيكوسلوفاكي : حين قلت أننا سرنا في طريق جديد لم تطأه قدم لم يكن في ذهنى الطريق الديمقراطى الى الاشتراكية وانما الطريق الديمقراطى للقضاء على الدكتاتورية الفاشية •

والواقع أن أول اجراء معاد للاحتكار هو القضاء على نظام الحكم الفاشى فى أسبانيا الذى كان أداة طيعة لرأس المال الكبير والاوليجاركية المالية الكبيرة • ثم اتخذت ــ بخاصة منذ توقيع ميثاق مونكلوا ــ قرارات ونفذت اجراءات أثرت تأثيرا مباشرا على مصالح الاوليجاركية المالية ، فهناك على سبيل المثال اشـاعة الديمقراطية فى مؤسسات الدولة المالية وبشكل أكثر تحديدا بنك أسبانيا • واذا نحن أخذنا فى الاعتبار السمات المميزة للاوليجاركية المالية الاسبانية ، وفى المقام الاول سيادة رأس المال المالى فى رأس المال الاسبانى عموما فسندرك أن لهذا الاجراء تأثيرا قويا ، وأنه موجه ضد مصالح رأس المال الكبير • ولنضف الى هذا المشاركة والرقابة واشاعة الديمقراطية فى مؤسسات الدولة وبخاصة المؤسسة الوطنية للصناعة وعندئذ سندرك الاهمية الهائلة لهذا كله بالنسـبة لوضع البلاد الاقتصادى •
وأستطيع أيضـــا أن أشرح معنى الاصـــلاح الزراعى ، وتطوير التعـاون الديمقراطى ، والتأثير الاجتماعى لزيادة الاجور ، والرفض القاطع للمشـــاركة الاجتماعية فى أسبانيا • كما أن فى ذهنى أيضا اجراءات التحكم فى التضخم والاسعار والبطالة والاصلاح الضريبى وفى ظله سيكون على من يكسبون أكثر أن يدفعوا أكثر • وهذه هى المرة الاولى التى تخرج فيها أسبانيا من أزمة اقتصادية وهى تحمل رأس المال الكبير آثارها • وباختصار أستطيع أن أقول أن تنفيذ كل هذه الاجراءات يعنى فرض ــ بداية فرض ــ نموذج جديد للتطور يؤدى الى تغييرات بنيوية واسعة ، وموجه ضد رأس المال الاحتكارى الكبير •

غير أن من الطبيعى تماما فى الازمة الخطيرة ألا يكون وضـــع كل هــذه الاجراءات فى التطبيق بالامر اليسير • فثمة حاجة الى ائتلاف بين كل القوى الديمقراطية فى البلاد ، كل القــوى الديمقراطية الممثلة فى البرلمان ، واقامة

حكومة يشترك فيها اتحاد الوسط الديمقراطي وحزب العمال الاشتراكي الاسباني وحزب الشعب الاشتراكي وكذلك ـ ولماذا لا ؟ ـ الحزب الشيوعي الاسباني • ان هناك حاجة الى اقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطي • وفي الظروف الحالية لم ننجح في اقامة مثل هذه الحكومة • ولكن من الحقائق الايجابية للغاية أن سياسة الائتلاف الوطني الديمقراطي هذه قد انعكست في ميثاق مونكلوا • وفي الصورة العادية تكون البداية بتكوين الحكومة ثم توضع السياسة ، أما في بلادنا فقد كان العكس هو الصحيح •

سـؤال من خوزيه لافا عضـو اللجنة المركزية الشيوعي الفيليبيني : هل تطبقون مفهوم « الشيوعية الاوربية » على أسبانيا وحدها ام كذلك على كل البلدان غير الاشتراكية في أوربا وعلى البلدان الرأسمالية المتطورة في القارات الاخرى ؟

رد د• بريتيل : يرتبط هذا السؤال بمسألة ليس من شأن الحزب الشيوعي الاسباني أن يحلها • فالاحزاب تستخدم مفهوم « الشيوعية الاوربية » أو تكف عن استخدامه وفق ارادتها هي ، وكما تراه صالحا • ولا يسعى حزبنا الى أن يفرض أي مفهوم على أي حزب شيوعي آخر ، مدركا أن على الحركة الشيوعية العمالية أن تجد الوحدة في التنوع ، وأن كل حزب مستقل تماما وله سيادته في اتخاذ القرارات المناسبة •

غير أننا نستخدم هذا المفهوم لعدة أسباب • ولأتحدث عن واحد منها فقط • والنقطة هي ان الطريق الديمقراطي الاشتراكي في اسبانيا يجد تعبيرا عنـه اليوم ـ على عكس البلدان الرأسمالية المتطورة الاخرى في أوربا وفي العالم ـ وفي ضرورة تحطيم جهاز الدكتاتورية الفاشية وتصفية الحساب مع الفاشية • وهذا يفسر السمات الخاصة لمفهومنا عن الطريق الديمقراطي الى الاشتراكية ومصطلح « الشيوعية الاوروبية » الذي يتماشى معه • وليست بنا حاجة لان نقول أن هذا المصطلح غير علمي ، لكن ليس ثمة شيء غريب في هدا ، اذ في العلم عموما ـ في عملية المعرفة ـ تستخدم مفهومات ليست علمية • ونحن نستخدم مصطلح « الشيوعية الاوروبية » لانه ـ من الزاوية السياسية ـ يدفع تطور أسبانيا في طريق الديمقراطية السياسية ـ الاجتماعية ، ثم في طريق الاشتراكية في المستقبل • ولابد أن نأخذ في الاعتبار ماكانت عليه بلادنا في هذه الاربعين عاما من معاداة للشيوعية ، بكل بقاياها ، وبكل العناصر التي سعت الفاشية الى غرسها في أذهان فئات واسعة من الشـعب في المجتمع الاسـباني • ولمفهوم « الشيوعية الاوروبية » بالنسبة لنا أهمية خاصة في ضوء العقلية الاجتماعية للجماهير الواسعة التي ماتزال تخشى الشيوعية •

سؤال لبيرت راميلسون عضـو القسم الدولي في اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي البريطاني من أحمد سالم عضو اللجنة الاقتصـادية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني :

أى أحزاب سياسية ستعمل فى المجتمع الديمقراطى التعددى الذى يخطط له برنامج حزبكم ؟ وهل ستكون هناك أية قيود فى هذا الاتجاه ؟

رد ب٠ راميلسون : القيد الوحيد هو أننا سنحظر الجبهة القومية ، حيث أن أساس سياساتها هو الدعوة الى العنصرية ، وهى جريمة فى ظل القانون البريطانى البرجوازى وبالطبع أمر غير انسانى ٠

ولكن فيما عدا هذا فسنسمح بالعمل لا لحزب العمال فقط ـ وله قاعدته بين الطبقة العاملة ـ وكذلك الاحزاب الوطنية في ويلز واسكتلندا بل كذلك لحزب الاحرار وحزب المحافظين ، اللذين سيقومان بالدعاية والاثارة ضد سياسة الحكومة الاشتراكية ، ويحاولان بالتأكيد كسب التأييد لعودة الرأسمالية ٠

وأعتقد أن من الصواب تماما أن أشرح لماذا نعتقد أن لمثل هذا الموقف من المجتمع التعددى أهميته الحيوية لمعالجتنا ٠ أولا أن حق حرية التعبير والصحافة والتظاهر حق لا معنى له فى الواقع ما لم تستطع التنظيمات القائمة الاستفادة من هذه الحقوق ، والتعبير لا عن الخلافات الهامشية فقط بل حتى عن تلك الخلافات الاساسية ٠ ويقول بعض الرفاق أنه لما كانت الاحزاب تعبر عن المصالح الطبقية ، واشتراكيتنا تعتزم القضاء على الطبقات ، فليس ثمة معنى للابقاء على الاحزاب أو خلقها بشكل مصطنع ٠

ونحن بالطبع لانعتزم ذلك ، ولكننا نتوقع استمرار وجودها فى ظروفنا ٠ لماذا ؟ أولا لانه ستكون هناك فترة طويلة قبل أن يتحقق المجتمع اللاطبقي حتى بعد أن تستولى الطبقة العاملة وحلفاؤها على السلطة ٠ وثانيا ، أعتقد أن من الخطأ ـ تاريخيا ونظريا ـ أن نفترض أنه لايمكن أن توجد اتجاهات مختلفة تعبر عن مصالح الطبقة نفسها ٠ ان تعددية الاحزاب التى تمثل الطبقة الحاكمة حقيقة واقعة ٠ وكذلك أيضا ـ فى عدد من الحالات ـ تعددية الاحزاب التى تمثل الطبقة العاملة ، رغم أن بعض هذه الاحزاب قد لاتتوفر لها نظرة طبقية واضحة فى كل المسائل ٠

ولدينا ـ فى المقام الاول ـ ثقة مطلقة فى تفوق ايديولوجيتنا وبرنامجنا وسياستنا ٠ ونحن نرى أنها ستمكننا من التغلب على خصومنا وهزيمتهم ، وكسب ثقة الجماهير ، واقناعها بأن تتبعنا ٠ ونحن ننطلق فى ذلك من موضوعتنا الاساسية وهى أننا نستطيع أن نصل الى السلطة دون حرب أهلية فى عصر تحطمت فيه هيمنة الامبريالية نتيجة ظهور الاتحاد السوفييتى والعالم الاشتراكى ٠ ونستطيع أن نصل الى السلطة فى هذه الظروف بالربط بين النضال الجماهيرى خارج البرلمان وداخله ، والعمل فى اطار دستورى ٠

نحن ندرك أن الطبقة الحاكمة مازالت تمتلك القدرة الاقتصادية الهائلة وأموالا هائلة ، والسيطرة الساحقة على وسائل الاعلام ان لم نقل احتكارها ٠

فاذا نحن استطعنا أن نصل الى السلطة فى ظل هذه الظروف فلماذا لاتكون لدينا الثقة المطلقة فى قدرتنا على التقدم وتعزيز مكاسبنا حين نبدأ تقويض السلطة الاقتصادية للبرجوازية ، وحين نبدأ فى انتزاع احتكار وسائل الاعلام من الطبقة الحاكمة ، وحين تبدأ الدولة الجديدة فى استخدام مؤسساتها لا للابقاء على الاتجاه المعادى للاشتراكية وانما لدفع الاشتراكية الى الامام ؟

وبالطبع سيقول البعض ان من المحتوم حدوث تدخل أجنبى يتضمن امكانية استخدام العنف والتخريب ، وأنه سيستهدف الاطاحة بسلطة الحكومة الاشتراكية • ونحن نتوقع ذلك ونقوله صراحة فى برنامجنا • وسوف نلجأ بدون تردد ـ وهذا مانقوله ـ الى استخدام العنف الثورى كى نمنع حدوث ذلك ، ونخطر أى حزب يسير فى طريق الاعمال غير القانونية •

ان بريطانيا تنتمى الى تلك المجموعة من البلدان الرأسمالية المتطورة ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية والتاريخ الطويل لمؤسسات الطبقة العاملة الديمقراطية • ومن هنا فاننا نرى أن من الممكن فى السياق التاريخى الحالى أن نضع استراتيجية للتحويل التعددى غير المستند الى العصيان للمجتمع ، وهو ما أشار اليه بشكل خاص الرفيق الاسبانى • غير أننا لانستخدم مصطلحات نعتبرها مضللة وضارة مثل « الشيوعية الاوروبية » لوصف هذه الاستراتيجية • وليست المسألة مسألة لغوية ، أو لأن هذا المصطلح وصف غير علمي وغير صحيح لاستراتيجيتنا ، فنحن نعتقد أنه ضار وخاطئ لا لانه فقط يصف بعبارات جغرافية أمرا يتصل بمستوى معين من التطور التاريخى ويجعل استراتيجية معينة ممكنة ، بل هو فى المقام الاول خاطئ سياسيا لانه يترك ـ بشكل أو آخر ـ انطباعا بأن جذوره تمتد الى ايديولوجية أخرى فى حين أن الحركة الشيوعية العالمية تهتدى بالماركسية • فقدرتنا على وضع استراتيجية فى ظروفنا الخاصة في المرحلة الحالية من التطور العالمي مستمدة من التطبيق الصحيح للتحليل الماركسي ، واستخدام مصطلح « الشيوعية الاوروبية » يوحى بأنه ينفصل بهذا الشكل أو ذاك عن الالهام الايديولوجى لبقية الحركة الشيوعية العالمية •

وأنا أوافق من كل قلبي على أن من المهم للغاية أن نعترف باتجاهات تفكيرنا المختلفة ، واختلاف الطرق الى الاشتراكية • ومن المهم للغاية أن نتخذ موقفا متسامحا ورفاقيا من النقد فى الحركة الشيوعية • لكن للوحدة أهميتها الهائلة أيضا • ومن هنا لابد أن نتجنب استخدام المصطلحات والعبارات التى تسئ الى الوحدة فى مجالاتنا •

و « الشيوعية الاوروبية » احدى هذه العبارات ـ انها مفهوم خاطئ فى جوهره • ونحن جميعا نعرف أن من ابتكره وأول من استخدمه لم يكن من الشيوعيون ، فقد كانت الصحافة البرجوازية هى أول من استخدمه ، وكما يقول بعض الرفاق (فى اسبانيا على ما أعتقد) فقد التصق بنا • فلماذا ينبغى أن نلتصق بمصطلح نؤمن بأنه ضار بنا ؟ ربما لم تكن الحركة الشيوعية قد

صاغت بعد مصطلحا تصف به الاستراتيجية الحالية لعدد من الاحزاب الشيوعية . ولكن ربما كان غياب هذا المصطلح راجعا الى أن هذه الاستراتيجية تستمد الهامها من الماركسية ، الايديولوجية المشتركة للحركة الشيوعية العالمية بمجموعها .

سؤال للرفاق الشيليين من الفارومو سكيرا عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكولومبي : تؤكد خبرة كل الثورات ـ بما فيها ثورة شيلي ـ في أشكال ملموسة قواعد التطور الاجتماعي العامة ، وبخاصـة قانون الصراع الطبقي . فالطبقات التي مست مصالحها نتيجة للتحولات الثورية تلجأ الى أعنف مقاومة ، بما في ذلك تدبير الانقلابات لاقامة دكتاتوريات فاشية كما حدث في شيلي .

ولما كان الامر كذلك بغض النظر عن توازن القوى الداخلي ـ وهو مؤات للثورة ـ والعوامل الدولية ـ وهي بدورها مواتية لها ـ فان الحاجة تبرز لاتخاذ أقوى الاجراءات لقمع مقاومة العدو . وبعبارة أخرى ثمة حاجة لاقامة سلطة قادرة على ضمان التقدم الناجح للثورة . فهل ترون أنه كان هناك تناقض قاتل في شيلي بين عمق العملية الثورية وبطء معدل تحويل بنى الدولة ؟

رد هوجو فازيو ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الشيلي : الحق أنه كان هناك تناقض بين عمق العملية الثورية والتخلف في التحويل البنيوى لجهاز الدولة كما لاحظ موسكيرا . وسيوضح تحليل الواقع المحدد أسباب ذلك . لقد قال لويس كورفالان أن حل هذه القضية لم يكن مجرد مسألة رغبة أو ارادة ، ولهذا فاننا نعتقد أن هذه المسألة لايمكن أن تحلل فقط من زاوية عزم الحزب الطليعي أو القوى الثورية على تقديم اجابة لها . ماذا كان الوضع الملموس في ذلك الحين ؟ أولى برنامج الوحدة الشعبية قدرا كبيرا من الاهتمام لقضـيـة السلطة . وكانت هناك ضرورة للعمل في هذا الاتجاه بعمق أكبر . وكما قال حزبنا فرغم أننا وضعنا خطا جيدا للفترة التي أدت الى كسب الحكومة ، وكذلك للفترة الاولى من نشاط الحكومة ، فاننا لم نرسم خطنا بشـكل كاف لمعالجة قضايا الانتقال من كسب الحكومة الى كسب السلطة الكاملة . وفضلا عن ذلك فان توازن القوى المواتي أمر له أهميته الاولى في معالجة هذه المهمة ، وكان لابد من توفيره .

وطيـلة الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٣ تركز الصراع الطبقي كله على تحقيق توازن مواتي للقوى . وكان من العوامل التي مارست تأثيرا سلبيا ـ كما قلت ـ أن حزبنا وأحزاب الوحدة الشعبية الاخرى لم تقم بالعمل التربوى اللازم بين الجماهير بشأن ضرورة كسب السلطة الكاملة ، بحيث لم تكن الجماهير تدرك ضرورة ذلك في نضالها اليومي . وعلقت أقسام واسعة من الشعب آمالها في المستقبل ـ وهذا أمر شجعته دعايتنا أيضا ـ على الفرد أو ائتلاف القوى التي **مارست السلطة الرئاسية في الجمهورية .**

ولم يول اهتمام لحقيقة أن المسألة الاساسية تتمثل بالتحديد في فهم طراز السلطة القائم ، والطبقات التي تسيطر عليه ، **وضرورة تغييره جذريا .**

وولدت هذه المعالجة المحدودة ايمانا بأنه اذا كان منصب الرئيس قد كسب فان هذا يكفى لحل قضايا البلاد • وفى مجرى العملية ، حين أوضحت التطورات ذاتها للجماهير الطابع الطبقي للبرلمان والسلطة القضـــائية ، وكشفت البنية العتيقة لجهاز الدولة كله ، وتأثير المواقع الرجعية داخل القوات المسلحة ، كان توازن القوى قد تحول الى الاسوأ ، مما جعل من المستحيل تغيير بنى الدولة ، وحل مسألة السلطة رغم أن أقساما أوسع كانت قد أدركت ضرورة ذلك •

ونحن نعتقد أن الظروف الملموسة كانت تتطلب أداء مهام أخرى حتى تحل قضية السلطة ، وتشمل هذه المهام معركة الانتاج ، وحل أكثر القضايا الاقتصادية حيوية ، وتحسين ظروف معيشة الشعب ، أى مهام تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى وعى الجماهير الحقيقى ، وكان من شأن هذا تمكيننا من القيام بعمل تربوى مواز بين الجماهير كى نبث فيها ادراك ضرورة اجراء تغيير أساسى فى بنى الدولة ، وكسب السلطة الكاملة ، بخلق توازن القوى اللازم •

سؤال موجه الى اوتوماركس رئيس مدرسة كارل ليبكنخت الحزبية «جمهورية المانيا الاتحادية » من أ • ليبانين : حزبكم معروف بأنه يولى اهتماما كبيرا لمسألة مشاركة الجماهير العاملة فى الادارة • فماذا تستطيع أن تقول عن أشـــكال المشاركة القائمة ، وأليست هى شكل من أشكال ادماج الطبقة العاملة فى النظام الرأسمالى ؟

رد أ • ماركس : اننا ندرج مسألة المشاركة ، كالنضال من أجل الاصلاحات عموما ــ فى استراتيجيتنا الشـــاملة • وبالطبع لاتخامرنا أية أوهام عن امكان تغيير النظام عن طريق الاصلاحات والمسألة هى كيف نستطيع فى مجرى النضال من أجل الاصلاحات (١) أن نحقق تحسينات فى ظروف معيشة الجماهير العاملة فى ظل الظروف القائمة (ب) أن نعبىء القوى القادرة على طرح مطالب بعيدة المدى والسير بها الى الامام فى النضال من أجل التغيير الاجتماعى •

ومسألة المشاركة فى ادارة المؤسسات فى بلادنا مطلب تاريخى ينبع من حركة الطبقة العاملة • وتكمن جذورها فى أن رأس المال الكبير ــ الذى يسيطر على كل مجالات حياة المجتمع ــ قد قاوم دائمـا المطالب الاقتصـــادية والاجتماعية الديمقراطية للطبقة العاملة (ويزداد هذا وضوحا فى أوقات الازمة) • وقد دفع هذا حركة الطبقة العاملة الى التقدم بمطلب أكثر جذرية هو مشاركة الجماهير العاملة فى الادارة • ولنلاحظ أن الاشكال التى طرح بها هذا المطلب قد توقفت دائما على الوضع التاريخى المحدد ، وتوازن القوى داخل الطبقة العاملة •
وقد تجلى هذا بالفعل أثناء ثورة نوفمبر ١٩١٨ حين كانت مسألة المشاركة تعنى الرقابة العمالية على الانتاج ، وكانت ترتبط ارتباطا وثيقا باضفاء طابع اجتماعى عليه •

وبعد هزيمة الفاشية فى ١٩٤٥ ألقت تنظيمات الطبقة العاملة وغيرها من التنظيمات الديمقراطية اللوم فى ظهور الفاشـــية والحرب على الاحتكارات ،

وأصرت بالطبع على أن يمارس العمال والموظفون الرقابة على المؤسسات ويديرونها • وسعى رأس المال الكبير كيما يعزز سـلطته ـ كما يفعل حيثما ازدادت حدة النزاعات الطبقية ـ الى أن يقيم تحـالفا صريحا مع القوى الانتهازية التى تؤيد «المشاركة الاجتماعية» داخل حركة الطبقة العاملة • وكانت السياسة التى اتبعت فى الظروف المتغيرة فى ذلك الحين أشـبه بالسياسة التى أتبعت فى المراحل الاولى لجمهورية فيمار ، ومرة أخرى ظهرت معالجتان للمشاركة فى الادارة : خط الصراع الطبقى ، والخط الانتهـازى لادماج حركة الطبقة العاملة فى النظام الرأسمالى ، وفاز الخط الثانى بمسـاعدة سلطات الاحتلال الغربية ، وكذلك نتيجة لاشعال العداء للشيوعية « مما أضعف قوى الطبقة العاملة » •

وفى عام ١٩٥١ أصدر البوندستاج ـ تحت ضـغط النقابات التى هددت باضرابات واسعة ـ قانونا عن مشاركة عمال صناعة المناجم فى الادارة والانتاج ، ويعكس هذا القانون ـ الى حد ما ـ كلتا النظريتين لمسألة المشاركة • فقد أجبرت الاحتكارات التى عززت مواقعها من جديد على تقديم بعض التنازلات ، ولكنها نجحت أيضا فى الاحتفاظ بالشىء الاساسى ، بسلطتها • وينطبق الشىء نفسه على القوانين التى صدرت فيما بعد ، وبخاصة قانون المشـاركة فى الادارة فى فروع الاقتصاد غير المرتبطة بصناعة المناجم • فهذا القانون لايحقق تماما مطالب النقابات ، كما أنه لايعكس المكاسب التى تحققت بالفعل ، لكن هذا لم يمنـع اتحادات الصناعيين من رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية الفيدرالية سـاعية لصدور حكم بعدم دستورية القانون •

ويؤيد الحزب الشيوعى الالمانى مطالب النقابات بخصوص مشاركة العمال فى الادارة • وفى الوقت نفسه فانه يؤيد مطالب أبعد مدى مثل تلك التى تؤثر على مجال أرباح الاحتكارات وسلطتها • وبعبارة أخرى فان المسألة هى أن نتخطى اطار المؤسسة ، ونمد مشاركة العمال الى الادوات الحكومية المستخدمة فى ادارة الانتاج • كما أننا نقاوم كل محاولة لتحويل المشاركة الى ادارة للمشـاركة الاجتماعية الموهومة •

ملحوظة من ب • راميلسون : لست راضيا تماما عن اجابة أرنوماركس حول موقف حزبه من مشاركة العمال فى ادارة الانتاج وأنا أشعر أن هذه المسألة من أكثر المسائل التى تواجه بلدان أوروبا الغربية حسـما فثمة محاولات تبذل لاشراك الطبقة العاملة المنظمة فى تحمل مسئولية الابقاء على الرأسمالية تحت واجهة « المشاركة » العمالية التى تسمى خطأ « الديمقراطية الصـناعية » أو الرقابة « العمالية » وقد تبنت أغلب الدول الصناعية النموذج القائم فى ألمانيا الغربية لتحاول فرضه على الطبقة العاملة فى بقية أوروبا الغربية • والحق أن منظمات السوق المشتركة تقوم بعملية وضع نظام داخلى خاص وفق النموذج الالمانى الغربى •

وخاضت الطبقة العاملة البريطانية نضالا ـ ونضالا واسعا ـ لرفض هذا النموذج وقد نبذ هذا النموذج الآن •

وهذا موضوع له أهمية كبيرة ، وينبغي أن يناقش مناقشة واسعة ، وبخاصة على صفحات مجلة قضايا السلم والاشتراكية • فماذا ينبغي ان تكون عليه أشكال مشاركة العمال في الادارة وفي اتخاذ القرارات في المسائل التي تؤثر مباشرة على مصالحهم ؟ وهل يمكن أن يتم ذلك بالمشاركة المظهرية فقط ؟ تلك مسألة ذات أهمية خاصة في مجال العلاقات بين صاحب العمل والعامل وهي موضوع المفاوضة الجماعية • هل يمكن أن يؤدي نضال العمال الى قرارات أقرب الى مصالحهم ؟

رد أ • ماركس : حاولت أن أبين أننا في نضالنا من أجل مشاركة العمال في الادارة ننطلق من الخبرة المكتسبة في بلادنا دون أن يغيب عن أبصارنا الاتجاهين القائمين • وغني عن البيان اننا ننظر الى المسألة نظرة طبقية •

فرغم أن الاتجاه المخادع نحو المشاركة الاجتماعية قد ساد في فترة توطد بنى السلطة القديمة فلابد أن نأخذ في اعتبارنا أنه كان على العمال أن يناضلوا حتى من أجل المشاركة الحالي ، وأن يحافظوا عليه في الصراع مع أكثر القوى رجعية •
وقد ولد هذا أيضا القوى القادرة على تجاوز اطار المؤسسة الضيق ، والقيام بعمل جماهيري لصد الاحتكارات • وتطالب الحركة النقابية باصرار متزايد بفرض الرقابة على الاستثمارات • وقد تحقق بالفعل قدر من النجاح في حماية فرص العمل في بعض الصناعات • وتبين مختلف الاعمال تأييدا للمشاركة في الادارة ، ودفاعا عن هذا الحق ، أنه لايمكن — من ناحية — تأمينه الا خلال النضال ومن الناحية الاخرى أن هذا النضال يوفر امكانات جديدة لرفع مستوى الوعي الطبقي بين العمال •

سؤال لنزيهة الدليمي عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي من أوريس كوكس ممثل الحزب الشيوعي البريطاني في المجلة : الى أي حد تمارس الديمقراطية في النقابات في العراق ، بما في ذلك التصويت بالاقتراع السري لتقرير سياستها واختيار قادتها ؟ وهل تعطي مشاركة الشيوعيين في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية لهم نصيبا في الحكم الفعلي ؟

رد نزيهة الدليمي : لا بد أن أقول أن الديمقراطية داخل النقابات لا زالت محدودة جدا ، لكن ثمة شواهد على بعض الظواهر الايجابية الجديدة ، وعلى سبيل المثال يتطور في الاونة الاخيرة تقليد جديد : اذ تدعو اللجان النقابية في المصانع الى اجتماعات عامة للعمال ليناقشوا القضايا معا • وبعد مثل هذه المناقشات تضع اللجان النقابية في المصانع خططا لتنفيذ مطالب الاجتماعات •
ومن الناحية الاخرى تدور مناقشات بين العمال لتحقيق الديمقراطية النقابية بطريقة تمكنهم من اختيار مرشحيهم الى اللجان النقابية في المصانع وانتخابهم بحرية • ومن الناحية النظرية فان لكل عامل الحق في أن يرشح نفسه أو غيره ، لكن من الصعب استخدام هذا الحق في الممارسة • ويريد العمال أن تكون لهذه اللجان خطط عمل لتحقيق مصالح الجماهير العاملة ، وأن تكون هذه اللجان

مسئولة أمام أعضاء النقابة ، وأن تقدم تقارير لهم في الحملة الانتخابية • ويؤكد الشيوعيون على أهمية اشاعة الديمقراطية فى النقابات •

وفيما يتعلق بمشاركة الشيوعيين فى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية وهل لحزبنا نصيب من الحكم الفعلى أود أن أقول أنهذا يتوقف على كثير منالعوامل • غير أننا نرى أن تعزيز نظـام الحكم وتطـويره يتطلبان بالدرجة الاولى تعميق بنية الائتلاف فى مجال السلطة التنفيذية والتشريعية ، وتوفير الامـكانات كى يقوم كل حزب فى الجبهة الوطنية بدور نشيط فى الحكومة على أساس ميثاق العمل الوطنى • وسيكون من الخطوات الهامة نحو هـــذا الهدف انهاء فترة الانتقال ، ووضع مشروع دستور دائم ، واقامة الاجهزة والمؤسسات الدستورية ولكن كما تعرفون جميعا فحتى لو كان لديك برنامج جيد فلابد من النضال من أجل تنفيذه ونحن نخوض بالتحديد مثل هذا النضال •

سؤال لفلاديمير فينوجرادوف من خوليولابوردى :

لقد وضعت الرقابة العمالية في روسيا قبل انتصار ثورة أكتوبر • فما مدى أهميتها فى الفترة التى أعقبت الثورة ؟

رد ف • فينوجرادوف : لم يكن من الممكن للرقابة العمالية فى فترة التحضير لثورة أكتوبر أن تكون شاملة أو أن تمارس فى كل مكان • وفى أغلب الحالات لم تكن لجان المصانع ولجان الرقابة التابعة لها تمارس سوى رقابة جزئية • أما بعد انتصـــار ثورة أكتوبر ــ فى ظل دكتاتورية البروليتاريا ــ فقد طبقت الرقابة العمالية فى كل مكان ، وهى لم تعد عندئذ اجراء ديمقراطيا وانما اجراء اشتراكى يمهد الطريق لتأميم الصناعة •

وقد صدر مرسوم الرقابة العمالية فى ١٥ نوفمبر ١٩١٧ • ورد الرأسماليون والصناعيون على ذلك بالتخريب الفعلى الذى شمل كل أنحاء الصناعة عمليا • وهذا هو السبب في أنه كان لابد من فرض الرقابة العمالية فى صراع ضدهم • لقد أغلق الرأسماليون مصانعهم ، ورفضوا تزويدها بالمواد الاولية والوقود ، وفصلوا العمال ، وتوقفوا عن دفع الاجور ، وفى ظل هذه الظروف كثيرا ماقام العمال بتولى ادارة المصانع والورش ، وواصلوا الانتاج بجهودهم الخاصة •

وهناك وثيقة تبين أن اتحاد جمعيات أصحاب المصانع لعموم روسيا قد اتخذ القرار التالى فى مؤتمره فى بداية ديسمبر ١٩١٧ : تنفيذ مرسومالرقابة العمالية باغلاق المؤسسات • وجعل هذا من الضرورى الاسراع بتأميم بعض المؤسسات •

وفى السنة الاولى للثورة تعلمت الجماهير العاملة كثيرا عن النشاط الادارى فى أجهزة الرقابة العمالية هذه ، وبعد قيام عام كان فى وسع لينين أن يقول أننا انتقلنا من الرقابة العمالية الى الادارة العمالية للصناعة على نطاق البلاد •

● اضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد والعملية الثورية :

قال خيرونيمو كاريرا ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفنزويلي ، أن التطور الاقتصادى لأى بلد فى العالم الحديث لايمكن أن يسير على أساس العوامل الداخلية فى البلاد وحدها • ان يبدو أن اضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد قد وصل الى مرحلة أو على أى الاحوال الى أعتاب مرحلة - يصبح فيها التطور المستقل تماما بمعناه الاقتصادى الدقيق مستحيلا عمليا ، وهذا شيء ينبغي أن يدركه الثوريون •

وقال كاريرا ان هذه السمة المميزة عنصر موضوعى فى الوضع العالمى اليوم • غير أن هناك مايدفعنا الى الوصول الى هذه النتيجة : ان العمليات الاقتصادية التى تجرى على النطاق العالمي تتأثر تأثيرا متزايدا بالعمليات السياسية • فلاشك فى أن سياسة التعايش السلمى والانفراج قد أصبحتا أداة قوية فى تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية •

ونستطيع أن نقول أن سياسة التعايش السلمى قد مارست - من الناحية الاقتصادية - أكبر تأثيرا على بلدان العالم الاقل تطورا ، أى تلك التى تنتج المواد الاولية والاقل تطورا من الناحية الصناعية • وفى الوقت الحالى يتحدد التطور الاقتصادى لبعض هذه البلدان - الى جانب التحولات السياسية التى سببته الى حد كبير - بالتعاون مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى •

ونعتقد أن طرح بلدان مايسمى بالعالم الثالث هذه الشعارات ذاتها تقريبا التى تطرحها البلدان الاشتراكية فى مجال الاقتصاد العالمى أمر ذو أهمية عظمى • ونستطيع الآن أن نرى فى المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد الاساس الاكثر مواتاة للعمل المشترك بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من الدول • ان مكانة البلدان الاشتراكية بين شعوب أفريقيا وأمريكا وآسيا لم تعتمد - ولا تعتمد - على مدى الاستثمارات أو القروض التى توفرها البلدان الاشتراكية أو مساعدتها المادية والتكنيكية المحتملة وانما هى تنبع من اتباعها المتسق لسياسة التضامن النشيط اللينينية مع اندفاعة كل الشعوب التى تقهرها الامبريالية وتستغلها نحو التحرر • وقد أثبتت هذه السياسة أنها سلاح قوى قادر على احداث تغيرات بنيوية جديدة •

ويبدو الامر التالى أمرا ذا أهمية فى ضوء تحليل الترابط المتزايد بين العمليات الاجتماعية الوطنية والعوامل الدولية • فديالكتيك القاعدة والبنية الفوقية كما أوضحت الماركسية لايستبعد بل يتضمن فى الواقع امكانية أن يصبح عنصر من عناصر البنية الفوقية - فى ظروف تاريخية ملموسة تماما - عاملا حاسما فى تطور عملية اجتماعية معينة • وعلى أى حال فان من الضرورى تماما للتحليل الماركسى الحقيقى أن يتجنب خطرين هما التبسط الساذج أو اضفاء الطابع

المطلق • فكل مجتمع معقد يجد ذاته ، ولا يمكن فهمه اذا نظرنا اليه من منظور سمة مميزة واحدة حتى لو كانت أهم السمات • ولهذا فاننا نرى مثلا أن دراسة بلدان أوربا الغربية أساسا من زاوية سمة مميزة واحدة ـ مستوى تطورها الصناعي المرتفع أو مؤسساتها السياسية القائمة على البرلمانية البرجوازية ـ تميل دائما الى تبسيط التحليل أكثر مما يجب ، وفى الوقت نفسه اضفاء الطابع المطلق على أهمية سمة أو سمتين مميزتين بين تنوع هذه السمات •

ونعتقد أن أهم نقيصة تشوب مثل هذه المعالجة هى أنها تميل حتما الى تأكيد ماهو وطنى أو اقليمى خاص ، وتعجز عن أن تعطى الاعتبار الكافى لما يحدث فى بقية أنحاء العالم • ونحن نؤمن فى الوقت الحالى ثمة خطر مزدوج على الحزب الثورى فى أن يبرز الخواص القومية الى الامام ويضفى عليها طابعا مطلقا ، فهناك من ناحية خطر زعزعة التوازن الضرورى المحدد بين الخاص والعام فى العملية الثورية ، ومن الناحية الاخرى يغيب عن أبصارنا فى الواقع العامل الرئيسى ، الملازم للوصول الى فهم كامل للعالم الحديث ، ونعنى به اضفاء الطابع العالمى على الحياة السياسية من خلال فعل العوامل الاساسية الثلاث : مستوى التطور الذى حققته بالفعل عملية اضفاء الطابع العالمى على الاقتصاد والسمات المميزة الجديدة ـ التى ظهرت فى هذه المرحلة ـ للازمة العامة للرأسمالية ، ونمو دور الطبقة العاملة السياسى فى كل أنحاء العالم فى هذه الظروف •

وقال ايريك بيرت عضو المجلس الوطنى للحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة الامريكية ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية تتأثر تأثرا حاسما بظواهر الازمة الدائمة الحادة فى المجال الاقتصادى وداخل الحكومة ، وفى العلاقات الاقتصادية والسياسية مع البلدان الاخرى • ولاشك فى أن هذا هو السبب الكامن خلف تدخل حكومة كارتر الاخير الصريح فى شئون ايطاليا وفرنسا السياسية فيما يتعلق بامكانية مشاركة الشيوعيين فى الحكومة •

وقال بيرت ان عناصر النزاع الاجتماعى مازالت قائمة حاليا فى شكل حاد ، ولفت الانظار بوجه خاص الى استمرار البطالة الواسعة ـ التى يبلغ تقديرها المتحفظ ٧٪ من قوة العمل وذلك بعد ٣٤ شهرا من « الانتعاش » الاقتصادى ـ واستمرار التضخم الذى لايستطيع أحد أن يتنبأ عن ثقة بنهايته •

ولاستمرار ظواهر الازمة دلالات تتجاوز اطار العوامل الاجتماعية ، دلالات تؤثر على العوامل السياسية كما أوضح بيرت • ففى أبريل الماضى صرح راندول ميير رئيس شركة ايكسون ـ احدى الشركات العالمية الامريكية الكبرى ـ فى خطاب له فى جامعة شيكاغو بقوله : « ينبغى أن نشعر جميعا بالقلق لأن ثقة الرأى العام فى المؤسسات الامريكية قد تدهورت خلال السنوات القليلة الماضية » • وفضلا عن هذا فقد أشار الى أن القضية تتجاوز فقدان الثقة فى « المؤسسات الامريكية » ، أنها على حد قوله « مسألة بقاء الرأسمالية » •

وقال بيرت انه يكمن خلف مسألة « الثقة » هذه أكبر من انعدام الثقة فى

دعاة الرأسمالية من دوائر أصحاب العمل والدوائر الحكومية والاكاديمية وغيرها • فالشيء الاهم هو نمو الشعور الشعبى واسع الانتشار ـ وان لم يجد تعبيره الواضح بعد ـ بضرورة التدخل الحكومى لتغيير الوضع القائم •

ونستطيع أن نرى تفاعل العوامل الاقتصادية والسياسية فيما يسمى ب « أزمة الثقة » فى الرأسمالية الامريكية ، التى تعكس امكانية موضوعية لتقدم الطبقة الامريكية فى النضال لصد الهجوم على مستوى معيشتها وحرياتها الديمقراطية •

ولا تعنى أزمة الثقة أن الرأسمالية ستعترف بافلاسها ، وتبتعد عن المسرح على مضض • فستقاوم الرأسمالية بكل قوتها ـ سواء على المستوى الوطنى أو العالمى • ولابد أن يستخلص الشيوعيون النتائج الصحيحة من ذلك وبوجه خاص من زاوية التضامن الاممى •

وأكد تيبور هالاى نائب مدير معهد العلوم الاجتماعية التابع للجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكى المجرى أن الصراع الطبقى بين البروليتاريا والبرجوازية لم ينته بكسب السلطة • فقد أوضحت خبرة أحداث عام ١٩١٩ وعام ١٩٥٦ فى بلادنا أن قوى رأس المال العالمية والبرجوازية المحلية التى أطيح بها تتسم بالرغبة العارمة فى تدبير العودة ثانية •

وقال هالاى ان انتصارنا لم يصبح نهائيا الا حين أرسينا أسس الاشتراكية « أى حين قضينا على المستغلين كطبقة » ، وحين أصبحت الاشتراكية نظاما عالميا • وأعتقد أن الخبرة التاريخية لكثير من البلدان تؤيد الاستخلاص العام القائل بأنه لابد من الوصول بالمجتمع الى مستوى معين من التطور والتحول اذا أردنا أن تترسخ المكاسب الثورية • وفى الوقت نفسه تتطلب التغييرات الثورية اليوم وفى المستقبل خلفية دولية ، وبهذا المعنى فان تأييد النظام الاشتراكى العالمى لها قد أصبح الآن عاملا أساسيا •

فلفترة طويلة بعد الاستيلاء على السلطة استمرت البرجوازية التى أطيح بها فى بلادنا فى المقاومة ، وأساسا فى المجال الاقتصادى بالتحديد • فقد لجأت ـ بعد أن حرمت من السلطة السياسية ـ الى التخريب الاقتصادى : تصدير رأس المال ، وتدبير « الاضرابات » وتنظيم السوق السوداء وفى الوقت نفسه قامت بتسميم أذهان الجماهير ، وحصلت فى هذا المجال على مساندة منظمة من البرجوازية العالمية ، ونحن مقتنعون الآن بأن هذا أحد القواعد المتواترة • وقد تحدث عن هذا الرفاق الشيليون وكتبوا عنه بصورة مقنعة •

ولهذا السبب فان من الواضح أن الاستراتيجية الشيوعية لايمكن أن تغفل أخذ عمليات اضفاء الطابع العالمى الجارية فى اعتبارها ، لانها تجعل كل بلد أشد اعتمادا على غيره ، وبالتالى تميل الى تعقيد مواجهة رأس المال العالمى • غير أنه

لاشك فى أن السند الرئيسى للطبقة العاملة فى مقاومة الرجعية العالمية والمحلية هو الجماهير العاملة فى بلادها بالرغم من كل أهمية المساندة الاممية من جانب القوى التقدمية فى العالم . وللجهود لتعبئة مايسمى بالفئات الوسطى من السكان أهمية كبيرة . ففى وقت من الاوقات كان الفلاحون هم الحليف الرئيسى للطبقة العاملة فى المجر ، كما هو الشأن عموما فى البلدان ذات البنية الاقتصادية المتخلفة ، أما فى البلدان الرأسمالية المتطورة فاننا ندرك الآن أن للفئة المثقفة والمستخدمين وصغار أصحاب العمل دورا هاما أيضا الى جانب الفلاحين . كما أن بعض عناصر الطبقة الرأسمالية ـ وقسم من القادة السياسيين والمثقفين المرتبطين بها ـ يصبحون حلفاء للطبقة العاملة فى بعض المسائل فى فترة محددة .

ونستطيع أن نقول استنادا الى خبرتنا أن الاختيار الصحيح للحلفاء ، والاقامة العملية ، وبالمقابل الانفصال الواضح عن العدو ، أمور بالغة الاهمية للنضال الناجح فى مرحلة كسب السلطة ، وفى فترة تعزيز انتصار الثورة . وقد كانت نقطة التحول فى الاستيلاء على السلطة فى المجر هى توحيد حزبى الطبقة العاملة ، لكن هذا ليس بأى حال نموذجا لكسب السلطة . فالامر الاساسى هو المضمون المحدد للتحالف ، وفهم مع من يمكن للطبقة العاملة أن تتقدم والى أية نقطة . ففى المجر عام ١٩١٩ كان التحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين على أساس تنازلات أساسية فى جانب الشيوعيين عنصر الضعف فى عملية كسب السلطة . وعلى العكس وفرت الوحدة التى تحققت عن طريق ايضاح المبادىء الاساسية فى عام ١٩٤٨ أساسا متينا لحزبنا الجماهيرى ، الذى يلعب اليوم دور الطليعة .

ونعتقد أن للبرنامج الاقتصادى السليم أيضا أهمية هائلة فى كسب السلطة وتعزيزها ويمكن أن نلخص عناصره الرئيسية كما يلى :

ـ أولا تقييم الحزب لظروف البلاد الاقتصادية فى الفترة المعينة وفى ظل العلاقات الرأسمالية فضح علاقات الاستغلال الصريحة أو المستترة ، والنقد المحدد لسياسة الحكومة الاقتصادية ، وايضاح القيود والتناقضات التى تنبعث من الطابع الرأسمالى للاقتصاد .

ـ ثانيا الدفاع عن مصالح الجماهير العاملة الحالية ، وبهذه الطريقة يقنع الحزب الجماهير بأنه أكثر القوى اتساقا فى النضال من أجل مصالحها الحيوية .

ـ ثالثا اقتراحات الحزب للتغلب على المصاعب والتناقضات الاقتصادية المحددة ولوضع مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية الوطنية . ويطرح الحزب الشيوعى برنامجا ايجابيا لحل القضايا الاقتصادية العاجلة التى يمكن حلها فى ظل الظروف الملموسة المعينة لكنه يؤكد أن القضاء على النظام الرأسمالى هو وحده الذى يمكن أن يوفر الحل الاساسى .

ـ رابعا وضع اجراءات تفصيلية تؤمن التحولات الثورية ، وكذلك وصف

السمات الاساسية المميزة للاقتصـــاد الاشتراكى المقبل التى تعبر عن حالته الجديدة نوعيا •

● الرد على الاسئلة :

سؤال موجه الى د• بريتيل من جون نكسون « جنوب افريقيا » : فى حدود مافهمت تربطون انضمام أسبانيا الى السوق المشتركة والمؤسسات السياسية الاوربية بضرورة تحويل أوربا الاحتـــكارات الى أوربا الكادحين ، أوربا القوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ وفى الوقت نفسه فقد ســـجل الحزب الشيوعى البريطانى اتخاذ موقف سلبى من انضمام بريطانيا الى السوق المشتركة •

رد د• بريتيل : الواقع أننا نعتقد أن من الضرورى أن تنضم أسبانيا الى السوق الاوربية المشتركة ومؤسساتها السياسية ، واذا حدث هذا فاننا نعتزم أن نعمل داخلها من أجل المساعدة على اشاعة الديمقراطية فى أوربا • ونقطة البدء لدينا هى أن السوق المشتركة موجودة ، ولن تزول من تلقاء نفسها • ومن الضرورى كى نحول السوق المشتركة أن نعمل من خارجها ومن داخلها معا • كما أننا ننطلق من أنه لايمكن القضاء عليها بهجوم جبهوى مثل اكتساح قصر الشتاء • ومن الناحية الاخرى فاننا نعتقد أن من الممكن ــ نظرا لسمات السوق المشتركة الخاصة ــ أن نحولها بنفس الطـريقة التى يتحول بها المجتمـع فى البلدان الرأسمالية المتطورة وغيرها من البلدان • وأعتقد أن علينا فى الوقت ذاته الذى نأخذ فيه فى اعتبار العوامل الاقتصادية لسيطرة الاحتكار الخ ••• أن ندرك كذلك العوامل السياسية : سياسة الانفراج الدولى ونزع السلاح وتصفية الكتل وانسحاب القوات الاجنبية الخ ••• وعلى ســبيل المثال فان التطبيق المتسق لميثاق هلسنكى يوفر ظروفا مواتية لتحويل أوربا الى أوربا ديمقراطية تقدمية اشتراكية •

•

ومن المهم لنا أن ننضم الى السوق المشتركة أولا لأن أسبانيا لاترتبط بالسوق المشتركة الا بمعاهدة تفصيلية وقعت مع الفرانكويين ، وهذه المعاهدة التفصيلية شبيهة بالمعاهدات التى وقعتها السوق المشـــتركة مع المستعمرات الســابقة لبلدانها الاعضاء • لقد كانت الفاشية هى العقبة الرئيسية أمام الانضـــمام الى السوق المشتركة • وهكذا ارتبط النضال ضد الفاشية بالانضمام الى السوق المشتركة • وهكذا ارتبط النضال ضد الفاشية بالنضال من أجل انضـــمام أسبانيا الى أوربا ، وساعد هذا فى القضاء على الدكتاتورية والسير بالبلاد الى الديمقراطية • كما ينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا اعتماد تجارة أسبانيا الخارجية الهائلة على روابطها ببلدان السوق المشتركة • ان السؤال يدور حول الآتى : ان الحزب الشيوعى البريطانى يؤمن بأن بريطانيا ينبغى ألا تكون عضوا فى السوق المشتركة • أما حزبنا فيؤمن بأن على أسبانيا أن تنضم الى الســـوق المشتركة •

سؤال الى ايب نيلسين « الدانمارك » من حميد صفرى «ايران» : من المعروف

أن لبلادكم روابط اقتصادية وسياسية وثيقة بالبلدان الاوربية الاخرى بل انها تعتمد عليها كثيرا • أفلا يقوض هذا امكانية التحولات الديمقراطية والاشتراكية ذاتها في الدانمارك « كبلد واحد منفصل » ؟ وكيف تأخذ استراتيجية الشيوعيين وتكتيكاتهم فى اعتبارها هذا النوع من الاعتماد ، وامكان مقاومة الرجعية العالمية للتحولات التى تتصورونها ؟

رد ا • نيلسين : ان هذا السؤال عن امكان التحولات الديمقراطية والاشتراكية مشترك بين عدد من البلدان بما فيها الدانمارك • ونحن لا نستطيع بالطبع أن نضع مقدما استراتيجية أو تكتيكات بديلة مختلفة لوضع مقبل مفترض لانستطيع الآن أن نحكم على مضمونه المحدد الا بناء على علامات • لكننا نعرف أن وجود النظام الاشتراكى العالمى والانفراج يوفران لنا فرصا أفضل من أى وقت مضى من زاوية التقدم نحو ديمقراطية معادية للاحتكار ثم نحو الاشتراكية • وينبغى أيضا أن نبين أننا قد أكدنا دائما على الدور الحاسم للاممية فى حركة الطبقة العاملة ، واننا وقفنا مع وحدة شيوعية عالمية أقوى على هذا الاساس •

● خبرة كل حزب رصيد مشترك :

قال كلانسانتين زارودوف رئيس تحرير « قضايا السلم والاشتراكية » ان تحليلات المشاركين فى المؤتمر قد أوضحت شيئا له طابع القاعدة هو مع ازدياد قوة الحزب الشيوعى فى النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية ، وتزايد نفوذه بين الجماهير ، وقيامه بدور أكبر فى حياة البلاد السياسية ، فانه كذلك يولى مزيدا من الاهتمام للاقتصاد والقضايا الاقتصادية الملموسة • وينعكس هذا فى كل من البرامج طويلة الاجل والنشـــاط اليومى الذى يقوم به الحزب فى المصانع والريف ، وفى البرلمان وأجهزة السلطة المحلية •

ونحن نزداد اقتناعا بأن للاحزاب الشقيقة فى بعض البلدان الرأسمالية والنامية من النفوذ مايجبر الدوائر الحاكمة فى الظروف الحرجة على أن تطلب مساندتها أو على الاقل حيادها فى حل القضايا الوطنية أو المحلية • وتزداد استحالة العمل دون اعتبار للشيوعيين • ويؤدى هذا الى وضع معقد متناقض • فمن الواضح أن على الشيوعيين فى مثل هذه المجالات أن يتحملوا مسئولية كبيرة أمام الشعب فى حين أنهم لايستطيعون ـ لأن السلطة ليست فى يدهم ـ أن يوفروا للجماهير العاملة ضمانات بأن تؤدى القرارات التى اتخذت بموافقتهم الى مصلحة الشعب حقا • وفضلا عن ذلك فان الرجعيين المحليين والعالميين يعبئون كل مواردهم لسد الطريق أمام تقدم الشيوعيين الى الحكم •

وتلك مسألة هامة ، يدرسها الشيوعيون فى كل مناسبة بشكل ملموس ، وفى ضوء الوضع المحدد • ومن الواضح أن هذا هو الطريق الوحيد لحل هذا التناقض فى الممارسة • لكنا نعتقد أن من الامور البارزة أولا أن الشـــيوعيين لايتراجعون أمام المصاعب والمسئولية ، ولا يتجهون نحو مسارات جانبية وانما يتخذون موقفا محددا • وكما قال رفاق آخرون هنا فكثيرا مايكون من المستحيل

فى الظروف الحالية الاقتصار على النشاط الدعائى أيا كانت أهميته ، ويؤمن الشيوعيون بأن من واجبهم ألا يضيعوا أية فرصة كى يبينوا فى الممارسة أنهم قادرون على حل القضايا الملموسة ، وبخاصة القضايا الاقتصادية الصعبة • غير أنهم ـ وهذه أيضا نقطة بارزة ـ يسعون فى كل الظـروف الى أن يظل وجههم واضحا ، وأن يحافظوا على موقفهم الطبقى الواضح وأن يشرحوا للجماهير جوهر ومضمون قراراتهم •

ونحن نشعر أن هذه المسألة ترتبط من حيث المبدأ بمسألة مشاركة الشيوعيين فى الحكومات البرجوازية • والمعيار الرئيسى هو : من الذى يكسب فى النهاية من مثل هذه المشاركة ؟ وهل ستنتهى الى مجرد مساعدة الاحتكاريين على تدبير أمورهم أم هل ستفيد الشعب اليوم ، وتساعد فى بلوغ الهدف النهائى للطبقة العاملة وهو التحويل الثورى للمجتمع ؟

وتتجلى ضرورة البرامج والشـعارات اليومية الاقتصـــادية الملموسة البناءة بطريقتها الخاصة عند اقامة تحالفات القوى اليسارية والديمقراطية • كما تنمو هذه الضرورة مع ازدياد قوة مثل هذه التحالفات وتحقيقها لتقدم حقيقى نحو السلطة •

فحين تشكل هذه التحالفات بشكل رئيسى على أساس محاربة العدو المشترك فان لوحدة العمل فى النضال أهمية حاســـمة • وحين يصل الامر الى تحمل المسئولية عن مصير البلاد وممارسة وظائف بناءة فان الشرط الرئيسى للنجاح عمليا حينئذ هو المفهوم والبرنامج المشتركين السليمين ، وتعقبهما القيادة الموحدة الهادفة لتنفيذها ، والا فسيصبح العمل المشترك مستحيلا •

وباختصار فان السمات الملازمة لسياسة الشيوعيين ، والتى تضع حدا فاصلا بينها وبين التوفيق الاصلاحى والمغامرة اليسارية المتطرفة ، هى المحافظة على خط طبقى واضح ، والقدرة على تطبيقه ، لا فى النضـــال المتسق ضـــد النظام البرجوازى فحسب ، بل كذلك فى النشاط البناء الذى يستهدف الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والاغلبية الشعبية •

وأود أن أقول بضع كلمات عن مسألة أخرى برزت فى مناقشتنا • فكما قال آخرون هنا يميل حتى أعداء الاشتراكية الالداء ، حتى ممثلوا الاحزاب اليمينية ، الى استخدام راية الاشتراكية ستارا • ويمكن تلخيص منطقهم كما يلى : اذا لم تكن الاشتراكية تعنى سوى الديمقراطية السياسية ولا تمس قاعدة المجتمع الاقتصادية ـ لاالاجتماعية فانها اشتراكية تلائم دعاة الرأسمالية • ومن هنا تأتى الاقتراحات بأن يتولى الاشتراكيون الديمقراطيون الســـياسة فى حين يعـــالج الرأسماليون الاقتصاد ، أو الاقتراحات بأن تسير الثورة ـ وهذا هو الاهم ـ فى طريق التعدد والديمقراطية ولكن دون تغييرات اقتصادية •

ونحن نجد فى كل هذه المفهومات ـ وهناك الكثير منها ـ فصلا بين السياسة

والاقتصاد ، وأكثر من هذا انها تميل الى تجاهل مسألتين حاسمتين : مسألة الملكية فى الاقتصاد ومسألة السلطه فى السياسة ٠

فهم من ناحية يقترحون نموذجا للتنمية الاقتصادية يقوم على شبكة من الاصلاحات يمكن فى زعمهم أن تؤدى الى الاشتراكية دون أن تكسب الطبقة العاملة وحلفاؤها السلطة ، دون أى صراع على السلطة على الاطلاق ٠ ومن ناحية أخرى هناك مفهومات عن الديمقراطية ومجموعة من الحريات ليس لها أية صلة باعادة تركيب العلاقات الاقتصادية جذريا ، ويمكن فى زعمهم أن تستند الى أى قاعدة اقتصادية ، وتجعل الناس « سعداء » بغض النظر عما اذا كان رأس المال يسيطر أو لايسيطر ٠

والميزة الاساسية للموقف الماركسى اللينينى ـ كما أوضح مؤتمرنا ـ هو أن قضية الملكية وقضية السلطة تدرسان كوحدة لاتنفصم ٠ وبوجه خاص حين يدرس الشيوعيون التأميم فانهم دائما يطرحون السؤال التالى : مصلحة من يخدم التأميم ؟ وليس هذا سوى سؤال عمن يمسك بزمام سلطة الدولة ، فيقول النظام الداخلى للاممية الاولى : « ومن هنا فان التحرر الاقتصادى للطبقة العاملة هو الغاية العظمى التى ينبغى أن تخضع لها كل حركة سياسية كوسيلة ٠ ولهذا فان الاستيلاء على السلطة ليس هدفا بذاته ابدا للطبقة العاملة ، وانما مجرد مرحلة فى تحقيق مصالح الجماهير العاملة الاقتصادية ـ الاجتماعية ٠ لكن الخبرة تبين أن الافكار عن امكان تجاوز هذه المرحلة كانت تعنى دائما الوهم أو الخداع المقصود ٠ وهذا هو السبب فى أن الاحزاب الشيوعية تخوض النضال من أجل التأميم وغيره من الاصلاحات الجذرية فى الاقتصاد ، ومن أجل النفوذ داخل النقابات وزيادة اندفاعها النضالى فى ارتباط وثيق بالنضال للاستيلاء على الادوات السياسية لادارة المجتمع ٠ ويفترض هذا تعزيز صفوف الحزب ذاته ، وقيامه بدور قيادى فى الحياة الاجتماعية الوطنية ، واجتذاب سائر الكادحين وأوسع أقسام السكان ومجموعاتهم بما فى ذلك أفراد الفئة المثقفة والموظفون المدنيون ورجال القوات المسلحة الى صف الطبقة العاملة ٠

واذا كان المضمون الطبقى لأية تحولات اقتصادية واتجاهها الواقعى يتحددان بطبيعة السلطة السياسية فان الجوهر الطبقى لهذه السلطة ـ بالمقابل يتبدى فى أعمالها فى مجال العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ٠

تلكم هى الزاوية التى ندرس منها مسألة أهداف العامل الحديث ومصالحه الاقتصادية فى النضال من أجل الاشتراكية ٠ ومن الواضح أنه يسعى الى القضاء على الفقر والعوز والظلم وعدم المساواة ٠ انه يريد أن يعيش حياة أفضل ، لكن النقطة الاساسية هى ما اذا كان هذا التحسن سيأتى فى شكل منح ، فى شكل تنازلات من الرأسماليين ، هى دائما تنازلات جزئية ، وفى أغلب الاحوال غير قابلة للتحقيق وقصيرة الاجل ، أم أن العامل نفسه سيبدأ فى التصرف فى منتجات عمله ، وتحديد معيار الاستهلاك ومعيار التراكم ٠ وتمكننا الاجابة عن هذا السؤال من أن نرسم الخط الفاصل بين الاصلاحيين والثوريين ٠

ويود أيديولوجيو البرجوازية والاحزاب التوفيقية أن يختزلوا مثل العامل الاعلى الى مجرد نزعة استهلاكية ، وبذا يضيقون أهداف نضـــاله لتقتصر على تحسين تدريجى فى ظروف وجوده المادية عن طريق تغيير فى الشروط التى يبيع بها قوة عمله • وكما أوضح مؤتمرنا فان الشيوعيين يســـعون الى اقناع العامل بأن مصالحه الاقتصادية وغير الاقتصادية لايمكن أن تتحقق كليا وبشكل متسق الا عن طريق النضال ضد النظام الذى يفصل المنتج عن وسائل الانتاج ، ويبقيه بائعا لقوة عمله • ويعنى هذا تغييرا أساسيا فى وضع العامل الاقتصادى ـ والاجتماعى ، وهى مسألة لها الدلالة نفسها لاولئك الذين يعيشون فى يسر نسبى وأولئك الذين يعيشون فى البؤس انها مسألة التحرر الاقتصادى ، أى الشرط الاول للحرية الحقيقية ، والمقدمة الاولى لتطور الفرد الشامل •

وتواجه الشيوعيين فى هذا الصدد ـ كما أوضح المؤتمر ـ مهمة غرس الوعى بين الجماهير العاملة بأن عليهم وهم يتقدمون نحو السلطة أن يبدوا اهتماما متزايدا لا باستهلاكهم الشخصى فحسب ، وانما أيضا بالتراكم الانتاجى • فهذا هو الشرط الذى يمكن للطبقة العاملة بناء عليه أن ترسى نفسها باعتبارها القوة القائدة للمجتمع فى الاقتصاد كذلك • ولا يعنى هذا بالطبع أن على العامل أن يبدى اهتماما بمصالح الاحتكاريين ، وبالتراكم الرأسمالى الخاص ، فنحن نعتقد أن العامل لايمكن أن يكشف عن الاهتمام بقضايا التراكم الانتاجى الا اذا بدأ يدير وسائل الانتاج • ويعنى هذا أنه لن يبدى حرصا كاملا على التراكم الا فى المجتمع الاشتراكى •

وبالمناسبة توحى خطابات المؤتمر بأهمية فكرة ضرورة التمييز الواضح بين نضال الجماهير العاملة من أجل مستوى معيشة أفضل والحركة التى تدفعها المثل الاستهلاكية ، فهذه الاخيرة دائما أساس للانتهازية ، بل يمكن لها فى الوقت الذى تبدأ فيه القوى الثورية جهودها البناءة أن تساعد الرجعية عمليا • وهكذا توضح الخبرة الحديثة نسبيا فى كل من أوربا الغربية وأمريكا الجنوبية ـ أن الاضرابات ذات المطالب الاقتصادية غير الواقعية أو المبالغ فيها يمكن أن تفيد الثورة المضادة • فالعقلية الاستهلاكية تمتزج ـ اذا أمكن القول ـ بعقلية العامل بالاجر الذى اعتاد على فكرة أن مصالحه ومصالح الانتاج متناقضة ومتعارضة • وهذا يعوق ترتيب الحياة على أسس جديدة ، ويزيد من صعوبة تعزيز مكاسب الثورة •

وتنجح الطبقة العاملة بالفعل فى تحقيق بعض التغييرات فى وضعها حتى فى ظل الرأسمالية ، ويبلغ هذا من حين الى آخر حد المكاسب الحقيقية ، لكننا نعتقد أن هذه المكاسب ينبغى أن تقيم دائما فى ضوء عوامل أكثر جوهرية • فلنأخذ مشاركة العمال فى ادارة الانتاج • ان المطالبة بمثل هذه المشــاركة واردة فى برامج عديد من الاحزاب • غير أن المتحدثين فى المؤتمر أكدوا أنها ظاهرة أقرب الى التعقيد • ولاشك فى أنهـا نوع من التوفيق من جانب العمــال فى البلدان الرأسمالية ، أى أن المشاركة الجزئية والمقيدة دائما تعنى اعترافا غير مباشر بأن تكون للرأسمالية الكلمة العليا فى حل مسائل الانتاج والتوزيع الاساسية ،

لكنها أيضا ـ الى حد ما ـ قيد على هذا الحق ، وتنازل من جانب الرأسمالى •

وأعتقد أن المسألة الرئيسية هى ما اذا كان هذا المكسب سيستخدم لمزيد من الهجوم على رأس المال ، وكيف سيحفز نشاط الجماهير العاملة فى هذا الاتجاه • وبالطبع يدخل الوضع الملموس كثيرا من الجوانب الاخرى على هذه المسألة ، لكنى أعتقد أن النتيجة الاساسية المتعلقة بمثل هـــذه المكاسب للطبقة العاملة تنتهى الى مايلى : ـ

طالما أن الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ليست سائدة ، طالما أن السلطة السياسية ليست فى يد الطبقة العاملة وحلفائها ، فليست هناك اشتراكية • ولا يمكن لأى قدر من المكاسب التقدمية أن الديمقراطية أن يبرر الزعم باجتياز الخط الفاصل بين الرأسمالية والاشتراكية اذا لم تصل الامور الى هذا المستوى •

ولأتناول الآن النقطة التالية ، الثالثة • قال المتحدثون هنا أن أحد المبادىء الاساسية للاصـــلاحية ينبعث من فـــكرة أن التدخل العنيف فى بنى المجتمع الاقتصادية ـ الاجتماعية أمر غير مسموح به • وهنا أيضا يشير دعاة هذه الفكرة حتى الى ماركس الذى قال أن الاقتصاد لايسمح بالعنف • هل هناك رأى كهذا فى الماركسية ؟ نعم هناك ، فالحق أن الماركســـية اللينينية تؤمن بأن تجاهل القوانين الاقتصادية ومستوى النضج الاقتصادى يؤدى الى المغامرة السياسية ، لكن العنف فى مجرى التحولات الثورية للمجتمع لايوجه الى الاقتصاد وانما الى الطبقات ، الى القوى والمؤسسات الاجتماعية التى تحافظ بشكل مصـطنع على علاقات الانتاج القديمة ، وبذا تستخدم العنف عمليا ضد الاقتصاد • ومن الناحية الاخرى فان العنف الثورى موجه « لتحرير » الاقتصاديات وللتوفيق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة •

لقد آمن الشيوعيون دائمـا بأفضلية التطـور السلمى ـ أى غير المسلح ـ للثورة • يعلقون كثيرا من الاهمية على الديمقراطية كقطاع رئيسى ، وأداة للنضال الثورى وشكل له ، يقول لينين : « تطور الديمقراطية الى أقصى حد ، وايجـاد الاشكال لهذا التطور ، واختبارها فى الممارسة وما الى ذلك ـ كل هذا جزء من مهام النضــــال من أجل الثورة الاجتماعية » (المجلد ٢٥ ص ٤٥٢) • لـكن الماركسيين اللينينيين لم يؤمنوا أبدا بأن للديمقراطية دورا مكتفيا بذاته ، لقد رأوا دائما ترابطها وتفاعلها الوثيق مع العوامل الاقتصـــادية ـ والاجتماعية الحاسمة فى التطور الثورى والتقدم نحو الاشـــتراكية • وأكد لينين أن « أى نوع من الديمقراطية ـ اذا ما أخذ على حدة ـ لن يؤدى الى الاشـــتراكية ، لكن الديمقراطية لن تؤخذ على حدة أبدا فى الحياة الواقعية ، وانما « ستؤخذ مع غيرها من الامور ، وستمارس تأثيرها على الاقتصـــاد كذلك ، وتدفع تحـوله وستتأثر بدورها بالتطور الاقتصادى وهكذا • ذلكم هو ديالكتيك التاريخ الحى» (المجلد ٢٥ ـ ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣) • وأعتقد أن هذا القول مازال صحيحا اليوم •

وأخيرا فقد أولى المؤتمر اهتماما كبيرا لحقيقة أن الاقتصاد الرأسمالى اليوم

قد بلغ مستوى مرتفعا للغاية من اضفاء الطابع العالمى • ومن الواضح أن القوى الثورية تواجه وضعا يوجه فيه نضـــالها الهادف الى التحولات الديمقراطية ثم التحولات الاشتراكية للاقتصاد الوطنى ضربات مباشرة الى مصالح رأس المال الاحتكارى العالمى وملكيته وأرباحه وامتيازاته • ويعنى هـذا أن هنـاك زيادة طبيعية فى مقاومة الامبريالية والرجعية العالمية لاية حركة تضع نصب عينيها هدف اعادة تركيب العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية جذريا •

ولكن أيعنى هذا أن النضال الثورى داخل اطار بلد واحد يفتقر الى أى أفق فى مثل هذا الوضع ؟ كذا انه لا يعنى ذلك • لماذا ؟ لان من الخطأ أن نبرز جانبا واحدا فقط من المسألة ، هو التداخل الدولى بين مصالح الاحتكارات ، مصـالح رأس المال ، ونهمل التفاوت فى تطور البلدان الرأسمالية الاقتصادى والسياسى ، فهو لم يقل ، وانما بالعكس مازال ينمو •

ولهذا السبب بالتحديد فان رأى لينين عن امكان وضرورة العمل من أجل الانتصار الثورى داخل الحدود الوطنية للبلدان المفردة تنطبق كل الانطباق حتى فى الظروف الحالية • فأى تخفيف فى الجهود نحو هذا الهدف ، والتحول أساسا الى المستوى الدولى أو الاقليمى يمكن أن يقلل حدة النضال الثورى ، ويعـــوق مبادرة المشتركين فيه •

كما ليس ثمة من شك فى أن الشيوعيين يواجهون ـ فى ظروف التجمعات الاقتصادية الاقليمية الناشئة التى كثيرا ماتشكل أيضا أساس التعاون السياسى بين الدول البرجوازية ـ ضرورة صياغة من هذه العمليات • ولهذا فان الاحزاب الشيوعية فى مختلف مناطق العالم تضع ـ بشكل مفرد أو مشترك ـ مفهومات عن التطور البديل لهذه المناطق الذى يختلف عن التطور البرجوازى • غير أنى أشعر أن الرفاق كانوا على حق حين أوضحوا أيضا الشروط لكى تكون مثل هذه المفهومات فعالة • فأولا ينبغى لها ألا تناقض مع الاهداف والمهام الاممية الواسعة عالمية النطاق للنضال الثورى ، وثانيا ينبغى لها ألا تعوق بأى حال مبادرة القوى الثورية فى البلدان المفردة •

ان النضال من أجل تطوير الانفراج وتعميقه عنصر هام فى استراتيجية القوى الثورية • ولا يثور شك فى ذهن أحد فى أن لسياسة الانفراج قيمة هائلة فى ذاتها كوسيلة لتعزيز السلام فى العالم • لكن لاعادة تركيب العلاقات الدولية على أساس مبادىء التعايش السلمى أهمية لنا نحن الشيوعيين لانها أيضا توفر أكثر الظروف مواتاة لمواصلة النضال الظافر من أجل الديمقراطية والاشتراكية • فالانفراج ليس بالنسبة لنا نزعة سلمية مجردة وانما سياسة انسانية حقـة ، تنبعث من المصالح الطبقية للجماهير العاملة أى أغلبية البشرية الساحقة •

●



● في الفن والثقافة ●

● شـــريط الأنبـــاء ●

السينما العربية الأفريقية

بقلم : سـمير فريــــد

مع تحرر الـدول العربية والافريقية من الاستعمار خلال الخمسينات والستينات ، نشأت فى العديد من هـــذه الدول ، ولاول مرة ، صناعة سينما وطنية ، بعد أن ظلت طوال القرن منذ نشأة السينما مجـــرد سوق لاستهلاك الانتاج الغـربى فضلا عن الأثر الثقافى لهذا الانتاج كعنصر مساعد فى تثبيت أركان الاستعمار ، ثم الاستعمار الجديدة بعد ذالك ، وحتى الآن ٠

ومن المعروف أن مهرجانات الســـينما الدوليـــة فى الغرب تعتبر أن السينما هى السينما الامريكيـــة ، وليس أن السينما الامريكية سينما بين السـينمات ٠ ولذلك ـ ورغم ادعاء الدولية ـ لا يجد الانتـاج العـــربى أو الافريقى فرصته فى هـــذه المهرجانات ـ وان كان هـــذا لا يعنى أن نكف عن الكفاح من أجل عرض أفلامنا فى هذه المهرجانات ـ ومن هنا جاءت الحاجة الى مهرجان قرطاج التونسى ٠

لقد بدأ هذا المهرجان « أوليا » بالمعنى المتعـارف عليــــه عام ١٩٦٦ ، ثم أدرك القائمون عليه أن من الافضل أن يكـــون للمهرجان الذى يقـام كل عامين شخصيته المحددة ، ولذلك قرروا اقتصـــار المسـابقة على الافلام العربية والافريقية ابتـداء من دورته الثـانية عام ١٩٦٨ ٠ وعبر دوراته الست كان مهرجان قرطاج خيــــر معين للسينما الوطنية فى كل البلاد العربيـــة والافريقية ، ويندر أن انتج فيلما جيدا فى هذه البلدان ولم يعرض فيه ٠

ويهدف مهرجان أيام قرطاج السينمائية ـ وهذا هو اسمه الدولى ـ والذى ينعقـد للمرة السابعة فى الفتـــرة من ٦ الى ١٧ أكتوبر القادم الى تحقيق الاغراض التالية:

١ ـ العمـــل على النهوض بالســينما العربية والافريقيـــة القيمة وذلك بتشجيع روح التنافس الخلاق من أجل البحث عن وسائل تعبير سينمائية جديدة ٠

٢ ـ العمل على نشر الافلام العربيـــة والافريقية على الصعيد العالمى ٠



● فيلم : اسكندرية .. ليه ●

٣ ـ العمل على خلق اطار مثالى للقاءات والمناقشات المفيدة بين رجالات السينما العرب والافارقة من خلاقين وفنيين ونقاد ومؤرخين من أجل تعارف أعمق لتجاربهم ولمجابهة أوثق لمختلف أفكارهم ·

٤ ـ تدعيم الاتصالات والحوار بين مختلف الثقافات الافريقية والعربية وثقافات البلدان الاخرى خاصة منها المنتمية للعالم الثالث التى تحتل أفلامها منزلة خاصة فى البرنامج الرسمى للمهرجان ·

ويتضمن برنامج المهرجان :

١ ـ مسابقة رسمية للافلام الطويلة والقصيرة مفتوحة لكل الافلام العربية والافريقية التى تختارها وتقدمها ادارة المهرجان على أن يكون المخرج عربى أو افريقى ، ويكون الفيلم من انتاج العامين الاخيرين ، ولا يكون قد فاز بجوائز فى مهرجانات عربية أو افريقية او عرض فى تونس فيما عدا الافلام التونسية ·

٢ ـ منبر أفلام القارات الثلاث مشفوعا بجائزة خاصة لافلام افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بما فى ذلك الافلام العربية والافريقية التى لا تنطبق عليها شروط المسابقة ·

٣ ـ مهرجان دولى لافلام الاطفال ، وله جوائز خاصة تقدمها لجنة تحكيم مكونةمن أطفال وترأسها مربية ·

٤ ـ القسم الاعلامى ، وهو قسم مفتوح لكل أفلام العالم التى ترى ادارة المهرجان أن لها علاقة بثقافات العالمين العربى والافريقى ·

٥ ـ سوق عالمى ·

٦ ـ ندوات ومؤتمرات مع المنظمات القومية والدولية ·

وفي هـــذه الدورة ولاول مرة أصبحت الافلام « لا تمثل الدول التي ينتمي اليهـــا المخرج ، ولا تلزمها بأي حال ، وهو نص يتخلص به المهرجان من اختيارات الاجهزة البيروقراطية التي لا تخدم أحـــدا • ومن الجدير بالذكر أن هذا ما تتبعه الان العديد من المهرجانات في العالم •

وينص قانون المهرجان على أنه لا يقبل في المسابقة الرسمية أكثر من ثلاث مخرجين من بلد واحــد ، وأكثر من فيلم لمخـــرج واحد ، ولا يقبل في منبر أفـــلام القارات الثلاث أكثر من فيلمين من بلد واحـــد ، وأكثر من فيلم لمخرج واحد • ولا يستطيع نفس المخرج المشاركة في المسابقة ومنبـــر أفلام القارات الثلاث •

لجنة التحكيم والجوائز الرسمية

وتمنح لجنة التحـــكيم (من ٦ الى ٨ اعضاء) جائزة التانيت الذهبي لاحسن فيلم طويل ، وأخرى لاحسن فيلم قصير ، وجائزة التانيت الفضي ، وجائزة التانيت البرونزي •• ولاول مرة ينص قانون المهرجان عـلى أنه لا يجوز مناصفة الجوائز •

كذلك يحق للجنـــة منح جائزة خاصة باسمها ، ولاول مرة ستمنح اللجنة جوائز لاحسن فيلم أول لمخرجه ، وجائزة للتمثيل، ويمكن منح ثلاث جوائز أخرى للتصـــوير والموسيقى والديكور •• أما جائزة منبـــر القارات الثلاث فاسمها جائزة بوغرطة ، وأما جوائز مهرجان الاطفال فغير محـــدد عددها ، وسوف يطلق عليهـــا اسم جوائز علاء الدين •

ولاول مرة قيمة مالية للجوائز

ولأول مرة في مهرجان قطراج أيضـــا سوف يكون لكل جائزة قيمـــة مالية • أما التانيت الذهبي للافـــلام الطويلة فالف وخمسمائة دينار تونسي أو ما يعادلهـــا ، الى جانب شراء الفيلم من قبـــل الشركة التونسية للتنمية السينمائية والانتـــاج بحد أدنى الفين دينار • وأما التـــانيت الذهبي للافلام القصيرة فمائتي دينار الى جانب شراء الفيلم بحد أدنى مائتي دينـــار أيضا •

وأما التانيت الفضي فألف دينار للفيلم الطويل وألف وخمسمائة حد أدنى للبيع ، ومائة دينـــار للفيلم القصـــير ، ومائة وخمسون حد أدنى للبيع ، وأخيرا التانيت البرونزي وقيمة جائزته ٥٠٠ دينار للفيلم الطويل و ٥٠ للفيلم القصير •

وبالنسبة لجائزة بوغرطة ألف دينـــار وألف أخرى حد أدنى للبيع ، وأما بالنسبة لجائزة علاء الدين الاولى ألف دينـــار حد أدنى للبيع ، والثانية ٧٥٠ دينار حد أدنى للبيع •

واخر موعد للاشتراك في المهرجان ٢٢ أغسطس ، أما اخر موعد لوصول الافـــلام فالسادس من سبتمبر •

لقاء القمة فى بون والبلدان النامية



ان رأس المال الكبير لا يميل لاعمال الخير . فالاستثمارات الكبيرة تحتاج الى ضمانات أكيدة تؤمن لها الارباح . وقد تأكدت حقيقة « عالم رأس المال » هذه مرة أخرى فى اللقاء الذى جرى فى بون بين رؤساء الدول الغربية الكبرى السبع الذى خصص لبحث أكثر قضايا الاقتصاد الرأسمالى المعاصر حدة .

التضخم والنمو والطاقة ـ تلكهى جوهر هذه القضايا حسب تعبير الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان ، الذى سبق له منذ عام أن أشار بصفة خاصة الى أن حلها يتعلق بمدى سرعة نجاح الغرب فى ايجاد لغة مشتركة مع البلدان النامية . ويطرح هذه القضية بصورة أكثر حدة فيلى برانت مستشار المانيا الاتحادية السابق والذى يشغل الآن منصب رئيس اللجنة الخاصة بقضايا التعاون الدولى ، والذى دعا الى اقناع من يتخذون أهم الحلول الاستراتيجية فى العالم الصناعى بأن مستقبلهم يرتبط بمدى النمو فى البلدان النامية .

وقد يبدو للوهلة الاولى أنه لا يراود الشك أحد فى الغرب الآن فى ضرورة التعجيل بالتطور الاقتصادى والاجتماعى للمناطق التى يقطنها ثلثا عدد البشرية . وقد يبدو أن سياسة الدول يجب الآن أن تكون موجهة الى ارساء ذلك النظام الاقتصادى الدولى الذى يمكن أن يؤمن التطوير الحر لاقتصاد كل بلد فى العالم .

ولكن ليست هذه طبيعة الامبريالية ، فرغم أن فيلى برانت قد أصر على أن أولئك الذين يشغلون وضعا متميزا وقويا ، لايجب عليهم أن يتصرفوا بمنطق أصحاب المحلات التجارية ذوى الافق المحدود والأغراض الضيقة ، الا أن البنوك والاحتكارات الغربية وبخاصة الاحتكارات متعددة الجنسية تضع فائدتها وأرباحها الخاصة فوق كل شىء ، علما بأن الهدف ليس الارباح فى المستقبل وانما الارباح العاجلة وهو ما

تؤمنه الضمانات الراسخة . وكما يستخلص من التصريحات الخاصة بنتائج لقاء بون فان الغرب على استعداد لمساعدة البلدان النامية على النمو ولكن بشرط « أن تؤمن هذه البلدان مناخا طيبا للاستثمارات وحماية كافية لرؤوس الاموال الاجنبية » .

وتبدو الآثار الاقتصادية لعصر الاستعمار في أن البلدان النامية لا تستطيع الوصول الى مستوى الدول الصناعية العصرية دون اللجوء الى القروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية . الا أن ذلك ليس بتبعية أحادية الجانب على الاطلاق . فالغرب تابع للبلدان النامية بدرجة لا تقل عن ذلك في حل مشاكل الاقتصاد الرأسمالي المعقدة مثل كساد الانتاج وضيق الاسواق وعدم استخدام القدرات الانتاجية بكامل طاقتها ونمو البطالة ، وبناء قاعدة صناعية واسعة في البلدان النامية وزيادة حصتها في الانتاج الصناعي العالمي ليس في صالح هذه البلدان وحدها . فالمنفعة المتبادلة في هذا الصدد أمر لا ريب فيه . وعلى ذلك فان ارساء نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو ما تتطلع اليه البلدان النامية ، ليس لعبة فيها طرف خاسر وآخر رابح . وعلى سبيل المثال ، فان الابحاث التي أجراها مؤتمر اليونكتاد قد أوضحت أن حجم الصادرات العالمية يزداد بمقدار ٥ر٢ دولارا مقابل كل دولار يضاف الى الدخول الصافية للبلدان النامية .

بيد أن الاحتكارات الغربية لا تنوي التخلي عن دولار واحد . ذلك أن سيكولوجية الاحتكارات والسياسة الفعلية للامبريالية تنحصر في أن الدولار الذي يقدم ينبغي أن يعود على الفور ومضاعفا .. ونتيجة لهذه السياسة بلغ الدين الاجمالي للبلدان النامية حتى أواخر عام ١٩٧٦ من ٢٠٩ الى ٢٢٤ مليار دولار ، مع العلم أن ذلك الدين قد نما في الفترة الاخيرة بسرعة كبيرة .

ومن المستحيل القول بأن بلدان الغرب ترفض تماما تقديم أية مساعدة مالية . لكن الحقيقة تكمن في أن البلدان النامية تدفع – في الوقت الحاضر – للبلدان المتطورة ، وفقا لما تقوله صحيفة « لوموند » الفرنسية، مبالغ أكبر مما تحصل عليه في الوقت نفسه في شكل مساعدة رسمية . ويعني هذا أن المساعدة لا تعوض الاموال التي تدفعها البلدان النامية لتسديد القروض .

ومن المستحيل أيضا القول بأن الغرب يستثمر الاموال في البلدان النامية انطلاقا من دوافع خيرية بحتة . فالولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان تستورد من البلدان النامية ما يقارب ٧٣٪ من احتياجاتها من خام الحديد و ٨٥٪ من المعادن اللاحديدية و ٧٥٪ من النفط . ولا تخفي الاحتكارات الغربية وبخاصة الاتحادات الاحتكارية متعددة الجنسيات اهتمامها بأن تنقل الى البلدان النامية بعض أنواع الانتاج الصناعي . لكن أي أنواع الانتاج ؟ أولا ، تلك التي يمكن فيها استخدام الايدي العاملة الرخيصة ولا تتطلب انفاق أموال على رفع مستوى كفاءة العاملين . ثانيا ، تلك التي تضمن تحويل الخامات الى منتجات نصف مصنعة بأقل حد من النفقات ، وتخلص الاحتكارات من نفقات النقل التي ترتفع بصورة مطردة . وفي النهاية تلك التي تؤدي الى اضرار بالبيئة في البلدان المتطورة وتثير معارضة لها ما يبررها بخصوص الاخلال بالتوازن الايكولوجي في « مناطق العالم الصناعي » .

ومنذ وقت قريب كتبت الصحف الاندونيسية تقول : « ان الهيكل العام لروابط الغرب الاقتصادية مع البلدان النامية يشبه في كثير من جوانبه الآن الوضع قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك عندما كانت غالبية الدول الافريقية والآسيوية مستعمرات ... وحتى الآن تقرن الدول الرأسمالية مساعدتها الاقتصادية

بالضغط السياسى دونما اعتبار لاحتياجات العالم الثالث ، محققة لنفسها أعلى حـد من الأرباح بأقل حد من النفقات ٠

وكما أوضح لقاء بون فان أعضـاء « نادى السبعة » يواصلون اصرارهم على الضمانات السياسية سواء من أجل تحقيق أقصى حد من الأرباح أو من أجل حمـاية أنفسهم من مطالب البلدان النامية بخصوص رفع مستوى الحد الأدنى للنفقات الخاصة بتطورها ٠

فى أعقاب محادثات الشمال ـ الجنوب التى انتهت فى باريس منذ عام مضى أعلن بيريس هيريرو ممثل مجموعة البلـدان النامية قائلا :

« يدور الحديث حـول تأمين الواردات وسهولة الحصول على الخامات المرتبطة بالطاقة ٠ ومن جانب آخر ، لم تطرح أية مقترحات ايجابية بخصوص المصـالح الاساسية للبلدان النامية مثل حماية قدرتها الشرائية والايرادات الناتجة عن هـذه البضائع وتأمين الوصـول الى الاسواق والحصول على التكنولوجيا ٠ لقد سمعنا اقتراحات بخصوص حمـاية الاستثمارات الاجنبية الخاصة فى بلادنا ، ولكننا لم نسمع ردودا ايجابية عـلى ضرورة سن قانون فعال يحدد سلوك الاتحـادات الاحتكارية متعددة الجنسية » ٠ ومنـذ ذلك الوقت انقضى ما يزيد على العام ٠ غير أن نظرة الغرب الى احتياجات البلدان النامية ، كما أوضح لقاء « السبعة » فى بون ، مازالت كما هى دون تغيير ٠

● ● ●

الانفراج والمصالح المتناقضة بـين أمريـكا ودول أوربـا الغربيـة

رسـالة بـاريس

ربما لم يحدث من قبل أن سيطر مثل هذا القلق على سلطات واشنطن بخصوص العلاقات بين أوربا الغربية والولايات المتحدة وقد فشلت حتى دورة حلف الاطلنطى الاخيرة والبرنامج الطويل الامد الذى أقرته لزيادة الجهود العسكرية فى طمأنة هؤلاء الذين يشكلون نهج السياسة الامريكية ٠ وكشفت دورة حلف الاطلنطى نفسها والتفسيرات التى قدمت لنتائجها عن عديد من المـواقف المختلفة من الوضع الدولى الحالى ومـن الخطوات العملية التى يجب أن تتخذ فى هذا الخصوص والتى تشير الى أن العديد من الدول تشك فى عملية وملاءمة البرنامج العسكرى المرسوم حتى ١٩٩٥ ٠ وفى الحقيقة فان أعضاء حلف الاطلنطى الذين كان يتوقع منهم أن يوافقوا على السير بخطا حثيثة فى هذا الطريق ، يعانون من تردد واضح ، ويرفضون الاذعان لاتجاهات القـائد ٠ وتحاول أوربا ، كما تقول المجلة الامريكية نيوريبيلك أن تشب عن الطوق ٠ لقد قلمت أظـافر عدد من الدبلوماسيين والسياسيين ورجال الاعمال فى القارة القديمة ٠

ولكن دعنا نسـأل أنفسنا : هل تحتاج

واشنطن لاوربا كهذه ؟ أوربا التى تعى او تدرك بالفعل مصالحها الحقيقية والطـرق التى تسعى عبرها أن تجد حلا للمشـاكل القائمة والتى يمكنها عن طريقها أن تسـد الهوة التى تقسم القارة الى قسمين ؟ اذا ماوضعنا فى اعتبارنا الوضع الحالى ، فان الاجابة على هذا السؤال تكون بالنفى . ان واشنطن لاتحتاج الى أوربا كهذه . هـل تقلقها المنافسة الاقتصادية من جانب القسم الغربى من القارة ؟ بالطبع . وهل تشـير لها المتاعب القوى المركزية الطـاردة التى تضعف وحدة الحلفاء ؟ انها تثير لها المتاعب دون شك . وهل تخشى من تطور التعـاون السلمى والالغاء الكامل للعدوات بين بلدان شرق أوربا وغربها ؟ بالطبع ؟ وهـذا هـو أحد الاسباب التى من أجلهـا تجد فى الولايات المتحدة بين المشرعين والاداريين عديدا من المعارضين لاتفاقيات هلسنكى التى ترتكز على الرغبة فى تحويل أوربا الى قـارة يمكن أن تتعايش فيها فى سلام دول ذات أنظمة اجتماعية مختلفة ، وتتعاون مع بعضها البعض . ولذا فليس من الغريب أن تثير نتائج محادثات ليونيد بريجنيف مع زعمـاء ألمانيا الغربية عدم رضا صريح ، ان لم يكن معاداة واضحة فى الدوائر الوثيقـة الصلة بالبيت الابيض .

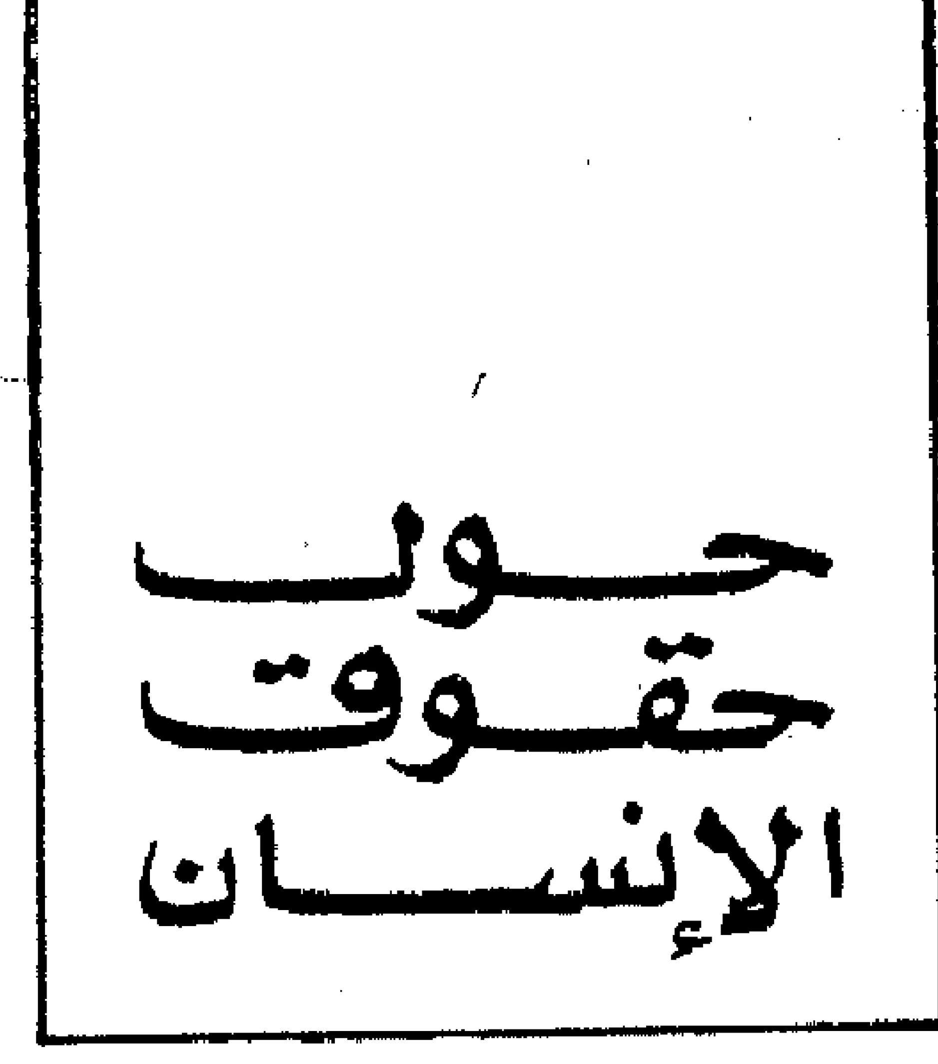
واليوم تفضل الولايات المتحدة أن تـرى أوربا منقسمة ، كما كانت خلال الثلاثين عاما الماضية ، يقف شرقها فى مواجهـة غربها ، وتسود بينهم عوامل الشك وانعدام الثقة . وحتى السوق المشتركة أصـبح مصدر قلق لواشنطن ، وبخاصة امكانية أن يصبح التعاون بين بلدان أوربا على نطاق واسع أمرا جوهريا بالنسبة لحياة القارة ، رغم أن أحدا لم يطرح السؤال الخـاص باستبعاد الامريكيين أو بان تعـزل أوربا نفسها .

وعلى أية حال ، فقد حاول الوفـد الامريكى فى اجتماع بلجراد الاخير أن يبذل كل مافى وسعه للوقيعة بين بلدان أوربا الاشتراكية وغير الاشتراكية ، وان يثـير المشاحنات بينها ليسمم مناخ التعايش .

ان تجربة العقود القليلة السابقة ، تذكرنا على الدوام ، لسوء الحظ ، بسمة دائمة للسياسة الخارجية الامريكية ، وهـذه السمة هى المحافظة على التوتر بين الشـرق والغرب والمواجهة بينهما فى أوربا . ونحن لا ندعى بأن الولايات المتحدة تريد نزاعـا عسكريا بين الشرق والغرب ، فواشنطن تدرك بالطبع أن مثل هذا النزاع سيشـملها كذلك . لكن زيادة التوتر عن عمد ، ومحاولات تخويف حلفائها بالاخطار القادمة من الشرق لجعلهم أكثر طوعا تعتبر سمة جوهرية لسياسة واشنطن .

ان غرب أوربا ينبغى أن يخشى الاتحاد السوفييتى وبلدان معاهدة وارسو ذلك هو الظرف التى ستستطيع فيه الولايات المتحدة أن تفرض سيطرتها الاستراتيجية على القسم الغربى من أوربا ، والتأثير على حـكوماته والحد من حريتها فى العمل على المستوى الدولى . والارقام الزائفة والمخيفة عن نمو « القوة العسكرية الروسية » تهدف من ورائها المخابرات المركزية الامريكية الى نفس الغرض . وقد استخدمت احـداث زائير واثيوبيا على أحسن وجه من جانب الولايات المتحدة لمحاولة الاحتفاظ بقيادة العـربة الاوربية التى تفلت من أيديها .

وخطب كارتر وتصريحاته خلال الفترة الاخيرة تسير فى نفس الخط . فالولايات المتحـدة من ناحية تحاول تخويف الاتحاد السوفييتى بخطر المواجهة فى كافة المناطق واجبـاره على تغيير سياسته بما يرضى الحـكومة الامريكية . ومن ناحية أخرى ، فانهـا تهدف الى تخويف حلفاء الولايات المتحـدة بالخطر الروسى المزعوم ووضعهم فى موضـع يجدون فيه أنفسهم متورطين فى أعمـال « معادية الانفراج » ، وهو مايعتبر سـمة أساسية لموقف الولايات المتحدة فى المجـال الدولى .



حق العمل

في دستور الاتحاد السوفييتي الجديد الصادر عام ١٩٧٧ ، يحتل حق العمل مكانة مرموقة بين الحقوق والحريات الاساسية الاخرى للمواطنين . وفي مقابل معظم الدساتير البرجوازية ، التي لا تكاد حتى تذكر هذا الحق ، يضمن القانون الاساسي للدولة السوفييتية عملا لكل مواطن ، وأجرا متساويا للعمل المتساوي لكميته ونوعيته بحيث لا يقل عن الحد الادنى الذي تحدده الدولة ، كما يضمن الحق في اختيار المهنة والعمل وفقا لمهنة المرء وقدراته وتدريبه وتعليمه مع مراعاة احتياجات المجتمع .

وكافة الحقوق المعلنة في الدستور السوفييتي تدعمها بالفعل تسهيلات مادية وتشريعية وغيرها . واليوم ، لا توجد بطالة في الاتحاد السوفييتي ، ولكن ينبغي على المرء أن يتذكر أنه عندما كانت البلاد في بداية خطواتها على الطريق الاشتراكي بعد الثورة ، لم يكن بمقدورها أن تتجنب الشر الاجتماعي الخطير ، الذي كان في الماضي والحاضر ، مصدر ازعاج لعديد من البلدان الرأسمالية : وكان ذلك بسبب الاضطراب الشديد الذي أصاب الاقتصاد القومي في بلاد السوفييتات نتيجة الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي في ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ . بيد أن النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط الذي لا يعرف كسادا أو ركودا في الانتاج ، قد قضى على البطالة في فترة تاريخية قصيرة : ففي بداية ١٩٢٨ ، كان مايزال هناك بالاتحاد السوفييتي ٥ر١ مليون عاطل ، ولكن في نهاية ١٩٣٠ كانت قد اغلقت بورصة العمل تماما .

وفي الاتحاد السوفييتي ، تتوفر العمالة نتيجة لتطور الاقتصاد الاشتراكي ، والصحة العامة والتعليم ، والعلوم والثقافة ، وهذا يتطلب زيادة مطردة في عدد العمال والموظفين والمهندسين وغيرهم من الاختصاصيين . ويمكن تبين نمو العمالة في الاتحاد السوفييتي من الجدول التالي :

	السكان بالمليون	قوة العمل بالمليون
١٩٤٠	١٩٤ر١	٣٣ر٩
١٩٦٠	٢١٦ر١	٦٢ر٠
١٩٦٥	٢٣١ر٩	٧٦ر٩
١٩٧٠	٢٤٣ر٩	٩٠ر٢
١٩٧٧	٢٦٠ر٠	١٠٦ر٤

وفي الاتحاد السوفييتي أعلى نسبة عمالة بين السكان بالمقارنة مع أي بلد في العالم : ٩٢٪ من المواطنين القادرين على العمل يستخدمون في الاقتصاد الاجتماعي.

وكثيرا ما اذاعت الصحافة البرجوازية أن العمالة الكاملة في الاتحاد السوفييتي ناتجة عن النمو المنخفض لانتاجية العمل ، وانه يوجد كما يزعمون « بطالة كامنة » ، أو كما تقول صحيفة ما « ان الناس يوظفون ، بغض النظر عما اذا كان لهم أي عمل يقومون به أم لا » . ومثل هذه التأكيدات لا أساس لها من الصحة . فكيف يمكن للمرء في الحقيقة أن يتحدث عن انخفاض نمو الانتاجية ، مثلا ، اذا ما كانت نتائج فترة السنوات الخمس الاخيرة تبين أن نمو انتاجية العمل قدمت ٨٤٪ من نمو الانتاج في الصناعة ٧٨٪ في الانشاءات ، ١٠٠٪ في الزراعة .

وأحد أفكار الدعاية البرجوازية الاخرى هو أن اتمة وميكنة الانتاج تخلق البطالة في الاتحاد السوفييتي ، كما تفعلان في أي مكان اخر ، حتى أن العمال يصبحون فائضين ويجدون صعوبة في الحصول على وظائف . وتلك حالة تطبق فيها الدعاية البرجوازية مقاييس رأسمالية على الاتحاد السوفييتي . ففي البلدان الرأسمالية يؤدي الترشيد في الحقيقة الى زيادة تعميق البطالة ، لكن الامر جد مختلف في الاتحاد السوفييتي . وبالطبع حينما تدخل الات جديدة وتطبق تكنولوجيا جديدة في المؤسسات وتزداد انتاجية العمل ، يصبح بعض العمال فائضين ، لكن هذه العملية بكاملها تخضع للتخطيط ويوفر لهؤلاء العمال وظائف في مؤسسات أخرى دون أي نقص في دخولهم . وثانيا ، ان مثل هؤلاء العمال لا يمكنهم أن يشغلوا أكثر من نصف الوظائف الجديدة في المؤسسات الحديثة التشغيل .

ويعمل التخطيط السوفييتي والهيئات الاقتصادية على الدوام من أجل تأمين حق العمل للمواطنين . ويتضمن جزءا من نشاطها توزيع موارد العمل بين مناطق البلاد وداخل كل منطقة ، والاحتفاظ بالوظائف في المؤسسات لخريجي المدارس العليا والثانوية المتخصصة ، وتخطيط موقع المؤسسة مع مراعاة توفر موارد العمل ، والوضع الديموجرافي ، وتركيب السكان ، وهكذا . وتوجد بكل جمهورية سوفييتية لجان حكومية لاستخدام موارد العمل كما توجد ادارات مماثلة في الاقاليم والمناطق والمدن لتنظيم سجلات مركزية وتوزيع متوازن لقوة العمل . وهذا التخطيط والنشاط التنظيمي الذي تقوم به الدولة يضمن عملا لكل أفراد المجتمع القادرين .. وتوفر كل عام أكثر من مليوني وظيفة جديدة وفقا للخطة .

وبالمقارنة مع الدساتير السوفييتية السابقة يضمن الدستور الجديد للمواطنين السوفييت ليس فقط حق العمل وانما الحق في اختيار المهنة كذلك ، ونوع العمل والوظيفة بما يتمشى مع مهنة المرء وقدراته وتدريبه وتعليمه . والمقدمات المنطقية لذلك يخلقها النظام السوفييتي للتدريب المهني الحر ، والاجراءات التي تهدف الى مساعدة المواطنين على رفع مستويات مهارتهم وتعلم تخصصات جديدة . وهناك أكثر من ٦٠٠٠ مدرسة مهنية تكنيكية تقدم مناهج لعام أو عامين ، وفي بعض الحالات ، عندما يدرس الشباب مسائل أكثر تعقيدا ، قد تمتد هذه المناهج الى أربعة أعوام . والمهمة خلال الفترة الخمسية الجارية هي مضاعفة الالتحاق بهذه المدارس بل وأكثر ، وتدريس حوالى ١١ مليون عامل ماهر .

ويجرى تحسين نظام التعليم المهني التكنيكي على الدوام ، وأساسا من خلال تطوير المدارس المهنية التكنيكية الثانوية ، التي تمنح لخريجيها شهادة في مجال تخصصهم وشهادة اتمام التعليم الثانوي الكامل .

وتوجه الوظائف للشباب ذا أهمية استثنائية لان نظام المدارس المهنية التكنيكية يدرب العاملين في أكثر من ١٥٠٠٠ تخصص ٠ ان الهيئات النقابية والحكومية اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار، تقوم بتنفيذ عدد من التدابير التي تهدف الى الكشف عن ميول الشباب وقدراتهم ٠٠ وهذا التعليم المهني التكنيكي يقدم في الاتحاد السوفييتي مجانيا : ففي ١٩٧٦ أنفقت الدولة ٢ر٢ بليون روبل لهذه الاغراض ، وتضاعفت هذه النفقات خلال السنوات العشر الماضية بل وزادت عن ذلك ٠

والاشكال المختلفة للتدريب بالورش في المؤسسات وفي اتحادات الانتاج هامة للغاية في تدريب العاملين ورفع مستويات مهارتهم ٠ وتعظم مناهج الانتاج التكنيكية في المؤسسات لمساعدة العمال على رفع مستويات مهارتهم وضمان درجة مهارة أعلى ٠ وتساعد المناهج ذات الاغراض الخاصة العمال على دراسة الالات الجديدة والتجهيزات والتكنولوجيا الحديثة ٠ وفي مدارس انتاجية العمل العالية والخبرة المتقدمة يقوم العمال الطليعيون بتعليم غيرهم من العمال على استخدام أساليب متقدمة في عملهم ٠ وبالاضافة الى ذلك ، توجد كذلك مدارس ومناهج لتعليم مهنة أخرى أو مهنة ذات صلة ٠ وينص تشريع العمل على أن التدريب على الانتاج في المؤسسات والمكاتب يجرى في الموقع خلال ساعات العمل ٠ وتدفع أجور عن فترة التدريب ٠ وعندما يتم التدريب تمنح وظيفة تتمشى مع درجة المهارة المكتسبة ٠

وسوف يكون المرء فكرة عن مدى مساعدة هذا النشاط العمالي في رفع مستويات مهارتهم من حقيقة أنه في عام ١٩٧٧ تعلم أكثر من ٣٤ مليون رجل وامرأة منها جديدة أو رفعوا مستويات مهارتهم في المؤسسات والمكاتب والمزارع الجماعية وغيرها من المؤسسات ٠

وبذلت النقابات جهدا كبيرا لرفع المستويات الثقافية والتكنيكية للجماهير العاملة ، فقد ساعدت على اقامة جامعات شعبية للتقدم التكنيكي والمعرفة الاقتصادية ونظمت ندوات للخبرة المتقدمة ٠ وبالاضافة الى ذلك ، التحق أكثر من ١٠ ملايين بمدارس العمل الشيوعي ٠

وتعتبر مشاركة الجماهير العاملة الواسعة في ادارة الانتاج ، ضمانا رئيسيا لحق العمل ٠ فمن خلال مؤتمرات الانتاج الدائمة واجتماعات العمال وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في جماعيات العمل ، يصبح للجماهير العاملة صوت في صناعة القرارات المتعلقة بكافة مجالات الانتاج ٠

وتعمل مؤتمرات الانتاج الدائمة في المصانع ومواقع الانشاءات والورش والمعاهد والمكاتب ٠ وينتخب أعضاؤها في اجتماعات عامة لكل الذين يعملون في المؤسسة أو المكتب المعين ٠ وتناقش المؤتمرات قضايا مختلفة في النشاط الانتاجي ، وانجاز الاهداف ، واستخدام الاحتياطيات الداخلية ، وخلق الظروف لرفع انتاجية العمل وتحسين أساليب الادارة ، وطرق التغلب على أية نواقص ، والمسئولون في المؤسسات والمكاتب يضعون في اعتبارهم ، أثناء نشاطهم ، توصيات وقرارات مؤتمرات الانتاج هذه ، ويتقدمون بالتقارير الى اجتماعاتها اللاحقة حول انجازها ٠

ويوجد في الوقت الحاضر حوالي ١٣٠ر٠٠٠ مؤتمر انتاجي دائم بالمصانع والورش ، تضم ٤ر٥ مليون رجل وامرأة ، وخلال فترة الخطة الخمسية التاسعة قدمت حوالي سبعة ملايين اقتراح لتحسين النشاط الاقتصادي ، في هذه المؤتمرات ٠

ومما له أهمية قصوى في حق العمل لكل مواطن سوفييتي ، الضمانات التشريعية الموجودة في أسس تشريع العمل للاتحاد السوفييتي والجمهوريات الاتحادية ، وكذلك في قوانين العمل الخاصة بالجمهوريات الاتحادية وكذلك في القوانين الاخرى للجمهوريات ولعموم الاتحاد التي تنظم علاقات العمل في مجال الانتاج الاجتماعي ٠

وأول ما ينبغي الاشارة اليه هو أن

التشريع السوفييتي لا يسمح بأية قيود على حقوق المواطنين في اجراءات تحديد الوظيفة أو أى خفض للاجور بسبب الجنس أو القومية أو الاصل الاجتماعى .

ونتيجة لتكثيف الانتاج ، يصبح بعض الاشخاص المستخدمين في المؤسسات فائضين ، مما يعنى أن على تلك المؤسسات والمكاتب أن تخفض من وقت لآخر عدد العاملين بها . ومع ذلك يوفر تشريع العمل ضمانات محددة لهؤلاء الذين يجرى الاستغناء عن وظائفهم . واذا ما عجزت الادارة عن منح هؤلاء الاشخاص وظائف أخرى في المؤسسة ، تتخذ الخطوات لايجاد وظائف لهم في مكان آخر .

وتعتبر اجراءات حماية عمل النساء عناصر هامة في تشريع العمل السوفييتى . وهناك من الاسباب الوجيهة ما يدعو الى ذلك . فالنساء يشكلن الآن ٥١٪ من العاملين في المصانع والمكاتب ، ٤٩٪ من الفلاحين الجماعيين . وفى الوقت الذى يتمتع فيه النساء بحقوق مساوية للرجال ، نجد أن لهن مزايا وامتيازات أكثر . وهكذا يحرم القانون استخدام عمل النساء في الاعمل الشاقة والمرهقة . كما لا يسمح بتشغيل النساء ليلا أو في عمل اضافى . ولا يجوز ارسال النساء الحاملات أو المرضعات أو من لديهن أطفالا لا تقل أعمارهم عن العام في عمل خارجي . ولا يجوز فصل النساء الحوامل أو النساء اللاتى لديهن أطفال صغار في أى اجراءات لخفض عدد العاملين . ويسمح التشريع بامكان تشغيل النساء لساعات أقل من يوم العمل الكامل ، لكن ذلك لايقلل من مدة أجازتهم السنوية أو يلغى حقهم في التأمين الاجتماعى .

وعلى النقابات السوفييتية دور هام تلعبه لكى تضمن للمواطنين ممارسة حق العمل بحرية وكرامة لائقة بالبشر . وهكذا ، فلا يجوز لمدير المؤسسة أن يغير من معدلات الانتاج ، أو يمنح درجات أو يحدد عدد العمال الذين يعملون في هذا القسم أو ذاك ، دون موافقة النقابة ، وللنقابة سلطة وقف استخدام تجهيزات جديدة ، أو عمليات في الورش ، وحتى عمليات جديدة اذا ما تاكد لها أن في ذلك ضرر ما على صحة العمال ، ومن بين الامور التى تؤثر على مصالح الجماهير العاملة والتى يمكن للادارة أن تقررها فقط بالاتفاق مع اللجنة النقابية : نظام العمل في المؤسسة ، مدة الاجازة السنوية ، استخدام الاموال للمكافآت ، التدابير الثقافية الاجتماعية والمتعلقة بالاسكان ، والاموال المخصصة لتحسين حماية العمل وتكنيكات الامن الصناعى ، وتحديد المساحة السكنية .. كما تقر تشريعات العمل السوفييتية هذه القاعدة : بناء على طلب اللجنة النقابية ، يجب على الادارة أن تلغى عقد العمل مع المدير أو تنحيه عن منصبه اذا ما خرق تشريع العمل ، أو عجز عن الوفاء بالتزاماته وفقا للاتفاق الجماعى ، أو سمح لنفسه بالاستكانة للبيروقراطية . وللنقابات ، ممثلة في هيئاتها في عموم الاتحاد أو الجمهوريات ، الحق في المبادرة التشريعية ، وتقديم مشاريع قوانين عمل تتفق مع مصالح الجماهير العاملة والمجتمع السوفييتى ككل ، الى الهيئات التشريعية لدراستها .

وتشارك النقابات بدور نشط كذلك في صياغة الخطط الاقتصادية القومية . وتدرس هيئات الدولة وتوافق على مثل هذه الخطط بعد أن تتخذ الاجهزة النقابية القرارات المتعلقة بها .

تلك هى حالة الامور في الاتحاد السوفييتى فيما يتعلق بحق الانسان الاكثر حيوية . ولا يحدث أبدا للشباب من الرجال والنساء في الاتحاد السوفييتى أن يجدوا صعوبة في الحصول على وظيفة عند بدء حياتهم العملية ، أو أن يشغلوا أنفسهم بالبحث عنها . والاشتراكية هى التى مهدت الطريق لهذا النوع من ضمان حق العمال ، لانها وضعت حدا للاستغلال وأتاحت لكل مواطن ، كما قال لينين ، الفرصة « لكى يعمل لنفسه وكذلك لكى يستخدم كافة منجزات التكنولوجيا والثقافة الحديثة في عمله » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٤٠٧) .

دائـــرة المعارف

• الماركسية اللينينية :

هى المـذهب الثـــورى لماركس وانجلز ولينين ، والذى يمثل نظاما متكاملامتناسقا من الاراء الفلسفية والاقتصادية فى أربعينـــات القـــرن التاسع عشـــر ، وأصـــبحت التعبير النظرى عن المصالح الجوهرية لهذه الطبقة ، وبرنامج نضالها من اجـــل الاشــــتراكية والشيوعية · وكان ظهور الماركســـية يعنى ثـــورة عظيمة فى علوم الطبيعة والمجتمع فلقد حقق مؤسسو الماركسية مأثرة علمية لم يسبق لها مثيل فى مجالات المعرفة الانسانية كالفلسفة والاقتصـــاد الســـياسى والاشـــتراكية العلميـــة ، الخ · ، وصـــاغوا علما ثوريا حقا لا يهدف فحسب الى تفسير العالم بشــكل سليم وانما يهدف أيضـــا الى تغييره · وقد أشـــار لينين الى أن تعاليم ماركس هى تعـــاليم شـــاملة ومتكاملة ، اذ انها تقـــدم للناس نظرة هـــادفة الى العالم · انها تعاليم كلية لانها صحيحة · والســـمة الرئيسية للماركســـية هى أنها تقيم الدليل على الدور التاريخى للطبقة العـــاملة كبانيـــه لمجتمع شيوعى لا طبقى · والشيوعية العلمية ، التى تعتبر جزءا جوهريا لا يتجـــزأ من الماركسية اللينينية ، لها أساســـها الاقتصـــادى العميق فى الاقتصـــــاد الســـياسى الماركسى ، الذى اكتشـــف قـــوانين طريقة الانتـــاج

الرأسمالية وبرهن على أن الاشتراكية يجب أن تحل محل الرأسمالية • ومن الناحية الفلسفية ترتكز الماركسية اللينينية على المادية الجدلية والتاريخية • وهي تتطور كعلم حي وخلاق ، ولا تتفق مع أي شكل من أشكال الجمود العقائدي ، وهي تستمد قوتها الخلاقة من الحياة ، من الممارسة الثورية • وأحد سمات الماركسية اللينينية هي الصلة الوثيقة بين النظرية والممارسة ، وذلك ما يميزها عن كافة النظريات الاصلاحية والمراجعة • وكان ماركس وانجلز يعملان بلا كلل في سعيهما لتطوير تعاليمهما ، واثرائها بفرضيات واستنتاجات جديدة واختبار قيمها خلال التجربة الثورية للجماهير والمنجزات الجديدة للعلم • وقد حدد ماركس المبادئ الرئيسية لاستراتيجية وتكتيكات نضال البروليتاريا الطبقي • وشدد على ضرورة ممارسة الدور القيادي للطبقة العاملة وعلى رأسها حزبها السياسي لحركة التحرر ، والربط الوثيق بين النضال من اجل الهدف النهائي للحركة وبين انجاز المهام الاقتصادية والسياسة العاملة ، واقامة تحالف قوى البروليتاريا وبين القطاعات العريضة من الشعب العامل ، وتوحيد حركة البروليتاريا الطبقية مع النضال من اجل الحريات الديمقراطية وفي سبيل التحرر الوطني للشعوب المضطهدة ، والولاء للأممية البروليتارية •

وعندما برهن ماركس على الدور التاريخي للبروليتاريا خلص الى الفرضية القائلة بضرورة تنظيمها طبقيا • وعلق اهمية عمل النقابات كمنظمات جماهيرية للعمال في النضال من اجل مصالحهم الاقتصادية • وأكد ان الحزب الثوري للطبقة العاملة يمكنه أن يكون أرقى اشكال التنظيم الطبقي للبروليتاريا وطليقتها القائدة •

وقام ماركس بتأسيس أول منظمة دولية للشيوعية هي الرابطة الشيوعية التي اصبحت مدرسة لاعداد الثوريين • وكان « بيان الحزب الشيوعي » الذي كتبه ماركس وانجلز هو برنامج الرابطة الشيوعية : وجاء تأسيس الاممية الاولى انجازا بارزا في نشاط ماركس العملي الثوري • وقد اصبحت الاممية الاولى معلما كبيرا على طريق تطوير التضامن الاممي للبروليتاريا ، ومرحلة هامة في عملية توحيد الماركسية مع حركة الطبقة العاملة •

وفي نهاية القرن التاسع عشر ، وكانت قد تشكلت أحزاب سياسية مستقلة للطبقة العاملة في معظم البلدان الرأسمالية ، برزت من جديد مهمة اقامة تنظيم أممي جديد للبروليتاريا • وفي عام ١٨٨٩ تأسست الاممية الاولى بمساهمة مباشرة من فردريك انجلز ، الذي واصل رسالة ماركس في الدفاع عن الجوهر للماركسية ضد مختلف التيارات البورجوازيه الصغيرة والانتهازية • غير انه بعد وفاة انجلز تمكنت التيارات الانتهازية من فرض سيطرتها على الاممية الثانية مما أدى في نهاية الامر الى تدهورها ايديولوجيا وسياسيا وانهيارها •

ان مرحلة جديدة في التطوير الخلاق للماركسية ترتبط ارتباطا وثيقا باسم لينين الذي واصل بحق تعاليم ماركس • واسهام لينين في تعاليم الماركسية عظيم لدرجة انه من الصواب تسميتها الان بالمذهب الماركسي اللينيني • وتعتبر اللينينية تطورا خلاقا للماركسية في الظروف التاريخية الجديدة • لقد بدأت حقبة تاريخية جديدة قرب بداية القرن العشرين ـ عصر الامبريالية والثورات الاشتراكية ـ واجهت الحركة الشيوعية الدولية بمشاكل جديدة في نظرية وممارسة النضال الثوري • وطبق لينين بحصافة جدليات الماركسية على تحليل تطورات هذه الحقبة وواصل تحليل ماركس للرأسمالية . وقدم نظرية علمية للمرحلة الامبريالية من الرأسمالية وطور نظرية الثورة الاشتراكية • وخلص الى الاستنتاج القائل بأن الاشتراكية يمكنها في البداية أن تنتصر في بلد واحد • وصاغ نظرية تطور الثورة البرجوازية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية ، وطور فكرة توحيد الثورة البروليتارية مع نضال التحرر الوطني ، ووضع تعاليم متكاملة حول بناء حزب بروليتاري من نوع جديد •

وقد ترجمت نظرية لينين الى الواقع بعد انتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا ورسم الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي خطة لبناء المجتمع الاشتراكي وضمن تحقيقه العملي وتعتبر اللينينية استمرارا خلاقا لتعاليم ماركس ، ماركسية القرن العشرين • وبعد وفاة لينين واصل الحزب الشيوعي السوفييتي والاحزاب الشيوعية الشقيقة عملهم فى اثراء وتطور الماركسية اللينينية • وعلى اساس تعميم الخبرة العملية الواسعة للاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تم الكشف عن القوانين الرئيسية والقوى المحركة للمجتمع الاشتراكي ، وتبلورت المفهومات النظرية حول البناء الاقتصادى والثقافي للمجتمع الاشتراكي ، وحول التغييرات فى البناء الطبقي ومهام وظروف تطور الاشتراكية التدريجى الى الشيوعية •

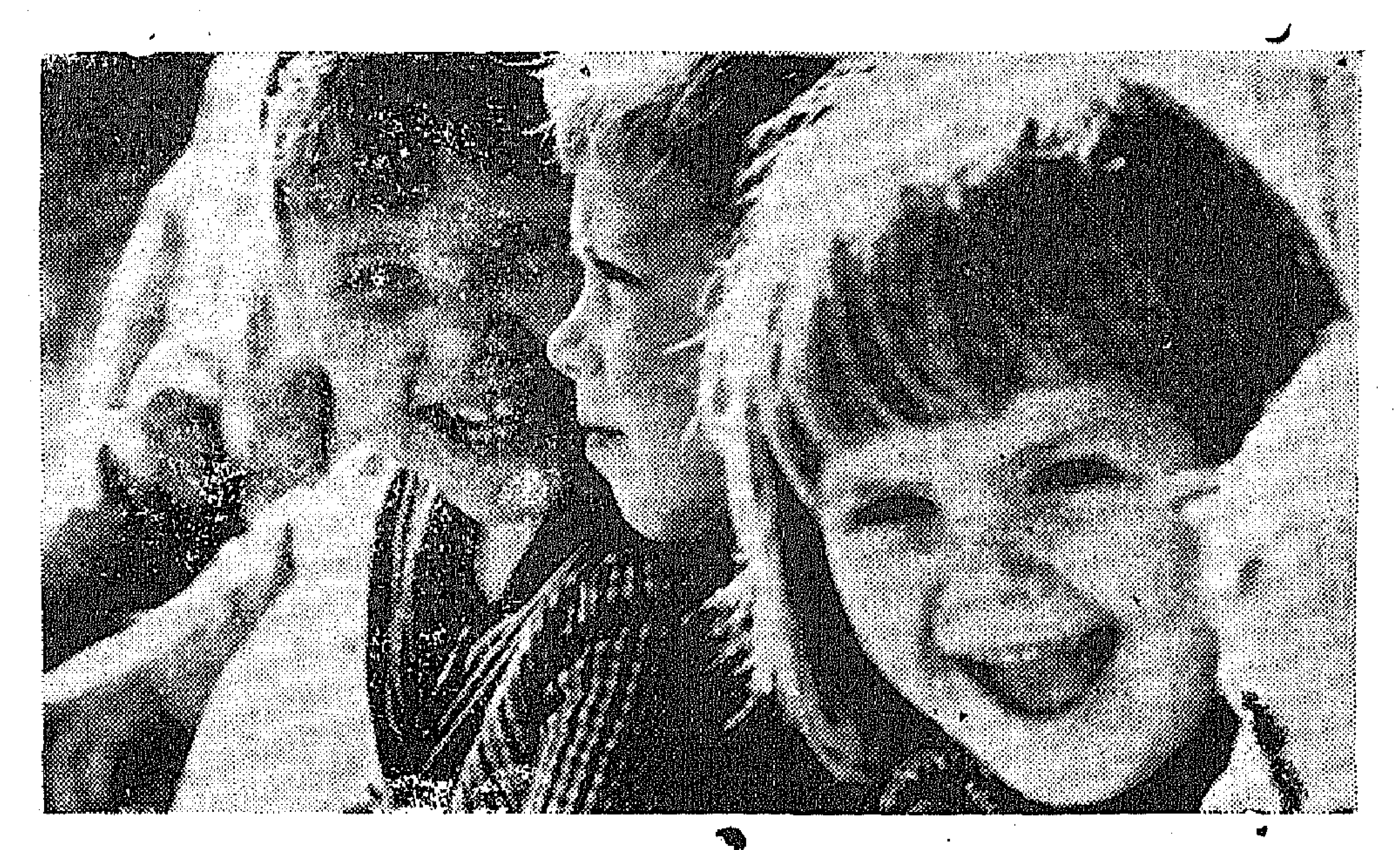
ولقد اثبتت تعاليم الماركسية اللينينية صحتها وحيويتها ، كما انها تزداد قوة فى نضالها ضد خصومها الايديولوجيين •

وتعتبر الاحزاب الماركسية اللينينية هى القوة القائدة للطبقة العاملة وللجماهير العريضة في جميع البلدان من أجل السلام والديمقراطية والاشتراكية وتكمن قوة هذه الاحزاب فى اخلاصها للماركسية اللينينية وللاممية البروليتارية •

والماركسية اللينينية ، باعتبارها ارقى ما توصل اليه الفكر الاجتماعى العالمى ذات صبغة اقتصادية ثورية عميقة • وهى ليست عقيدة ، وليست نصوصا جامدة ، وانما هى مرشد للعمل • واثراء النظرية باستمرار ، والتخلى عن المفاهيم التى عفى عليها الزمن ، وتقديم اخرى جديدة تتفق مع الواقع المتغير ــ تلك هى السمة الهامة للماركسية اللينينية •

ان تعاليم الماركسية اللينينية نظرية علمية حقة ومنهج صادق لدراسة وتغيير الواقع الحى • وخلال اكثر من مائة عام والتطور التاريخي يتبع الطريق الذى تنبأت به الماركسية ، بل ويبرهن يوما بعد يوم على صحتها وجدارتها •

اشترك في هذا العدد ٠



(١٩٧٩) العام العالمي للطفولة

بوريس بوناماريوف :

العضو المناوب بالمكتب السياسى للجنة المركزية بالحزب الشيوعى السوفييتى

الكسندر كاراجانوف :

سكرتير اتحاد السينمائيين السوفييت

اليجو مانديز :

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المكسيكى

يورى كابيليئسكى :
ونيقولاى سيرجييف

اقتصاديان سوفييتيان

SOCIALIST STUDIES

SEPTEMBER 1978

MAIN SUBJECTS

- The Basis for Uniting Left Forces in Mexico.
- Scientists Speak Out Against Neutron Death.
- The Capitalist Economy in the Late Seventies.

Special Study on.

The Political Film

دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السلم والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة :
أمينة السعيد
نائب رئيس مجلس الإدارة :
صبري أبو المجد
رئيس التحرير :
إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية ١٠٠ مليم ـ عن الكميات المرسلة بالطائرة في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشا . في الأردن والعراق ١٣٠ فلسا .

قيمة الاشتراك السنوى : «١٢ عددا» في جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد البريد العربي والافريقي ١٠٠ قرش صاغ في سائر أنحاء العالم ، ٥ ونصف دولار أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال . في جمهورية مصر العربية والسودان بحوالة بريدية . في الخارج بتحويل أو شيك مصرفي قابل للصرف في جمهورية مصر العربية والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد العادى ـ وتضاف رسوم البريد الجوى والمسجل على الأسعار المحددة عند الطلب .

الادارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب : القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ « عشرة خطوط »



• البنــاء •　　للفنان: هبه عنايت

١٠ قروش